الأمم المتحدة

S/2021/394



Distr.: General
27 April 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 21 نيسان/أبريل 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما صاحبا المعالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ والسيد بان كي – مون، الأمين العام السابق، وكذلك البيانات التي أدلى أصحاب الفخامة السيد نغوين شوان فوك، رئيس فييت نام؛ والسيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة إستونيا؛ والسيد أوهورو كينياتا، رئيس كينيا. ودولة السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير خارجية سانت فنسنت وجزر غرينادين؛ وأصحاب المعالي السيد وانغ يي، الممثل الخاص للرئيس شي جين بينغ ومستشار الدولة ووزير خارجية الصين؛ والسيد سوبرامانيام جايشانكار، وزير الخارجية الهندي؛ والسيد سايمون كوفني، وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا؛ والسيد مارسيلو إيبرارد كاساوبون، وزير خارجية المكسيك؛ والسيد عثمان الجرندي، وزير الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في تونس؛ وأصحاب السعادة، السيدة ليندا توماس – غرينفيلد، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية والعضو في حكومة الرئيس بايدن؛ والسيد آودون هالفورسن، نائب وزير خارجية النرويج؛ واللورد طارق أحمد؛ لورد ويمبلدون، وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وكذلك ممثلو الاتحاد الروسي وفرنسا والنيجر، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين“ التي عقدت يوم الإثنين، 19 أبريل 2021.

وأدلى ببيانات أيضاً أصحاب المعالي، السيد داتو إريان بيهين يوسف، وزير خارجية بروني دار السلام، بصفته رئيساً لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والسيدة آن ليند، الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزيرة خارجية السويد؛ والسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ وأصحاب السعادة، السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة فاطمة خياري محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس بشأن جلسة التداول بالفيديو هذه، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، أرفقت نسخ منها أيضا: إثيوبيا وأذربيجان والأرجنتين وأرمينيا وأستراليا وأفغانستان وإندونيسيا وجورجيا وغانا وغواتيمالا ومصر وأوزبكستان وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وباكستان والبرتغال وبولندا وبيرو وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا ورواندا ورومانيا وسويسرا والفلبين وكازاخستان ولبنان وليختنشتاين ومالطة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية واليابان.

21-05557 (A) 270421 210521





ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضـــاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضـــوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصـدر نصـوص تلك الإحاطات والبيانات بوصـفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) دانغ دنه **كوي**
رئيس مجلس الأمن

المرفق 1

بيان الأمين العام

أود أن أشكر الرئاسة الفييتنامية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى إتاحة الفرصة لها لاطلاع مجلس الأمن على ما كان أولوية رئيسية منذ تولي المنصب: التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وقد نما هذا التعاون بشكل كبير منذ عام 1945. وهو يشمل اليوم الدبلوماسية الوقائية، والوساطة، ومكافحة الإرهاب، ومنع التطرف العنيف، وحفظ السلام، وبناء السلام، وتعزيز حقوق الإنسان، والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومكافحة تغير المناخ، ومنذ العام الماضي، التصدي لجائحة فيروس كورونا.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن تعزيز الحوار وبناء الثقة في جميع تلك المجالات أمر أساسي لعملنا المشترك. وقد تحول استثمارنا في إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات إلى علاقات أكثر فعالية قبل الأزمات وأثناءها وبعدها، مع تحقيق نتائج عملية ملموسة.

ففي البوسنة والهرسك، على سبيل المثال، تعمل الأمم المتحدة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا لدعم الجهود المحلية الرامية إلى تعزيز الحوار وبناء الثقة والمصالحة.

وفي السودان، دعمت الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا في تيسير المفاوضات التي أسفرت عن إنشاء حكومة انتقالية يقودها مدنيون، مع قيام النساء والشباب بدور بارز.

وقدمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معاً، من خلال عمليتنا المختلطة في دارفور، الدعم التقني والاستشاري واللوجستي للمفاوضات التي توجت بتوقيع اتفاق جوبا للسلام في السودان في تشرين الأول/أكتوبر 2020، قبل أن يقدما معاً خيارات لبعثة سياسية جديدة للأمم المتحدة، مما أدى إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وبينما نواصل دعم السودان في جهوده نحو الحكم الديمقراطي والمجتمع الشامل للجميع، يظل تعاوننا أساسياً.

وفي مالي، وفي أعقاب انقلاب عسكري، دعمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الجهود التي قادتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نحو تشكيل حكومة انتقالية في أيلول/سبتمبر 2020. ومنذ ذلك الحين، نعمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الماليين لدعم تنفيذ خريطة الطريق وخطة العمل للمرحلة الانتقالية.

وفي دعم عملية الحوار والانتقال التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في سياق عملية برلين والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ونعمل معاً لدعم تنفيذ وقف إطلاق النار، ونتعاون تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الأفريقي في مبادرة لدعم السلطات الليبية في تعزيز المصالحة الوطنية.

وفي بوليفيا، أدى التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمؤتمر الأسقفي البوليفي دوراً هاماً في إيجاد حل سلمي للأزمة في أعقاب الانتخابات العامة لعام 2019 وفي بناء الثقة قبل الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وتبين هذه الأمثلة أن قدرتنا على العمل معاً والبناء على أوجه التكامل بيننا تتيح لنا تقديم دعم أكثر فعالية للدول الأعضاء في إدارة عمليات الانتقال السياسية المعقدة وفي إيجاد حلول مستدامة للتحديات السياسية.

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا جزء هام من ذلك المشهد. فمنذ تأسيس الرابطة، أدت دوراً هاماً في منطقتها من خلال الدبلوماسية ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام في حالات النزاع. وقد نمت الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة، الراسخة منذ عام 2011، عبر نطاق السلام والأمن، فضلاً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي إطار اتفاق التعاون التقني، قدمنا الدعم لبناء القدرات في مجالات الوساطة والحوار ووقف إطلاق النار وإدراج المنظور الجنساني.

واليوم أصبح دور رابطة أمم جنوب شرق آسيا أكثر أهمية من أي وقت مضى في الوقت الذي تواجه فيه المنطقة أزمة ملحة في ميانمار. لقد دعوت المجتمع الدولي مراراً إلى العمل، جماعياً ومن خلال القنوات الثنائية، للمساعدة على وضع حد للعنف والقمع اللذين يمارسهما الجيش. وتعاون الأمم المتحدة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في هذا الصدد أمر حيوي. وتتطلب الحالة استجابة دولية قوية ترتكز على جهد إقليمي موحد. وأحث الجهات الفاعلة الإقليمية على الاستفادة من نفوذها لمنع المزيد من التدهور وإيجاد مخرج سلمي من هذه الكارثة في نهاية المطاف. ومبعوثتي الخاصة موجودة حالياً في المنطقة. وهي على استعداد لاستئناف الحوار مع الجيش والجهات الفاعلة الأخرى والمساهمة في عودة ميانمار إلى المسار الديمقراطي وإحلال السلام والاستقرار.

إن تعزيز شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جزء لا يتجزأ من رؤيتي لتعددية أطراف قوامها شبكة تربط بين جميع العناصر. وعلى الرغم من الجائحة عُقد حواري التفاعلي الرفيع المستوى الذي أجريه كل سنتين مع رؤساء المنظمات الإقليمية افتراضيا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وشاركت ثلاث وعشرون منظمة وساعدت على إضفاء الطابع المؤسسي على تعاوننا والعمل معا بشكل أفضل في سياقات الأزمات.

وألتزم بمواصلة التفاعل على نحو أوثق لتعزيز بناء الثقة والحوار في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. ولا يمكننا التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية في عالمنا، بما فيها التي كشفت عنها جائحة كوفيد-19 وأدت إلى تفاقمها إلا باتخاذ إجراءات طموحة منسقة ومتعددة الأطراف.

المرفق 2

إحاطة قدمها الأمين العام السابق، بان كي – مون

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب مجلس الأمن اليوم. وأعرب عن امتناني العميق لفييت نام لمبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى في الوقت المناسب، ولدعوتي إلى تقديم هذه الإحاطة للمجلس اليوم. وإذ أغتنم هذه الفرصة، أتقدم بالتهنئة إلى الرئيس نغويين سوان فوك بمناسبة تنصيبه في 5 نيسان/أبريل، وأتمنى له نجاحا كبيرا في المستقبل. وأتوجه بالشكر الخاص أيضا إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومقدمي الإحاطات الآخرين الذين تبادلوا وجهات نظرهم وخبراتهم فيما يتعلق بهذا الموضوع الهام.

واليوم يواجه المجتمع الدولي كله عددا كبيرا من التحديات الهائلة. وتشمل تلك، على سبيل المثال لا الحصر، جائحة عالمية مستمرة وقاتلة والأزمات الطويلة الأمد أو الناشئة المتعلقة بالنزاعات والأمن وحالة طوارئ مناخية متفاقمة. وفي الوقت نفسه، واجهت الأمم المتحدة والتعددية على نطاق أوسع، صعوبات هائلة على مدى السنوات القليلة الماضية في التصدي لهذه الأزمات بطريقة شاملة حيث أعطت بعض البلدان، للأسف، الأولوية للقومية والانعزالية عوضا عن التعاون والشراكة.

ولذلك فإن للشراكات التعاونية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا هاما للغاية للمساعدة في كفالة صون السلم والأمن الدوليين على النحو المتوخى في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، فإن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أدوار فريدة وكبيرة تؤديها في تعزيز الحوار وبناء الثقة في جهود منع نشوب النزاعات وحلها.

وفي هذا السياق أشيد بإعطاء الأمين العام غوتيريش الأولوية لمنع نشوب النزاعات وأحث جميع أعضاء مجلس الأمن على زيادة دعمهم لجهوده في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز الصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام.

وخلال فترة عملي بصفتي الأمين العام للأمم المتحدة على مدى عقد من الزمن، عملت بلا كلل لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بهدف تعزيز منع نشوب النزاعات وحلها. وعملت جنبا إلى جنب مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك حضور معظم اجتماعات قمة الرابطة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

ونتيجة لقربها الجغرافي ومعرفتها الوثيقة بالديناميات المحلية، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضا من الشركاء الأساسيين للأمم المتحدة في تقييم الإنذارات المبكرة بالجرائم الوحشية.

وأعتقد أن مناقشة مجلس الأمن اليوم قد أتت في الوقت المناسب لأن لدى الأمم المتحدة وشركاءها الإقليميين الآن نافذة مفتوحة للتعاون من خلال اتخاذ إجراءات قوية لوقف الفظائع المستمرة في ميانمار ومنع المزيد من تصعيد العنف.

ووفقا لمنظمات رصد حقوق الإنسان، قتل أكثر من 700 شخص بمن في ذلك 50 طفلا بواسطة قوات الأمن منذ استيلاء الجيش على السلطة في ميانمار في 1 فبراير/شباط. وأدين الاستخدام الوحشي للقوة المميتة ضد المدنيين واحتجاز مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي والرئيس وين مينت، فضلا عن آلاف المتظاهرين.

ويشـــكل تدهور الحالة في ميانمار لحظة هامة لإبراز فائدة التعاون بين الأمم المتحدة وشـــركائها الإقليميين في صـــون الســـلم والأمن وإنقاذ الأرواح. وتفاعلت بنشـــاط أثناء عملي كأمين عام مع الحالة في ميانمار وانتقالها الديمقراطي منذ بداية ولايتي. وما زلت فخورا بعقد اجتماع مجموعة أصـــــدقاء الأمين العام المعنية بميانمار في عام 2007 مما ساعد على إشعال شرارة الانفتاح الديمقراطي.

وبعد أن تسـبب إعصـار نرجس القاتل في معاناة إنسـانية لا مثيل لها في ميانمار في عام 2008 لم يتمكن أحد من التعاون مع المجلس العسكري وأصبح الوقت ضيقا لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة. وتمكنتُ من خلال الجهود الدبلوماسية المتضافرة من الدخول إلى البلد والارتقاء بإجراءات الأمم المتحدة إلى المستوى المطلوب. وعقدتُ سلسلة من الاجتماعات مع الجنرال ثان شوي ثم رئيس الوزراء الجنرال ثين سين، الذي أصبح فيما بعد رئيسا لميانمار.

ولم يكن ذلك ممكنا إلا بفضـل المشـاركة الكاملة لرابطة أمم جنوب شـرق آسـيا في هذه العملية. الآن، وفي هذه اللحظة التي تمس فيها الحاجة، أناشـــد قادة الرابطة بإخلاص أن يقفوا معا إلى جانب الأمم المتحدة لمساعدة ميانمار وشعبها.

واسـتكشـفت مع القادة في المنطقة، وكذلك مع أعضـاء مجلس الحكماء، وهو مجموعة من القادة العالميين شكّلها نيلسون مانديلا، السبل الممكنة للمساعدة في إيجاد حل للأزمة. وبناء على تلك المشاورات، قدمت مؤخرا طلبا إلى سلطات ميانمار لزيارة البلد والاجتماع بجميع الأطراف ومحاولة المساعدة على تهدئة الحالة وإيجاد السبيل المؤدي إلى الحوار البناء. ولكن لم يُقبل طلبي للأسف. وأبلغتني سلطات ميانمار بأن "الزيارة المقترحة لن تكون ملائمة في هذه اللحظة بسبب الوضع الداخلي مؤخرا".

ولأجل التصـــدي للحالة في ميانمار فإن اتباع نهج فعال بقيادة المنطقة يتطلب الوحدة واتخاذ الإجراءات اللازمة معا. ولكن ما تزال الرابطة منقسـمة حتى الآن في اسـتجابتها للحالة في ميانمار. وينبغي الامتناع عن استخدام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة كذريعة للتقاعس عن العمل في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويجب على الرابطة أن توضـــح لجيش ميانمار خطورة الحالة الراهنة إلى حد لا يمكن اعتبارها مسألة داخلية فحسب. إن استخدام الجيش للقوة المميتة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين لا تتسق مع ميثاق الرابطة. فتلك الأعمال انتهاكات واضحة للقانون الدولي وتهديد للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

ووفقا لتقارير إخبارية، سيحضر الجنرال مين أونغ هلينغ ممثل ميانمار مؤتمر القمة الخاص للرابطة بشـأن ميانمار المقرر عقده في إندونيسـيا في 24 نيسـان/أبريل. وأحث زعماء الرابطة على اتخاذ إجراءات فورية ومنسـقة في مؤتمر القمة. وكحد أدنى ينبغي أن يتفقوا على أن يزور ميانمار وفد رفيع المســتوى من الرابطة للتفاعل مع جميع الأطراف ذات الصلة.

ومن الضروري بنفس القدر أن يتجاوز مجلس الأمن البيانات إلى العمل الجماعي كما ذكرت بلدان العالم. وبعد مؤتمر القمة الخاص للرابطة، ينبغي للمجلس أن يرصـــد الحالة عن كثب لاتخاذ إجراءات المتابعة. ولا يمكن لمجلس الأمن التهاون في التزامه الأســاســي بمنع تدهور وضــع يقتل فيه الكثير من الأبرياء. وبصفتي الأمين العام السابق، أحث المجلس على اتخاذ إجراءات فورية لوقف العنف وسفك الدماء والشروع في عملية لاستعادة السلام والديمقراطية في ميانمار.

وينبغي للأعضاء الدائمين، على وجه الخصوص، أن يولوا الاهتمام للإجراءات التي يمكن اتخاذها للتصدي للحالة في ميانمار. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية حماية السكان المدنيين في ميانمار في سياق ربما تشكل فيه الفظائع المرتكبة جرائم ضد الإنسانية. وينبغي النظر بجدية في مبدأ المسؤولية عن الحماية بطرق تتناسب مع سياق ميانمار، باستخدام مجموعة من الأدوات المتاحة للمجلس. ونظرا لخطورة الحالة وإلحاحها، أعتقد أن الأمين العام نفسه ينبغي أن يستخدم مساعيه الحميدة في التعامل مباشرة مع جيش ميانمار للحيلولة دون تصعيد العنف. المهمة التي تنتظرنا شاقة. وسيتطلب الأمر بذل جهود جماعية ومنسقة من الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنطقة الأوسع نطاقا لتجنب وقوع كارثة والمساعدة بدلا من ذلك في إعادة ميانمار إلى طريق الانتقال السلمي والديمقراطي.

أود أن أختتم بياني. ومع استمرار جائحة مرض فيروس كورونا، أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى السعي إلى إيجاد حلول متعددة الأطراف ومتعددة المستويات للمشاكل الأمنية التي نواجهها، تنبع من الشراكات القوية مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، ولا سيما المنظمات الإقليمية تعمل معا في تضافر. ومع استمرار ظهور واحتدام النزاعات الإقليمية، لم تعد الأمم المتحدة قادرة على التعامل مع كل هذه الأزمات بمفردها. ولهذا السبب أعتقد أن نهج الشراكة يمكن أن يؤتي ثماره على أفضل وجه في منع نشوب النزاعات وحلها. لقد حان الوقت كي لا يعمل مجلس الأمن وشركاؤه الإقليميون معا فحسب، بل وأن يعملوا بحزم لمنع حدوث الأسوأ – في ميانمار وخارجها.

مرة أخرى، أشكر رئاسة فييت نام على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى ودعوتي إلى إحاطة مجلس الأمن اليوم. مرة أخرى، إنني أعول على قيادتكم.

المرفق 3

بيان رئيس دولة فييت نام، نغوين شوان فوك

أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على ملاحظاتكم الثاقبة والشاملة.

إن الثقة والحوار يرسيان الأساس المتين للعلاقات الدولية. لقد أصبحت الأمم المتحدة، التي ولدت من رحم رماد ومآسي الحرب العالمية الثانية، رمزا لاقتناعنا الشديد وثقتنا المتبادلة في تعددية الأطراف والتعاون الدولي المتعدد الأطراف والمتعدد المستويات.

واسترشادا بهذا الإيمان، أنشئت منظمات إقليمية عديدة وازدهرت منذ ذلك الحين. وسيعطينا مقدمو الإحاطات اليوم، الذين يمثلون منظمات من مختلف المناطق، صورة شاملة عن إسهاماتهم النشطة في منع نشوب النزاعات وحلها وتيسير عمليات الحوار والسلام والمصالحة.

وفييت نام، بوصفها عضوا نشطا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بعد أن أنجزت لتوها دورها كرئيسة للرابطة في عام 2020، تفخر كثيرا بنجاح الرابطة في إقامة منطقة للسلام والتعاون والثقة والحوار، وجماعة متماسكة ومستجيب للرابطة، تسعى إلى بناء هيكل إقليمي منفتح وشفاف وشامل للجميع وقائم على القواعد.

لقد أقامت الرابطة شراكة مع الأمم المتحدة وأنشأت عدة آليات ومنتديات للحوار السياسي والأمني مع البلدان الأخرى، بما فيها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وفي كانون الثاني/يناير 2020، ترأست فييت نام المناقشة المفتوحة للمجلس (انظر S/PV.8711) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في صون السلم والأمن الدوليين.

وتعمل الرابطة، التي حددت بناء الثقة والحوار كأولويات، مع الصين للتفاوض حول وضع مدونة لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي بهدف الحفاظ على السلام والاستقرار والأمن والسلامة البحرية في بحر الصين الجنوبي.

كما تقوم الرابطة بدور محوري في البحث عن حل ملائم للمساعدة على تحقيق استقرار الحالة في ميانمار من خلال الحوار والمصالحة.

وبينما يستمر السلام والتعاون والتنمية بوصفها الاتجاه السائد والتطلعات الصادقة لجميع البلدان والشعوب، فإن العالم الذي نعيش فيه اليوم يعج بالتحديات. وفي السنوات الخمس الماضية، أودت النزاعات بحياة نصف مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2020 وحده، سجل العالم 20 مليون لاجئ، وأكثر من 50 مليون نازح بسبب النزاعات، وحوالي 170 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. هؤلاء هم الأشخاص الذين تركوا خلف الركب ويدعون مجلسنا إلى اتخاذ إجراء.

وفي ظل التحديات الكبرى، مثل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ الشديد، والنزاعات والمنازعات الحدودية والإقليمية، والخلافات والتنافس الجغرافي الاستراتيجي، فإن زيادة الوحدة الدولية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ومع ذلك، تكمن المفارقة في الوقت الحاضــر في تراجع ثقتنا ببعضــنا البعض وفي المؤســســات المتعددة الأطراف. إن تعزيز الوحدة أمر ضـــروري للغاية، بدءا بتعاون الأمم المتحدة ومجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية في جهودنا المشتركة لمنع نشوب النزاعات وحلها من خلال الحوار وبناء الثقة.

وفي هذه المناقشة الهامة، أود أن أشدد على ثلاث مقترحات.

أولا، إن أوجه التفاعل والتكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمور متأصــلة. وهي توفر صلة ثنائية الاتجاه لتبادل المعرفة وتنسيق المساعي المشتركة. وينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة في زيادة أنشــطة التعاون وتبادل الخبرات وأفضــل الممارســات في مجال بناء الثقة والحوار لمنع نشــوب النزاعات. ومن ناحية أخرى، ينبغي للمنظمات الإقليمية، بما لديها من مواطن قوة فريدة في الخبرة العملية والموارد والمطالب المتنوعة، أن تعزز التعاون مع الأمم المتحدة، وأن تشــارك في الحوارات، وأن تتقاســم الخبرات في مختلف المحافل لتعزيز القدرة على منع نشوب النزاعات وحلها.

ثانيا، ينبغي لنا أن نواصــل تعزيز دور تعددية الأطراف والالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، إذ أن هذا هو أكثر الأسس الملموسة والمتينة التي يمكن على أساسها بناء الثقة وتعزيز الحوار.

وعلاوة على ذلك، يتطلب منع نشــوب النزاعات في وقت مبكر حلولا جامعة وشــاملة لمعالجة الأســباب الجذرية للنزاعات، مثل الفقر والجوع وعدم المســاواة والعنف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يســعى جاهدا للوفاء بخطة التنمية المســتدامة لعام 2030 وغيرها من الاســتراتيجيات والمبادرات العالمية للأمن والتنمية التي تقودها الأمم المتحدة، مع إيلاء مزيد من الاهتمام وتقديم المســاعدة الكافية للبلدان النامية التي تواجه نقصا شديدا في الموارد.

وتحتاج المنظمات الإقليمية من جانبها إلى وضــع خطط شــاملة وإدماج أطر ومبادرات الأمم المتحدة الإنمائية في خططها الإنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي لها أيضا أن تسعى جاهدة لتضييق الفجوات السياسية والاقتصادية والثقافية فيما بينها. وفي جنوب شرق آسيا، تبذل رابطة أمم جنوب شرق آسيا قصارى جهدها لتحقيق هدف إقامة جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا موحدة من حيث السياسة، ومتنوعة من حيث الثقافة، ومترابطة من حيث الاقتصــاد، مع زيادة التعاون مع الشــركاء الخارجيين. وفييت نام، بوصــفها عضــوا نشــطا في الرابطة، وضــعت بالفعل كوفيد-19 تحت الســيطرة، وتمتعت بمعدل نمو اقتصادي مرتفع، وشاركت بنشاط في التكامل الدولي.

ثالثا، نحن بحاجة إلى مواصــلة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية من خلال أطر الحوار والتعاون وآليات للإنذار المبكر بشأن التقلبات.

ويتعين على مجلس الأمن أن يواصل الاعتراف بمنظورات المنظمات الإقليمية وأدوارها ومساهماتها واحترامها. ويتعين علينا أيضا أن ندمج استراتيجيات منع نشوب النزاعات وحلها عن طريق الحوار وبناء الثقة في بعثات الأمم المتحدة، وأن نهيئ الظروف المواتية للمنظمات الإقليمية لكي تضطلع بدورها المحوري.

واســتجابة لذلك، ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تواصــل تعزيز دورها الاســتباقي والقيادي في منع نشــوب النزاعات وحلها وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما تثق كل الدول الأعضاء استراتيجيا في بعضها البعض وتتشاطر عزما سياسيا مشتركا.

ويشـرف فييت نام أن تتولى رئاسـة مجلس الأمن للمرة الثانية. وإذ تتطلع فييت نام إلى أن تصـبح دولة مسالمة ومزدهرة وشريكا موثوقا به وعضـوا مسؤولا في المجتمع الدولي، فإنها تظل ثابتة في سياستها الخارجية المتمثلة في الاستقلال والسيادة والتنويع والعلاقات المتعددة الأطراف وتعزيز التكامل الدولي والمساهمة بنشاط في جهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

والتزاما بشعارنا – ”الشراكة من أجل السلام المستدام“، لن تدخر فييت نام جهدا لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا، والارتقاء بهذه الروابط من أجل السلام والأمن والتنمية في جميع أنحاء العالم.

المرفق 4

بيان رئيسة إستونيا، كيرستي كاليولايد

أتقدم بتحياتي الحارة لكم في هانوي ولشعب فييت نام. وأرحب أيضاً بالأمين العام السابق، السيد بان كي – مون، وكذلك بممثلي المنظمات الإقليمية.

لقد أثبتت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–19) بوضوح أنه لا يمكن التغلب على التحديات العالمية إلا من خلال العمل المشترك والمنسق. وهنا تؤدي المنظمات الإقليمية دوراً حاسماً، ويقدم الاتحاد الأوروبي مثالا يُحتذى به. إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مانح لمرفق إتاحة لقاحات كوفيد–19 على الصعيد العالمي، وهو مبادرة عالمية لكفالة توفير لقاحات آمنة وفعالة لجميع بلدان العالم.

وأرحب أيضاً بدعم المنظمات الإقليمية لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وإلى جانب الشراكة القوية مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يُجري مجلس الأمن أيضاً مشاورات سنوية مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وكثيراً ما تعرف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على نحو أفضل كيفية تخفيف حدة التوترات والتعامل مع آثار المواجهات الدموية. وتقع على عاتقها مسؤولية رئيسية في منع النزاعات العنيفة والجرائم الوحشية، ويمكنها أن تضغط لوقف الفظائع وفتح الباب أمام المفاوضات. ولذلك يجب ألا تبقى صامتة عندما تُقمع الحريات.

ويجب أن تكون هناك مساءلة بين الدولة والمجتمع. هذا هو الطريق الوحيد إلى عالم أقل عنفاً. فالمآسي التي تتكشف في بيلاروس واليمن وسورية وميانمار دليل واضح على ذلك.

إن العالم بأسره يشهد متألماً كيف يقتل الجيش مواطنيه، بمن فيهم الأطفال، في ميانمار. وفي هذا الصدد، تضطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور حاسم في الضغط على الجيش لوقف الفظائع. ومن المهم أن تتمكن الرابطة من تنظيم مؤتمر قمة مكرس للحالة الخطيرة في ميانمار.

واستلهاما من الرسائل التي بعثها مقدمو الإحاطات إلينا اليوم، فإن الحكم الديمقراطي هو الذي يؤمن التعايش السلمي بين الدول. والتعاون المتعدد الأطراف القائم على المناقشة الديمقراطية وتبادل المعلومات الشفاف وتدابير بناء الثقة هو السبيل نحو تعايش أكثر سلاماً.

هذه القيم العالمية هي السبب في اعتماد الحكم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم في كل قارة. وقد زاد عدد الأشخاص في العالم الذين يعيشون في ظل الديمقراطيات من بليون إلى 4 بلايين نسمة على مدى السنوات الخمس والستين الماضية.

إن الاتحاد الأوروبي معترف به بوصفه أحد أفضل الأمثلة على التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف الفعال. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالتعددية التي تشكل الأمم المتحدة جوهرها. إن هذه الطريقة في الدبلوماسية هي جزء من تركيبتنا الوراثية.

إن احترام السلامة الإقليمية وحظر استخدام القوة هما مبدآن أساسيان من مبادئ القانون الدولي التي تصب في صميم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من المنظمات الإقليمية.

بيد أننا نراقب بقلق بالغ التهديدات باستخدام القوة العسكرية هنا في أوروبا أيضاً. ونشهد زيادة في الحشد العسكري من جانب روسيا على طول الحدود الأوكرانية وفي شبه جزيرة القرم المحتلة. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت روسيا أنها ستحجز، بذريعة المناورات العسكرية، أجزاء من البحر الأسود – أي مضيق كيرتش – ما يقيّد ملاحة السفن العسكرية والرسمية الأجنبية حتى تشرين الأول/أكتوبر. ومما يزيد من تفاقم الحالة أن روسيا لا تشارك في تدابير الحد من المخاطر وبناء الثقة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولم تفسر روسيا حشودها العسكرية على طول حدود أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم المحتلة الأسبوع الماضي في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذا يتعارض مع نص وروح آليات بناء الثقة التابعة للمنظمة، بما في ذلك على وجه الخصوص وثيقة فيينا، التي تهدف إلى معالجة الشواغل والحد من المخاطر.

وفي الختام، تؤمن إستونيا بأن تعددية الأطراف التي نراها في أوروبا – التي ولدت من رماد حربين عالميتين – يمكن أن تساعد على تأمين السلام والحفاظ عليه من خلال التعاون النشط مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى. وأشجّع جميع المنظمات الإقليمية على الاضطلاع بدور أكبر في تأمين الاستقرار الإقليمي والعمل بنشاط مع الأمم المتحدة، التي كانت ولا تزال حجر الزاوية في نظامنا العالمي المتعدد الأطراف، وهي محفل يكون فيه لكل فرد صوت.

المرفق 5

بيان رئيس كينيا، أوهورو كينياتا

أود أولاً وقبل كل شيء أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ سعادتكم، السيد نغوين شوان فوك، على انتخابكم مؤخراً رئيساً لجمهورية فييت نام الاشتراكية. لقد ألهم تاريخ بلدكم الرائع كينيا والعديد من الدول في جميع أنحاء العالم. كما أشيد بالقيادة الاستثنائية التي أظهرتها فييت نام في مكافحة أزمة مرض فيروس كورونا مكافحة فعالة.

وأود أيضاً أن أشكر صاحبي المعالي السيد أنطونيو غوتيريش والسيد بان كي - مون ورؤساء المنظمات الإقليمية على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

ومع وجود ما يقرب من نصف جميع عمليات السلام العالمية في القارة الأفريقية، وضع الاتحاد الأفريقي خطة السلام على رأس قائمة أولوياته وأنشأ عدة هياكل مؤسسية لمعالجة منع نشوب النزاعات وحلها.

إن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي أترأسه حالياً، هو جهاز صنع القرار في الاتحاد الأفريقي لمنع النزاعات وإدارتها وحلها. وقد يسّر المجلس، بالتعاون الوثيق مع التكتلات الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عدداً من اتفاقات السلام وقلل من تصعيد النزاع في عدة بلدان.

وللأسف، لا يزال هناك الكثير من النزاعات التي تلوح في الأفق في أفريقيا، وهي نزاعات تتطلب منا بذل جهود متضافرة لاحتواءها. فما هو السبب وراء ذلك؟ لأن النزاع مدمر: فهو يزهق الأرواح ويدمر سبل العيش ويقوض المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي ربما يكون البلد قد حققها؛ وعموماً، فإنه يعيق تقدمنا إلى الأمام. وأود أن أقترح أن الوقت قد حان لتوسيع نطاق جهودنا لحل النزاعات، ولا سيما في أفريقيا. وأود أن أقترح خمس توصيات للنظر فيها.

أولاً، نحن بحاجة إلى الاعتراف بأجهزة حفظ السلام الإقليمية ودعمها. وينبغي لمجلس الأمن، ولا سيما الرئاسات والقائمين على صياغة القرارات، أن يجري مشاورات أشمل، وأن يبني على الجهود الإقليمية. ويذكّرنا التاريخ والخبرة بأنه كلما كانت مشكلة ما أقرب إلينا، كلما فهمنا تعقيدها وحلولها العملية بشكل أفضل. فالنزاعات تمس بدرجة أكبر مصالح المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي تمتاز بالقرب المكاني ووجهات النظر التي لا يُستغنى عنها في حل النزاعات.

ثانياً، يجب علينا أن نقدر بصورة أفضل أبعاد النزاعات عبر الحدود، لأنه لا يكفي التركيز على ملف واحد في مجلس الأمن واستثناء البلدان المجاورة. وينبغي لمساعي حل النزاعات ألا تزيح التهديد إلى البلدان المجاورة، لا سيما عندما تكون المنظمات المتمردة والإرهابية جزءاً من المشكلة. وينبغي للأمم المتحدة أن تتشاور عن كثب مع الدول المجاورة في مساعيها في هذه البلدان.

ثالثاً، ينبغي لنا أن نحسن أداءنا في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. إن عودة المقاتلين إلى الحياة المدنية المشروعة يضمن السلام المستدام وإعادة الإعمار الناجحة بعد انتهاء النزاع. وينبغي للأمم المتحدة أن تتعامل مع هذا الأمر على أنه أولوية وأن تصبح أكثر ابتكاراً في تسريح وإعادة إدماج الجماعات التي خرجت عن مسارها أيديولوجياً. وقد وضعت كينيا أحد أوسع برامج فك الارتباط وإعادة

الإدماج نطاقا في أفريقيا. إن برنامج فك الارتباط لدينا موجود على الصعيد الوطني ويساعد الأفراد الذين تم تجنيدهم حديثاً في التطرف العنيف وغيرهم من العائدين من ساحات القتال الأجنبية. وقد صممنا البرنامج بحيث يكون منبراً يمكن أن يوفر بناء القدرات والتدريب للآخرين. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرحب بدعم الأمم المتحدة لهذا المرفق واستفادتها منه.

رابعاً، لن تضمن البلدان الهشة أو الخارجة من النزاع إحلال السلام والتنمية من دون حكومة كفؤة. ولذلك يجب أن تكون الأمم المتحدة في طليعة مساعدة البلدان التي تخرج من النزاع وأن تطور خدمة مدنية أكثر كفاءة وشمولاً. وفي هذا السياق، قدمت كينيا هذا الدعم إلى دول المنطقة التي ناشدتنا مساعدتنا. فعلى سبيل المثال، قام مكتب الاتصال التابع لنا في جنوب السودان بتدريب مئات الموظفين العموميين في جنوب السودان.

خامسا، يجب أن نقوم بعمل أفضل عند تقاسم الأعباء. وإنني أقدر أيما تقدير المساعدة المقدمة استجابة للأزمات الإنسانية. ويجب أن تحظى ركيزة تسوية النزاعات بنفس المستوى من الاستعجال إذا أردنا حقا أن نضع حدا لدورات العنف.

ولن تكون لدينا ولايات مناسبة للغرض صادرة عن مجلس الأمن لحفظ السلام في أفريقيا إلا إذا توافر لها تمويل كاف ويمكن التنبؤ به من خلال الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة. وهذا هو ما سيوفر الحماية لحفظة السلام ويسمح بأن تكون بعثتهم في مستوى المهمة المنوطة بها، وسيمكننا من تحقيق نجاح أسرع وأدوم.

ختاما، فإنني أتوق إلى العمل يدا بيد معكم لبناء تعاون أكثر طموحا بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

المرفق 6

بيان رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين ووزير خارجيتها، رالف غونسالفيس

تتوجه سانت فنسنت وجزر غرينادين بالشكر لمقدمي الإحاطات على تعليقاتهم الثاقبة ونشيد بفيت نام لقيادتها في عقد هذه المناقشة بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويكتسي هذا الموضوع أهمية مباشرة بالنسبة لبلدي في سياق وجود كارثة طبيعية هائلة على خلفية التحديات المتعددة الأوجه التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وموسم أعاصير المحيط الأطلسي النشط المتوقع أن يبدأ في غضون ستة أسابيع. وأرجو إفساح المجال لي بعض الشيء لدقيقة أو دقيقتين.

تجد سانت فنسنت وجزر غرينادين، منذ 11 يوما وحتى الآن، نفسها في أتون سلسلة من الثورات البركانية المتفجرة في جزيرة سانت فنسنت. ونتيجة لذلك، تم إجلاء نحو خمس سكان الجزيرة إلى مناطق أكثر أمنا. إننا نواجه تحديا هائلا يتمثل في الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك الاعتبارات الأمنية والإنعاش وإعادة الإعمار. ومن دون التعاون الفعال بين بلدنا والأمم المتحدة ومنظماتنا الإقليمية ودون الإقليمية، ستصبح حياتنا ومعيشتنا لا تطاقان على الإطلاق. ومن دون تعزيز هذا التعاون، ستتعثر جهود الإغاثة ولن تكون آفاق تحقيق الإنعاش وإعادة الإعمار في بلدنا مبشرة.

لقد عملت الأمم المتحدة ووكالاتها بنشاط وكانت القيادة الشخصية لصديقي الأمين العام أنطونيو غوتيريش رائعة. وكانت الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي والنظام الأمني الإقليمي والبديل البوليفاري لشعوب أمريكتنا ورابطة الدول الكاريبية والوكالات الإقليمية المتحالفة معها في الطليعة، بما بذلته من جهود رائعة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ففي جميع أنحاء بلدنا، تبدو إمارات التوتر والقلق على وجوه الرجال والنساء؛ إنهم يتألمون بشدة. والمجتمع العالمي مدعو إلى العمل لمساعدتنا باسم الإنسانية ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، ولا يمكن أن يسمح لنفسه بأن يتحرك ببطء. وغدا، وتحت رعاية الأمم المتحدة، سيجري توجيه نداء عالمي لجمع الأموال من أجل سانت فنسنت وجزر غرينادين. وأناشد الدول الأعضاء أن تكون سخية في تضامنها.

وإذ أتحول الآن، بشكل أكثر تحديدا إلى البيئات المتضررة من النزاعات، فقد أصبح من الحقائق الواضحة أن المؤسسات الإقليمية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، هي الأنسب غالبا لتيسير التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الوساطة وبناء الثقة وبعثات المراقبة والتحقق وغيرها من التدابير التي تعزز الاستقرار وتبني الثقة وتهيئ بيئة مواتية لتحقيق التنمية.

والواقع أن أي نزاع يحتمل أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ينبغي معالجته أولا بهذه الوسائل السلمية، بمساعدة ومشاركة الترتيبات الإقليمية ذات الصلة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

فلنؤكد من جديد على المبادئ التأسيسية. إن الأمن، في جوهره، مسعى جماعي لا يمكن تحقيقه إلا عندما تقوم الأطراف ببناء الثقة وإقامة علاقات مستقرة. وفي هذا الصدد، لا يمكن أبدا فرض السلام الدائم؛ بل يجب أن ينشأ بصورة طبيعية بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

وتعتقد سانت فنسنت وجزر غرينادين أن الترتيبات الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية التي ننتمي إليها، غالبا ما تكون مهيأة لدعم عمليات السلام بصورة أفضل من الكيانات البعيدة عن الجوانب التاريخية والثقافية والسياسية الفريدة والمحددة للتنمية وظروفها المادية.

ويتعين على مجلس الأمن دائما أن يقدم كامل دعمه وتشجيعه لجميع الآليات الإقليمية وأن يمتنع عن أي أعمال قد تلتف على الدور المشروع للهيئات الإقليمية أو تقوضه. ونرحب بالجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام ومبعوثوه وممثلوه الخاصون لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما أن لجنة بناء السلام بوصفها منبرا لعقد الاجتماعات تثبت فائدتها في توفير استراتيجية متماسكة متعددة الأطراف للجهات المعنية لمساعدة البلدان المتضررة من النزاعات في التغلب على التحديات التي تواجهها. ويجب بذل مزيد من الجهود لزيادة تعزيز هذا النهج الشامل للمنظومة بأكملها ويجب إشراك الترتيبات الإقليمية في كل خطوة من خطوات العملية.

إن أنشطة منع نشوب النزاعات وتسويتها تكون أكثر فعالية عندما تُستكمل بمبادرات محددة الأهداف لبناء السلام والتنمية، تعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وتحسن الحياة وسبل العيش وتعزز المسؤولية الوطنية عن عمليات السلام. ويجب أن تكون قواعد ومبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي دائما بمثابة دليل إرشادي لمنع نشوب النزاعات وحلها. وفي جميع الحالات، لا ينبغي أبداً أن تؤدي المصالح الذاتية التسلطية إلى تقويض ولايات المنظمات الإقليمية أو أن يؤدي العمل الانفرادي إلى تآكلها، بل ينبغي أن تكون دائما بمثابة منابر لتعزيز السيادة وتشجيع التضامن والتعاون. ومع ذلك، ينبغي ألا تعمينا أي من هذه المبادئ ذات الأهمية الحيوية عن التجاوزات أو الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية وما يترتب على ذلك من ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية مناسبة من خلال مجلس الأمن.

وأختتم بياني بالتذكير بكل احترام بأنه يرجى مساعدة سانت فنسنت وجزر غرينادين في أحلك أوقات حاجتها.

المرفق 7

بيان الممثل الخاص للرئيس شي جين بينغ، مستشار الدولة ووزير الخارجية للصين، وانغ يي

[الأصل: بالصينية]

تؤيد الصين مبادرة فييت نام بعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وترحب بتولي الرئيس الفيتنامي نغوين شوان فوك رئاسة جلسة اليوم وتشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته.

يشكل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مطلبا واضحا من مطالب ميثاق الأمم المتحدة ومظهرا هاما من مظاهر تعددية الأطراف. وفي الوقت الذي يكافح فيه العالم للتعامل مع الصدمات الناجمة عن التغيرات العميقة في المشهد الدولي، التي تفاقمت بفعل الجائحة، فإننا نواجه تحديات واضحة في مجال السلم والأمن الدوليين وتفاعلا معقدا بين المسائل الأمنية التقليدية وغير التقليدية. ويتطلب ذلك بذل جهود مشتركة على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومن الضروري أن تعمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية معا لتقييم الخبرات والدروس المستفادة والحفاظ على التقاليد المفيدة والابتكار ودعم تعددية الأطراف والإسهام في تحقيق السلام والتنمية على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، أود أن أشاطركم بعض الأفكار.

أولا، يجب أن نتقيد بالقواعد وأن نبني أساسا متينا للسلام. ويشكل ميثاق الأمم المتحدة تجسيدا لهذه القواعد وحجر الزاوية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويجب أن تمتثل المنظمات الإقليمية التي تنفذ عمليات السلام لمقاصد الميثاق ومبادئه، ولا سيما احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ويجب أن نسعى جاهدين لحل النزاعات سلميا كلما أمكن وأن نرفض فرض الجزاءات عمدا والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها. ويجب التمسك بالدور الأساسي لمجلس الأمن بوصفه آلية أمن جماعي دولية ونبذ الممارسات الأنانية. ويجب أن ندعو إلى الانفتاح والشمولية وأن نرفض الجغرافيا السياسية وسياسة التكتلات والمواجهة الأيديولوجية. وبهذه الطريقة وحدها، يمكن أن تنجح أعمال المنظمات الإقليمية وأن تستمر.

ثانيا، يجب أن نعطي الأولوية للوقاية وتنويع الأدوات اللازمة لدعم السلام. وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تعزز تحقيق الأمن بصورة مشتركة وشاملة وتعاونية ومستدامة وأن تنوع مجموعة الأدوات الخاصة بصون السلام، مع إيلاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية. وينبغي تشجيع محادثات السلام من أجل تضييق هوة الخلافات من خلال الحوار واستخدام المساعي الحميدة للتوسط وتسوية النزاعات وإيجاد تسويات سياسية للقضايا الساخنة. كما يجب علينا الاستفادة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتمسك بمبدأ الحياد واحترام رغبات شعوب البلدان المعنية وخياراتها. ويجب أن تجري عمليات الإنفاذ بإذن من مجلس الأمن.

ثالثا، يجب أن يكمل كل منا جوانب القوة لدى الآخر، وأن نحقق التآزر من أجل السلام. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بدور شامل ومُجد في التنسيق وأن يقدما المزيد من المساعدة إلى المنظمات الإقليمية، التي ينبغي لها بدورها أن تستفيد من مزاياها وتساعد على حل النزاعات الإقليمية بطريقة تتلاءم مع الواقع الإقليمي. ويمكن للطرفين أن يتبادلا ما لديهما من خبرات وممارسات

فُضـــلى، وأن ينخرطا في تعاون مرن وعملي. وما فتئت الأمم المتحدة تســير في الاتجاه الصــحيح، خلال السنوات الأخيرة، بتعزيز التنسيق مع الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرهما من المنظمات الإقليمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تســاعد أفريقيا على تحســين قدراتها في مجال حفظ الســلام، وتعزيز استقرارها وقدراتها على مكافحة الإرهاب، والتعجيل بتشكيل القوة الاحتياطية الأفريقية وقوات الرد السريع وآلية الإنذار المبكر. وينبغي أن تقدم مساعدة مالية مستدامة يمكن التنبؤ بها لعمليات السلام والأمن التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، وأن تســاعد على إســكات البنادق في أفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم ويدعم المكانة المركزية التي تحتلها رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا في التعاون الإقليمي في شـرق آسـيا. وفي الوقت الحاضـر، من الضـروري مسـاعدة الرابطة على المشـاركة البناءة في عملية المصـالحة الداخلية في ميانمار "وفقا لأسـلوب رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا" وتهدئة التوترات في ميانمار في أسـرع وقت ممكن، بما يخدم مصالح شعب ميانمار والمجتمع الدولي.

رابعا، يجب أن نسعى إلى تحقيق التنمية المشتركة وأن نهيئ الظروف لإحلال السلام. وسيتم في نهاية المطاف حل الكثير من القضــايا الإقليمية الســاخنة عن طريق التنمية. ويجب أن تتبنى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مفهوم تعزيز السـلام من خلال التنمية، وأن تعتمد نهجا متكاملا إزاء حفظ السـلام وبناء السـلام وإعادة التعمير بعد الحرب، وأن تساعد البلدان المحتاجة على الحصـول على تمويلات وموارد التنمية في الوقت المناسب. ذلك لأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والمساعدة على تحسين سبل عيش الناس وفرص عملهم، وتضـييق الفجوات الإنمائية بين مختلف المناطق هي، في الأساس، أفضل السياسات لتحقيق السلام والأمن المستدامين. ومن الأمور التي لا شك فيها في هذا الصدد الأهمية الكبيرة للعمل بنشاط لدعم تعزيز التعاون والترابط بين الأقاليم، ومســاعدة البلدان الخارجة من النزاعات على الاندماج في التنمية الإقليمية، حتى يتسنى للجميع التمتع بمكاسب السلام.

ويصـادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لاستعادة الصين مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة. وقد ظلت الصـين، على مدى 50 عاما، تدعم بنشـاط قضـية الأمم المتحدة وتشـارك فيها، وتدافع عن ميثاق الأمم المتحدة وتمارســه بثبات. وقد عملنا بثبات على دعم التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأسـهمنا فيه بنشـاط. وبالفعل يستخدم جزء كبير من الصـندوق المشترك بين الصـين والأمم المتحدة من أجل الســلام والتنمية لدعم الجهود الإقليمية ودون الإقليمية. وقد أعلنت الصــين أنها ســتتبرع بمقدار 000 300 جرعة من لقاح مرض فيروس كورونا لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وهي جرعات ستسـتخدم أولا في مناطق البعثات العاملة في أفريقيا. ونؤيد أيضـا اسـتخدام هذه اللقاحات في عمليات حفظ السلام التابعة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وقد أقامت الصين شراكات استراتيجية مع منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شـرق آسـيا والجامعة العربية. وتسـتند هذه الشـراكات إلى فهمنا الجماعي لمسـتقبل مشـترك، وهي تتسـق مع الغرض من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتهدف شــراكاتنا إلى إقامة التعاون الذي يحقق الفائدة العامة، اسـترشـادا بمبادئ التشـاور الواسـع النطاق والمسـاهمة المشـتركة وتقاسـم المنافع. وهي لا تسـتهدف أبدا أي طرف ثالث.

ولقد دأبت الصـين على تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي بروح السـعي إلى تحقيق الصـالح العام والمصـلحة المشـتركة، وعلى أسـاس مبدأ الإخلاص وإحراز النتائج الملموسـة والتقارب وحسـن النية. وقبل بضـعة أشـهر وقعنا خطة للتعاون بشـأن الحزام والطريق مع الاتحاد الأفريقي، وسـنواصـل تحقيق التآزر بين

مبادرة الحزام والطريق، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. وتؤيد الصين الدور القيادي للاتحاد الأفريقي في عملية التكامل الأفريقي، وتشجع الاتحاد الأفريقي على إيجاد حلول أفريقية للقضايا الأفريقية، ومواصلة الإسهام في السلام والتنمية الإقليميين.

وما فتئت الصين تُمَتِّن علاقاتها مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أساس مفهوم المودة والإخلاص والمنفعة المتبادلة والشمولية. وستواصل العمل من أجل إحراز التقدم على الجبهات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية – الثقافية، ودعم المكانة المركزية للرابطة في التعاون الإقليمي، وبناء مجتمع للصين والرابطة يكون له مستقبل مشترك.

وكذلك تعمل الصين بنشاط على توطيد التعاون بشأن الحزام والطريق مع جامعة الدول العربية، وتضع المبادئ الإرشادية للسلام والابتكار والقيادة والحوكمة والتكامل، كما أنها من بناة السلام الملتزمين، وبلد يدعم التنمية وييسر التصنيع، ويؤيد الاستقرار، وشريك للتبادلات بين الشعوب في الشرق الأوسط. وسنواصل تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري مع جامعة الدول العربية، وزيادة الثقة السياسية، وتعزيز التعلم المتبادل بين الحضارات، ونبني معا مجتمعا ذا مستقبل مشترك يقوم على القناعات المشتركة والسعي إلى تحقيق السلام والوئام والتنمية والازدهار.

وفي مواجهة التغيرات غير المسبوقة التي يشهدها العالم، فإن الصين مستعدة لزيادة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، والعمل في نفس الاتجاه من أجل توطيد السلام معا، وبناء مجتمع للبشرية ذي مستقبل مشترك.

المرفق 8

بيان وزير خارجية جمهورية الهند، سوبرامانيام جايشانكار

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن أطيب تمنياتنا لفخامتكم على انتخابكم رئيسا لجمهورية فييت نام الاشتراكية. كما أشكر الوفد الفييتنامي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. صاحب الفخامة، لقد سمح ترؤسكم لمناقشة اليوم بالتركيز بصفة خاصة على هذه المسألة المهمة جدا.

وقد أثبتت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورها المهم في صون السلام والأمن الدوليين. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بمعرفتها العميقة بالعوامل والتعقيدات المحلية، في وضع فريد للإسهام في إيجاد حلول أفضل للنزاعات، كل في منطقتها. ولذلك نؤيد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة.

فالنظام العالمي الذي بنيناه في أعقاب الحرب العالمية الثانية يتعرض لضغوط شديدة. وكذلك تغيرت طبيعة التهديدات التي تواجهها الدول الأعضاء منذ تأسيس الأمم المتحدة قبل 75 عاما. فالتحديات الأمنية المعاصرة لا تقتصر على المنازعات الإقليمية أو السياسية، بل تتجاوز الحدود المادية أو السياسية. وفي عالم اليوم الذي تسوده العولمة، يزداد بروز الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ولا يمكن تجاهل الآثار الأمنية لأشكال التكنولوجيا الجديدة.

ولمواجهة هذه التحديات المتنوعة، نحتاج إلى عمل منسق ومتضافر عبر الحدود. ونحن نؤمن بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية سيكون عاملا مهما في التصدي بنجاح للتحديات والنزاعات المعاصرة. وفي هذا السياق، فإن التقييم الرشيد للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية خلال السنوات الـ 75 الماضية سيوفر أساسا جيدا لتعاوننا في المستقبل.

وقد حافظت الهند تقليديا على تعاون وثيق وودي مع المنظمات الإقليمية. إن علاقة الهند برابطة أمم جنوب شرق آسيا هي ركيزة أساسية لسياستها الخارجية وأساس سياسة "العمل مع الشرق" التي تنتهجها. إن رؤية الهند لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ كمنطقة حرة ومفتوحة وشاملة للجميع، مدعومة بالقانون الدولي والنظام القائم على القواعد، تستند إلى المكانة المركزية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والسعي معا لتحقيق التقدم والازدهار.

وتظل الهند ملتزمة بمواصلة الاستفادة من زخم التعاون الإقليمي في إطار مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، وبجعل تلك المنظمة أقوى وأكثر حيوية، وتتسم بالفعالية وموجهة نحو تحقيق النتائج. وعلاقتنا بأفريقيا تمتد لقرون، وقد تعاونا وثيقا مع الاتحاد الأفريقي، لا سيما في إطار مبادرات الشراكة الإنمائية. وبالإضافة إلى حضورنا الواسع النطاق في حفظ السلام في أفريقيا، ظلت الهند ملتزمة التزاما عميقا ببناء السلام وصونه من خلال عمليات الأمم المتحدة الكبيرة لحفظ السلام في أفريقيا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا القوي للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونعتقد أن هذه الشراكة حتمية لكفالة الاستجابة الجماعية والمتماسكة والحاسمة لمنع الصراعات العنيفة وإدارتها وحلها بفعالية وتعزيز السلام والتنمية.

المرفق 9

بيان وزير الخارجية والدفاع لأيرلندا، سايمون كوفني

أود أن أشكر فييت نام على تنظيمها مناقشة اليوم، التي تسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى التعاون دعما لمنع نشوب النزاعات وحلها.

وأعرب أيضا، شأني شأن الآخرين، عن تضامني مع سانت فنسنت وجزر غرينادين.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام السابق بان كي – مون، اللذين تحدثا ببلاغة عن الشراكات الفريدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وأرحب باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2021/9) بشأن هذه المسألة الهامة.

ونحن في أيرلندا لسنا بحاجة لأن ننظر إلى ما هو أبعد من شواطئنا كثيرا لنرى أثر المنظمات الإقليمية في بناء السلام والحفاظ عليه. فمن رماد الحرب العالمية الثانية، أصبحت التجربة الإقليمية الأوروبية حقيقة واقعة. وفي جميع أنحاء الجوار الأوروبي، فإن إسهام التعاون الإقليمي في التماسك والاستقرار والنمو ملموس على أساس يومي.

وفي إشارة إلى مهندسي الاتحاد الأوروبي بشكله الحالي، قال الأيرلندي جون هيوم، الحائز على جائزة نوبل للسلام، إنهم

”سكبوا عرقهم، وليس دماءهم، وبذلك كسروا حواجز قرون من عدم الثقة“.

وكانت تلك التجربة أيضا هي التي أنارت الطريق لمسيرة تحقيق السلام والمصالحة في جزيرة أيرلندا. وأدت الشراكات التي أقيمت على المستويات المحلية والإقليمية والدولية إلى إبرام اتفاق الجمعة العظيمة للسلام وما زال نجاحه يرتكز عليها.

واستنادا إلى تلك التجربة، وبالتعلم من الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى، أود أن أتناول ثلاث نقاط اليوم.

النقطة الأولى هي أن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تحقق فهما فريدا لضمان أن تكون تدابير بناء الثقة شاملة للجميع ومحددة السياق. والمنظمات الإقليمية، من خلال عملها في تعزيز التعاون والمشاركة فيما بين أعضائها، هي نفسها أمثلة قوية على بناء الثقة.

وقد وضع الاتحاد الأوروبي بناء الجسور بين الناس في صميم نهجه لدعم السلام في جزيرة أيرلندا. بل إنه بنى ومول بناء جسر بالمعنى الحرفي للكلمة في إحدى مناطق النزاع. وعلى سبيل المثال، ركز برنامج الاتحاد الأوروبي لتمويل السلام عبر الحدود المسمى على نحو ملائم PEACE، على إقامة علاقات إنسانية بناءة على مستوى جميع طبقات المجتمع، بما في ذلك الناجون والشباب والجماعات النسائية.

وبالنظر إلى جميع أنحاء العالم، نرى أمثلة لنجاح المنظمات الإقليمية في تطبيق المعرفة السياقية للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن. وقد اطّلع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع للمجلس مؤخر على العمل الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تقييمات المخاطر المتصلة بالمناخ في غرب أفريقيا.

وأشـــــدد على دعم أيرلندا القوي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جهودها المتواصـــــلة في أوكرانيا. ويجب على جميع الأطراف التقيد بالتزامها بمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن خلال تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، يمكن للمجلس أن يســـتقي من الخبرات القطرية والمواضيعية المبنية على الفهم والخبرة المحليين.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية: إن المنظمات الإقليمية يمكنها، بل ويجب عليها، أن تعمل معا لدعم الأمم المتحدة فيما تتطلب النهج الإقليمية حيال تدابير بناء الثقة والحوار اســـتثمارا مســـتداما بمرور الوقت. والشـــراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال عمليات الســـلام وإدارة الأزمات مثال جيد على ذلك.

وبقدر التزامنا ببعثات الأمم المتحدة لحفظ الســـلام في جميع أنحاء العالم، تفخر أيرلندا بمشـــاركة أفراد من قواتنا الدفاعية في عمليات في البوسنة والهرسك ومالي والبحر الأبيض المتوسط في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي المشـتركة للأمن والدفاع. وتعمل جميع تلك البعثات دعما لقرارات مجلس الأمن. كما يعمل خبراء أيرلنديون حاليا في بعثات الاتحاد الأوروبي المدنية المنتشرة في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع في ثمانية بلدان.

كما أثبت التعاون الثلاثي فعاليته في عدد من المجالات. ويعمل الاتحاد الأوروبي، من خلال عملية ألثيا الصـــــادر بها تكليف عن المجلس، عن كثب مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز الاستقرار في الجوار الأوروبي.

وبالمثل، يتعاون الاتحاد الأوروبي، من خلال عملية أتالانتا في الصـــومال، مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للاستفادة من المهارات والخبرات المحلية والدولية. وتتيح هذه الشـراكات الاسـتراتيجية لكل منظمة المشـــاركة بفعالية أكبر وكفالة إحداث تأثير حقيقي ومحدد الأهداف على أرض الواقع، وهذا هو المهم حقا.

وسـيُمكن إنشـاء مرفق السـلام الأوروبي مؤخرا الاتحاد الأوروبي من المسـاهمة في تمويل عمليات دعم السـلام العسـكرية وتدابير المسـاعدة على الصـعيد العالمي. وعلى سـبيل المثال، سـيدعم المرفق الدور المتزايد الذي يضـطلع به الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في حفظ السـلام لمنع نشـوب النزاعات في القارة الأفريقية والتوســط فيها وتســويتها. كما أثني على جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى زيادة فعالية منظومة السلم والأمن الأفريقية.

وفي الوقت نفسـه، تواصـل رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا الاضـطلاع بدور رئيسـي في منطقتها. وأرحب بالتقدم المحرز مؤخرا على طريق إقامة شـراكة اسـتراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والرابطة. وهذا يدل على الالتزام المشـــترك بين المنظمتين بنظام دولي قائم على القواعد وبتعددية الأطراف الفعالة. ويمكن للرابطة، بل وينبغي لها، أن تؤدي دورا هاما في قضـية تهمنا جميعا – وهي ضـمان حماية حقوق الإنسـان وتيسير الحوار وإيجاد حل سلمي للأزمة الراهنة في ميانمار.

ونتطلع إلى مؤتمر قمة الرابطة المقبل ونأمل في أن يتوصـــل إلى نتائج ملموســـة. وســـيكون ذلك مظهرا إيجابيا لإمكانات المنظمات الإقليمية التي نناقش مثلها هنا اليوم. وثمة مجال هنا لمواءمة مكامن القوة بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتتعلق النقطة الأخيرة في بياني بأن السلام يصنعه الناس – أفراد شجعان من أمثال مونيكا ماكويليامز وبيرل ساغار، اللذين عملا على أساس متعدد الطوائف لضمان تمثيل المرأة في عملية السلام في أيرلندا الشمالية.

وقد تعلمنا أنه لكي يكون السلام مستداما، فإنه يجب أن يكون شاملا للجميع. وثمة دور حيوي للمنظمات الإقليمية في إتاحة حيز للجهات الفاعلة على مستوى القواعد الشعبية وعلى المستوى المجتمعي وفي إعلاء أصوات المجتمع المدني.

ونرى الدور القيم جدا الذي تؤديه الشبكات النسائية الإقليمية للوساطة وبناء السلام، ولا سيما في السياقات المتأثرة بالنزاعات. وتنير مجموعات مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة (FemWise Africa) والشبكة العربية للنساء وسيطات السلام الطريق لنا جميعا.

وهناك المزيد مما يمكننا القيام به – في المجلس، وفي إطار عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة، ومن خلال عمل المنظمات الإقليمية لضمان وجود المرأة في القاعة وعلى الطاولة عند اتخاذ القرارات. ويجب علينا أيضا أن نضمن الاستماع إلى أصوات الشباب، المهمشين في كثير من الأحيان، والاهتمام بها كذلك.

تقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين على عاتق المجلس. وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يزيد من قدرتنا على منع نشوب النزاعات وحلها وعلى النهوض بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

ونحن، كما نعلم، نقوم بالكثير معا بالفعل. فلنلتزم بتحقيق الإمكانات الكاملة التي تتيحها تلك الشراكات الفريدة.

المرفق 10

بيان وزير خارجية المكسيك، مارسيلو إبرارد كاساوبون

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر المكسيك رئيس جمهورية فيتنام الاشتراكية، نغوين شوان فوك، على عقد هذه المناقشة. وأرحب ببياني الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام السابق بان كي مون. وأنوه أيضا بحضور رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من الوزراء.

اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تضامن المكسيك، في إطار جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال تقديم الدعم لحكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين التي تشهد حالة استثنائية نتيجة للثورات البركانية الأخيرة، التي كان لها آثار خطيرة على شعبها. وأؤكد مجددا لرئيس الوزراء دعم الجماعة وأننا سنرسل في هذا الأسبوع الدعم والأدوية والأغذية وغيرها من المواد.

يجب الاعتراف بأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذو أهمية حيوية للجهود الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وتدعم المكسيك، بوصفها بلدا ملتزما بتعددية الأطراف الفعالة، النهج الإقليمية للوساطة والتسوية السلمية للمنازعات من أجل التصدي للنزاعات في وقت مبكر ومنع تصاعدها. وندرك أن منظمات إقليمية ودون إقليمية شتى أنشأت آليات فعالة للتسوية السلمية، تبني الثقة بين الأطراف.

وفي هذا الصدد، ينبغي إبراز الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإيجاد حل سلمي للحالة في ميانمار والتنويه بها. ونحن على ثقة بأنه بفضل المشاركة النشطة للرابطة، سيتم التوصل قريبا إلى حل سلمي في ميانمار، فضلا عن العودة إلى الحياة الطبيعية الديمقراطية.

وأود أيضا أن أنوه بتولي الاتحاد الأفريقي لمقاليد الأمور بشكل متزايد. إن التزامه بإيجاد حل للحالة المقلقة في تيغراي وجهوده الرامية إلى تخفيف التوترات المتصلة بسد النهضة الإثيوبي الكبير هي دليل واضح على قدرته وقيادته الإقليميتين. ونشيد أيضا بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي كان تدخلها محوري في التوصل إلى اتفاق من أجل انتقال ديمقراطي في مالي.

وبالمثل، يجب أن نقر بفضل جامعة الدول العربية الكامل لمشاركتها البناءة في السعي إلى إيجاد حلول لمختلف الصراعات في العالم العربي، وبفضل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالقارة الأوروبية.

يجب على المنظمات الإقليمية اليوم أن تضطلع بدور مركزي في سياق جائحة فيروس كورونا الحالية (كوفيد-19) وأن توحد قواها من أجل تحقيق التنفيذ الفعال للقرار 2565 (2021) وقرار الجمعية العامة 74/274 لضمان الحصول العادل حقا على اللقاحات، والتي أُقر بأنها من المنافع العامة العالمية التي يتم إعطائها، دون أي استثناءات، في جميع البلدان، بما فيها بطبيعة الحال البلدان المتضررة من الصراعات.

وقد أدت الحاجة إلى تشكيل جبهة مشتركة ضد الجائحة إلى حافز لإدماج أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والذي تشـــكل في إطار جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي تتولى المكسيك رئاستها المؤقتة منذ كانون الثاني/يناير 2020.

وبرئاســـة هذه الجماعة تعاونا مع اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إجراء دراسة كاملة للأثر الاقتصادي للجائحة، ووضعنا ونفذنا خطة شاملة غير مسبوقة للاكتفاء الذاتي من اللقاحات والأدوية تهدف إلى تعزيز سلاسل الإنتاج والتوزيع المتصلة بالصحة في المنطقة.

هذا التعاون الذي تم بين بلدان الجماعة في مواجهة الجائحة أتاح إنشاء شبكة من أخصائيي علم الفيروسات؛ الإنتاج الإقليمي للقاح أسترا – زينيكا المضاد لكوفيد في سياق جهد مشترك بين المكسيك والأرجنتين؛ وفي تطور هام جدا ومتميز تشـــجيع مشـــاريع لتطوير لقاحات في جامعات ومراكز بحوث في المنطقة، والتي تشـمل، في المراحل قبل السـريرية أو السـريرية، لقاحات طورتها الأرجنتين والبرازيل وكوبا وشيلي والمكسيك. إن هدفنا الاستراتيجي هو الحصول على لقاحاتنا المعتمدة لضمان التطعيم في جميع بلدان الجماعة في أقرب وقت ممكن، وذلك نظرا للقيود الشـــديدة التي نواجهها فيما يتعلق بالحصـــول على اللقاحات، والتي أدت إلى تركيز غير معقول وغير مسبوق من حيث إمكانية الحصول على اللقاح.

وكانت الجماعة أيضــا محفلا مواتيا للبلدان التي ترغب في أن تفعل ذلك للكلام علنا ضـد الجشـع والتكديس، مما زاد من عدم المســـاواة، والحواجز التجارية أمام الإمدادات اللازمة لمكافحة الجائحة، وعدم توافر اللقاحات أو ندرتها في المنطقة.

لقد حاولنا أن نضـــمن أن تشـــارك الجماعة في تعددية أطراف فعالة تحقق لشـــعوبنا فوائد حقيقية وملموسة وتسهم في تنميتها المستدامة. وأقول ذلك لأنه بوسع المنظمات الإقليمية أن تعزز أو تكمل جهود الأمم المتحدة حيثما توجد حدود واضحة، كما هو الحال في مجال اللقاحات والأدوية.

إن حجم وتنوع الآثار السلبية للأزمة الصحية الراهنة يتطلبان عملية تفكير متعمقة للنظر في الطابع الاستراتيجي للمنظمات المتعددة الأطراف في سياق مواجهة التحديات المتعددة الأبعاد للأمن الدولي، والتي تعرض حياة فئات سكانية كبيرة للخطر.

ونظرا لإلمام المنظمات الإقليمية بواقع مناطقها الجغرافية وخبرتها ومعرفتها بالديناميات المحلية، يجب أن تكون هذه المنظمات أولى الجهات بالنســبة للوقاية والاهتمام بالصــراعات والأزمات المحتملة التي يمكن أن تمتد عبر حدود بلد ما. ونحن على ثقة بأن هذه المناقشة التي تدور في الوقت المناسب ستسهم في تعزيز الروابط على أرض الواقع بين المســـتويات المحلية والوطنية والإقليمية ونظام الأمن الجماعي بأكمله الذي أنشئ في ميثاق الأمم المتحدة.

المرفق 11

بيان وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، عثمان الجرندي

[الأصل: بالعربية]

يطيب لي، في البداية، أن أشكر السيّد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتّحدة، على إحاطته القيّمة بشأن دعم التواصل والتفاعل مع المنظّمات الإقليمية وتعزيز دور الأمم المتّحدة والعمل متعدّد الأطراف.

وأحيّي الأمين العام السابق، السيد بان كي مون، الذي كان قد ساهم منذ بداية عهدته في وضع اللبنة الأولى لآليات وأطر التنسيق والتعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

كما أشكر فيتنام على اختيارها الصائب لهذا الموضوع الهام الذي أصبح اليوم محلّ اهتمام المجلس، بما يعكس الأهمية التي نوليها جميعا لتعزيز التعاون والتكامل بين منظمة الأمم المتّحدة والمنظمات الإقليمية، لاسيّما في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلّها في جميع مناطق العالم، عملا بالفصل الثامن من ميثاق المنظّمة.

وقد كان لتونس، في إطار رئاستها لمجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير 2021، شرف المبادرة بتنظيم جلسة إحاطة رفيعة المستوى حول "التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية"، تميّزت بمقترحات بنّاءة ونقاش ثري.

وقد تّوجت هذه الجلسة باعتماد مجلس الأمن لبيان رئاسي عكس التوافق حول ضرورة دفع التعاون بين منظّمتنا الأممية والمنظمات الإقليمية، للدور الهام الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية. كما تُعتبر ركائز أساسية في الحفاظ على الأمن والسلم ومنصة متقدّمة واستباقية لنزع فتيل التوترات.

كما لا يفوتني، في هذا السياق، أن أنوّه بالجلسة التي عُقدت يوم 4 كانون الأول/ديسمبر 2020 خلال رئاسة جنوب أفريقيا حول التعاون بين الأمم المتّحدة والاتحاد الأفريقي.

تنبعُ أهميّة عقد اجتماعنا اليوم من إيماننا بضرورة تكامل دور المنظمات الإقليمية، كسند لمنظّمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إرساء السلم والأمن الدوليين، وهو ما يستدعي تشبيك الجهود وتوحيد الرؤى وفق مقاربة دولية موحّدة ومنسّقة ومتكاملة.

ونحن ندعو، في هذا السياق، إلى الارتقاء بالتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية إلى مستوى أعلى من التنسيق والتعاون، بما يُضفي نجاعة أكبر على معالجة مختلف الأوضاع ويساهم في تيسير تسوية النزاعات والأزمات والوقاية منها.

ففي ضوء ما يشهده العالم من أزمات وتحدّيات أمنية واقتصادية وإنسانية وتنمويّة، تضاعفت مع انتشار جائحة كوفيد-19، فإنّ المجموعة الدولية مدعُوّة إلى توحيد جهودها وتنسيق تحركاتها إقليميا ومحليا من أجل تسوية هذه الأزمات، بما يضمن الأمن والاستقرار والسلام في العالم.

إنّ تونس، من منطلق التزامها بخدمة الأمن والسلم الدوليين وحرصها الثابت على معالجة القضايا المطروحة في العالم، لا سيّما تلك التي تُواجه البلدان العربية والأفريقية، تولي أهمية خاصة للتشاور والتفاعل بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، باعتبارهما أهمّ الفاعلين الإقليميين والأكثر قدرة على فهم خصوصيّات وتعقيدات المنطقتين ومتطلّبات التعامل مع أوضاعهما.

ومن شأن هذا التعاون أن يساهم في الفهم المشترك للأسباب العميقة لمختلف النزاعات والأزمات التي تشهدها المنطقتان العربية والأفريقية، بما يضفي أكثر واقعية وفاعلية على مقاربتنا في معالجتها.

وبقدر ما نعرب عن ارتياحنا لتطوّر علاقات التعاون بين المنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة، خلال العشرية الأخيرة، فإنّنا نؤكّد اليوم على أهميّة مضاعفة الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية على هذه العلاقات لترتقي إلى مستوى أعلى من التنسيق والتكامل وتقاسم المسؤوليات.

فإنّ المنظمات الإقليمية، بحكم درايتها بالخصوصيات المحلّية وفهمها لمحرّكات النزاعات وأسبابها العميقة ولخلفيات العلاقات بين الأطراف الفاعلة في مناطق التوتر، قادرة على لعب دور أكثر فاعلية في مجالات الوساطة وبناء الثقة وتشجيع الحوار السياسي والمصالحة بين الأطراف المعنية.

وفي هذا الإطار، فإنه من المهم اليوم العمل باتجاه تكريس أولوية التدخل للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للمساهمة في معالجة الأزمات وإيجاد حلول نابعة من المنطقة على غرار ما يسعى الاتحاد الإفريقي إلى تكريسه في عدد من المواقع.

ونحن نتطلّع في هذا الإطار إلى مقترحات الأمين العام في تقاريره المقبلة حول سبل تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال بناء الثقة وتشجيع الحوار السياسي كأداة لتسوية النزاعات.

في الختام، أودّ التأكيد أنّ جسامة التحديات التي يشهدها العالم والمخاطر المستجدّة التي أصبحت تستهدف البشرية وتهدد أمننا الجماعي، تحتمّ علينا اليوم مراجعة مقاربتنا للأمن والسلم الدوليين من منطلق تشاركي.

ونحن ندعو، في هذا السياق، إلى تعزيز التعاون القائم بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمعالجة التحديات المشتركة وفي مقدمتها النزاعات والإرهاب والعمل على التصدي لتداعيات انتشار جائحة كورونا، انسجاما مع القرار رقم 2532 (2020)، الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع يوم 1 تموز/يوليه 2020 بمبادرة تونسية – فرنسية.

كما نؤكّد على أنّ تعزيز التعاون وتفعيله بين الأمم المتحدة والمنظّمات الإقليمية من شأنه أن يساعد على تعزيز الفهم المشترك للأسباب العميقة للأزمات، ويسمحُ باعتماد تسويات شاملة ودائمة للنزاعات القائمة ومعالجة ناجعة لأسبابها، وهو ما يعزز دور الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السّلم والأمن الدّوليين.

المرفق 12

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة وعضو حكومة الرئيس بايدن، لندا توماس – غرينفيلد

أود أن أشارك الآخرين في تهنئتكم على تولي فييت نام رئاسة مجلس الأمن. ونشكر فييت نام على قيادتها الاستثنائية خلال هذا الشهر.

وأود اليوم أن أقدم عرضا عاما شاملا لبعض أهم المنظمات الإقليمية في العالم وأن أشاطركم آراءنا بشأن أعمالها الهامة وأن أعرض خططا للتنسيق والتعاون.

لقد عملنا مع الاتحاد الأفريقي في جميع أنحاء أفريقيا لمعالجة العديد من الأزمات، من الصومال ودارفور إلى التصدي لإيبولا في غرب أفريقيا. وكما سمعتم من الأمين العام، وكذلك من رئيس كينيا، ما زلنا نواجه تحديات كثيرة في القارة. إن إقامة شراكة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذه اللحظة بالذات أمر حاسم لمعالجة النزاع في تيغري والأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان المتواصلة. وقد تسبب النزاع بالفعل في فرار مئات الآلاف من ديارهم. وبمقدور الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بالعمل معا وبدعم من المجتمع الدولي، الضغط من أجل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بحرية وأمان ومن دون عوائق وإنهاء العنف ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وإيجاد حل سلمي.

وتدابير بناء الثقة والأمن أداة هامة أخرى يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية استخدامها لتعزيز التعاون والثقة. وتثني الولايات المتحدة بصفة خاصة على منظمة الدول الأمريكية لتاريخها الطويل في استخدام هذه التدابير في جميع أنحاء هذا النصف من الكرة الأرضية. وقد نجحت في تحديد التدابير التقليدية وغير التقليدية للتصدي بفعالية للتهديدات والشواغل والتحديات الجديدة في نصف الكرة الأرضية. فقد ساعدت منظمة الدول الأمريكية في التوسط في إبرام اتفاقات لحل النزاعات الإقليمية بين بليز وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا، فضلا عن كوستاريكا والسلفادور. وشاركت منظمة الدول الأمريكية أيضا في عدة أنشطة لتسوية النزاعات والمصالحة الوطنية، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح في كولومبيا. وأسهمت تدابير بناء الثقة والأمن هذه في الاستقرار العسكري والقدرة على التنبؤ والشفافية عبر الأطلسي.

وتضطلع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا بدور حيوي أيضا في الإبلاغ عن الأنشطة اليومية للعنف في الميدان في أوكرانيا. فنحن مدينون لقيادتهم – جميع المراقبين الشجعان وكل من لديه مصلحة في بيئة أمنية أوروبية قوية – لضمان قدرة البعثة على العمل بحرية ومن دون عوائق.

كما إننا نقدر تقديرا عميقا نشر الاتحاد الأوروبي بعثات مدنية وعسكرية دعما لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتدعم بعثات الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والصومال جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل مباشر. ونشكر الاتحاد الأوروبي على استعداده للتصدي لهذه التحديات داخل منطقته وخارجها.

وتتطلع الولايات المتحدة كذلك إلى منظمات إقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لكي تضطلع بدور قوي في تشجيع منع نشوب النزاعات والوساطة والدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. وعلى الرغم من أن المسؤولية النهائية عن التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان تقع على عاتق مجلس

الأمن، فإننا في المجلس ننتظر هذا الشــهر تحديدا بفارغ الصــبر نتائج اجتماع الرابطة بشــأن بورما، الذي يســتحق اهتماما جادا وفوريا. وتوفر المنتديات التي تقودها الرابطة، بما في ذلك المنتدى الإقليمي للرابطة ومؤتمر قمة شرق آسيا، مجالا لبلدان المنطقة للدخول في حوار بناء بشأن القضايا الإقليمية والدولية الملحة، بما في ذلك الحكم الرشـيد ومكافحة الإرهاب والأمن البحري. وسـنواصـل المشـاركة بنشـاط في هذه المحافل بغية تعزيز المشاركة البناءة مع بلدان المحيطين الهندي والهادئ.

وقد شهدنا خطوات كبيرة في إدماج النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني من خلال إسهاماتنا في جدول أعمال الدبلوماسية الوقائية في المنتدى الإقليمي للرابطة. وكذلك فإن زيادة المشاركة المجدية للمرأة في جميع العمليات السياسية أولوية في المنظمات الإقليمية الأخرى، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذا ســبب آخر للتنســيق مع تلك المنظمات، حيث يبذل مجلس الأمن كل ما في وســعه لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وأخيرا، نود أيضــا أن نشــيد بالدور القيادي الذي تؤديه المنظمات الإقليمية لبلدان جزر المحيط الهادئ في النهوض بالتنمية الاقتصــادية والتعاون الأمني. إن شــراكتنا مع منتدى جزر المحيط الهادئ التعاون الأمني الإقليمي تعزز وتدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن المنطبقة، بالتعاون مع حكومات المحيط الهادئ وسجلات النقل البحري لديها.

والمنظمات الإقليمية شــريك أســاســي في العمل من أجل تحقيق الســلام والأمن. فهي محركات للدبلوماسـية. وعلينا في الأمم المتحدة أن نكون على اتصــال وثيق بها لضــمان نجاحنا. ولذلك، فإننا نتطلع إلى مواصلة التنسيق والتعاون مع جميع هذه المنظمات، ومع غيرها، في الأيام والأسابيع والسنوات المقبلة.

وأشكر مرة أخرى الرئاسة الفييتنامية على تنظيمها هذه المناقشة الهامة.

المرفق 13

بيان نائب وزير خارجية النرويج، أودون هالفورسن

وأود أن أشارك الآخرين في تهنئة الرئيس فوك بحرارة على توليه مهام منصبه مؤخرا. كما نشكر فييت نام على إدراج هذه المسألة الهامة في جدول الأعمال وعلى المبادرة بصياغة البيان الرئاسي المعروض علينا (S/PRST/2021/9).

إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جزء لا يتجزأ من الهيكل العالمي المتعدد الأطراف. ونحن بحاجة إلى المزيد – لا التقليل – من التعاون لمواجهة التحديات العالمية التي تؤثر علينا جميعا. فالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تؤدي دورا هاما في منع نشوب النزاعات وتضفي قيمة مضافة على تسوية النزاعات. وهي في وضع فريد لبناء الثقة وتعزيز الحوار بين الأطراف المعنية داخل مناطقها.

تؤيد النرويج تعزيز التعاون المؤسسي بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية من أجل الاستفادة القصوى من مواردنا المشتركة من أجل استدامة السلام. وتظل النرويج شريكا ملتزما وطويل الأجل للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الرئيسية، ولا سيما في مجال صنع السلام والوساطة وفي تعزيز برنامج المرأة والسلام والأمن.

وعندما تندلع أزمة في جزء معين من العالم، فإننا كأعضاء في مجلس الأمن نتطلع إلى المنطقة للحصول على معلومات عن الأسباب الجذرية للنزاع وتفاعلاته وعن أفكار ملموسة لمعالجته وحله. فالمنظمات الإقليمية تتمتع بميزة القرب الجغرافي والشبكات المحلية القوية. وأود أن أقدم بعض الأمثلة.

ففي ميانمار، نؤيد جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا للقيام بدور بناء في الحالة الراهنة المتردية، التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين. ونعتقد أن الرابطة في وضع جيد لتيسير الحوار اللازم لإنهاء العنف وإجبار الجيش على إعادة الحكم المدني.

والحالة في أوكرانيا وحولها مثال آخر على ذلك. فقد طالبنا الاتحاد الروسي بإلغاء عمليات الانتشار العسكري التي قام بها مؤخرا. ووجود بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا وتقديم التقارير عنها من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمر أساسي. ونحث جميع الأطراف على إتاحة الوصول من دون عوائق إلى جميع أنحاء أوكرانيا، وفقا لولايتها.

والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية أطراف فاعلة رئيسية في منع نشوب النزاعات وبناء الثقة والحوار والثقة في جميع أنحاء القارة الأفريقية. والدور النشط للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعزيز الانتقال السلمي في مالي من الأمثلة البارزة العديدة على ذلك. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك عمل الاتحاد الأفريقي لمعالجة الحالة في القرن الأفريقي، بما في ذلك النزاع في تيغري والحالة على الحدود بين السودان وإثيوبيا.

وهنا أيضا يكمن المفتاح في المنطقة نفسها. وهنا أيضا، نشجع على مواصلة التعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نرى المزيد من تبادل المعلومات والمناقشات المشتركة بشأن الولايات والزيارات الميدانية المشتركة من أجل التصدي لهذه الحالات بفعالية.

كما أن المنظمات الإقليمية شريك قيم في تعزيز الأولويات المواضيعية الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المجلس. وقد طالبنا الأمم المتحدة في شـــباط/فبراير بأن تكون قدوة في ضـــمان المشـــاركة الكاملة والمتســـاوية والمجدية للمرأة في عمليات الســـلام التي تقودها الأمم المتحدة. فذلك أمر لا يقل أهمية في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ونشـجع جميع شـركائنا على وضـع المسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة على رأس جدول الأعمال.

وقـد رحبنـا، في اجتمـاع المجلس مع جـامعـة الـدول العربيـة في كـانون الثـاني/ينـاير (انظر S/2021/66)، بإطلاق شبكة وسطاء المرأة العربية، التي تشجع مشاركة المرأة بشكل أكبر في بناء السلام وحفظ الســـلام. وشـــددنـا، في اجتمـاعنـا مع منظمـة الأمن والتعـاون في أوروبـا في آذار/مـارس (انظر S/2021/256)، على ضرورة إدراج التركيز على المساواة بين الجنسين على جميع مستويات عمل المنظمة.

وتؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا حاسما في التصدي لآثار المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. إننا نشيد بعمل هذه المنظمات ونشجع على إدراج الآثار الضارة لتغير المناخ في الحوارات الإقليمية كوسيلة لزيادة الاستقرار وكنقطة انطلاق للتعاون.

المرفق 14

بيان وزير الدولة لشـؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسـيا للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السيد طارق أحمد، لورد ويمبلدون

أشكر الأمين العام غوتيريش والسيد بان كي - مون وجميع مقدمي الإحاطات على تذكيرهم المؤثر بالتحديات التي نواجهها بصورة جماعية.

وكما ندرك جميعا، إن للنزاع أثرا مدمرا على الناس. ونعلم أنه يضـرب أشـد الضـربات أفقر الناس وأكثرهم ضـعفا. فوفقا لبيانات البنك الدولي، بحلول عام 2030، يمكن أن يتأثر ثلثا أفقر الفقراء في العالم بالهشـاشـة والنزاع والعنف. ومن المحزن أن جدول أعمال مجلس الأمن شـهادة مأسـاوية على ذلك. ففي الأسـبوعين الماضـيين فقط، ناقشـنا النزاعات في اليمن ومالي وسـورية ومنطقة البحيرات الكبرى، من بين أماكن أخرى.

ولذلك نرحب باعتماد بيان رئاسـي اليوم (S/PRST/2021/9) تحت قيادة فييت نام. ونأمل أن يؤدي إلى تعزيز تدابير بناء الثقة، بل وآليات الحوار مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والأهم من ذلك، منظمات المجتمع المدني، التي تعتمد عليها عمليات السلام اعتمادا كبيرا.

وأود أن أبرز ثلاث طرق نعتقد أننا نستطيع من خلالها تعزيز الدور الحيوي لتلك المنظمات.

أولا، يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تعيد بناء الثقة فيما بين المجتمعات المحلية المتضـررة من النزاعات. وعلى وجه الخصـوص، أدى عمل المفوض السامي للأقليات القومية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الحد من التوترات ومنع نشـوب النزاعات في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإذ تقوم المنظمات الإقليمية بتطوير قدراتها التقنية، ينبغي لها أن تسـعى إلى الاقتداء بهذا المثال تحديدا. وينبغي لنا أن نسعى إلى تعزيز استعدادها لاستخدام تدابير بناء الثقة عند الاقتضاء.

ثانيا، يجب أن يكون بناء الثقة والحوار جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا تنسق من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة.

وننوه بالدور الفريد الذي تضـطلع به رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا في معالجة الأزمة في ميانمار. وترحب المملكة المتحدة كذلك باسـتعداد الرابطة لدعم الجهود الإيجابية والبناءة. ولذلك، فإننا نتطلع إلى تعاون وثيق بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شـرق آسـيا من أجل حل النزاع وخدمة من يعانون ومن هم في بحاجة إلى المساعدة .

كما نشـيد بالإطار المشـترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لعام 2017 لتعزيز الشـراكة في السلام والأمن، والذي كان له دور أساسي في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة لعام 2019 في جمهورية أفريقيا الوسطى بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و 14 جماعة مسلحة، وندعو جميع الجهات السياسية الفاعلة إلى البقاء ملتزمة به.

ثالثا، يتعين على الهيئات الإقليمية أن تشـرك منظمات المجتمع المدني بصـفة مجدية في الحوار على جميع مستوياته. وإذا أردنا حقا أن نبني سلاما شاملا ودائما، ينبغي أن تكون منظمات المجتمع المدني - بل يجب أن تكون - محورية في جميع جوانب منع نشوب النزاعات، والأهم من ذلك، حل النزاعات.

وكما قال آخرون – بمن فيهم صديقي العزيز وزير خارجية أيرلندا – من المهم أن تؤدي المرأة دورا رئيسيا في صنع السلام. والشبكات النسائية الإقليمية، على وجه الخصوص، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمرأة من أجل السلام وشبكة الاتحاد الأفريقي للمرأة الأفريقية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، المعروفة أيضا باسم FemWise-Africa، جهات فاعلة حيوية في السعي إلى تحقيق سلام دائم ومستدام.

وأؤكد للمجلس أن المملكة المتحدة ملتزمة التزاما مطلقا بحماية العاملات في مجال بناء السلام ودعمهن، ونحن فخورون بدعم إطار الحماية الذي وضعته شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني. وأحث الآخرين على دعم وتنفيذ توصياتها الخبيرة والفعالة.

وفي طريقنا المشترك نحو السلام، ينبغي أن نتبع نهجا أكثر انفتاحا وشمولا من أجل استجابة دولية أقوى وأكثر اتساقا. لقد تغيرت طبيعة النزاعات. ونشهد على نحو متزايد نزاعات داخلية يمكن أن تزعزع السلم والأمن على الصعيد العالمي. ونرى أيضا كيف يمكن لأوجه التهميش وانتهاكات حقوق الإنسان أن تعزل المجتمعات المحلية تماما وتديم العنف.

ولمعالجة القوى الدافعة لهذه النزاعات، يجب علينا أن نوحد جهودنا الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام، وينبغي لنا أن نفعل ذلك. إن لجنة بناء السلام هي مفتاح ذلك المسعى، ونحن ممتنون لدعم صندوق بناء السلام، الذي يبني الثقة بين المجتمعات المحلية، لأنه في نهاية المطاف، إذا فشلت الجهود الوطنية والإقليمية، فإن مجلس الأمن هو الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة السلم والأمن الدوليين.

ونفعل ذلك على أفضل وجه عندما تكون لدينا رؤية واضحة. وتدعم المملكة المتحدة بناء قدرات الإنذار المبكر المنتظم والمنسق، التي تساعد المجلس على منع التصعيد. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تعزز تلك القدرات من خلال تبادل تقييمات الإنذار المبكر وإحالة الحالات الناشئة إلى اهتمام المجلس المباشر. وينبغي أن تقترن المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب بالمشاركة والدعم المبكرين والفعالين على صعيد المجتمعات المحلية والدولة والمستويين الإقليمي والقاري.

وإذا فشلت جهود منع نشوب النزاعات، بل عندما تفشل، أو عندما يستحيل التوصل إلى توافق إقليمي في الآراء، فإن المجلس هو الذي ينبغي أن يقود المجتمع الدولي – ليس فقط للمناقشة، ولكن لاتخاذ إجراء. والمملكة المتحدة على استعداد لدعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الوقت الذي تواصل فيه تعزيز جهود بناء الثقة والحوار.

ولا يمكننا تجنب تصعيد العنف وإحلال السلام الدائم والمستدام الذي نرغب فيه جميعا إلا بتعبئة جميع الأدوات المتاحة لنا.

المرفق 15

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهرست إستيفال

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر فييت نام على تنظيم هذه المناقشة المهمة جدا وأن أهنئها مرة أخرى على رئاستها لمجلس الأمن في نيسان/أبريل.

نحن بحاجة إلى نهج فعال لتعددية الأطراف الآن أكثر من أي وقت مضى. ومن أجل معالجة الأزمات في جميع أنحاء العالم، يجب على الأمم المتحدة أن تعمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية. وهذا هو بيت القصيد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحدد إطار ذلك التعاون.

ولأن المنظمات الإقليمية هي الأقرب إلى الميدان، فهي أول الشهود على الأزمات. إنها تعرف الجذور العميقة للأزمات، وبالتالي تفهم كيفية منع نشوبها وحلها بفعالية.

ولا يمكن ذكر جميع الأزمات هنا، ولكنني سأركز على بعض الأمثلة الحالية.

أولا، أود أن أذكر الدور النشط للاتحاد الأوروبي. إننا نعمل بشكل ملموس مع الأمم المتحدة في جميع مناطق الأزمات. ويشمل ذلك وضع وتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، التي يجب الحفاظ عليها. كما يتضمن حل الأزمة الليبية ونشر عملية إيريني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لتنفيذ القرار 2292 (2016). وفي منطقة الساحل، يقوم الاتحاد الأوروبي بتدريب الجيش والشرطة المحليين، في حين تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في عملية السلام وحماية المدنيين. وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على عمل الاتحاد الأوروبي في كوسوفو لتعزيز سيادة القانون والحوار السياسي.

ثانيا، أود أن أشيد بالدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية الأفريقية. فهي تعرف كيف تتخذ التدابير السريعة والمناسبة لحل الأزمات السياسية. وهو ما تفعله على وجه التحديد في غرب أفريقيا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تمكنت من التعبئة هناك في العام الماضي بعد الانقلاب في مالي. وهو ما يفعله أيضا، بطبيعة الحال، الاتحاد الأفريقي، الذي يعمل حاليا في سياق النزاع في تيغري وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال تمويل عمليات السلام الأفريقية، بما في ذلك المساهمات الإلزامية للأمم المتحدة، أمرا أساسيا.

ثالثا، أود أن أؤيد الجهود التي تقوم بها حاليا رابطة أمم جنوب شرق آسيا في محاولة لحل الأزمة العنيفة التي تعصف ببورما. وسنولي اهتماما وثيقا لنتائج مؤتمر القمة القادم لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأود أيضا أن أنوه بدور الأمين العام ومبعوثه الخاص في الميدان، وكذلك بجهود السيد بان كي - مون في هذا الصدد.

رابعا، أود أن أؤكد على الدور الهام جدا الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الوقت الراهن فيما يتعلق بالحالة في دونباس وبالقرب من الحدود الأوكرانية وفي القرم، وهو ما يثير قلقنا البالغ. فمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا توفر إطارا مناسبا لروسيا للمشاركة في خفض التصعيد.

خامسـا، أود أن أذكر مسـاهمة جامعة الدول العربية في تيسـير العديد من العمليات السـياسـية، لا سيما في ليبيا واليمن وسورية والشرق الأوسط عموما. وندعو إلى تعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية والمجلس في هذا الصدد.

وأخيرا، أود أن أشـيد بحرارة بعمل المنظمة الدولية للفرانكوفونية، لا سـيما فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات والحوار السياسي، كما هو الحال حاليا في هايتي.

ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يكمل بعضـها بعضـا. ويمكنهما معا أن يواصلا ابتكار تعددية أطراف قريبة من الأرض وتفضي إلى نتائج، لمواجهة تحديات عصرنا.

المرفق 16

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن خالص شكري لرئيس مجلس الأمن وحكومة فييت نام على تنظيم جلسة اليوم المهمة بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ميدان منع نشوب النزاعات وحلها. والواقع أن منع نشوب النزاعات يظل مسؤولية أساسية من مسؤوليات ولاية مجلس الأمن، حتى وإن أظهر لنا التاريخ أن هذه الهيئة تركز أكثر على الإدارة الفورية للأزمات وحل النزاعات التي بدأت بالفعل.

إن التهديدات الحديثة العديدة للسلم والأمن الدوليين، مثل الإرهاب والتشريد الجماعي وتغير المناخ والجريمة السيبرانية والأزمات الصحية - بما في ذلك وباء الفيروس التاجي الحالي (كوفيد-19)- لا يمكن أن تواجهها فرادى الدول التي تعمل بمفردها. بل إنها تتطلب عملا جماعيا من المجتمع الدولي. ولمعالجة هذه التحديات بشكل فعال، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة مطالبة بتعزيز تدابير بناء الثقة وشراكاتها من أجل ضمان الأمن الجماعي والتنمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن طريق تشجيع تحسين التنسيق الحكومي الدولي.

إن جائحة كوفيد-19 العالمية، التي تقوض النظام الصحي العالمي وجهودنا المشتركة الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين، تثبت أهمية الحاجة إلى تعددية الأطراف والتعاون لا بين المنظمات الدولية فحسب، بل بينها وبين الدول أيضا. وينظر الآن إلى قيمة العمل الجماعي والتضامن على أنها ضرورة حتمية في التعامل مع الوباء وأثره المدمر على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

ونظرا لتعقد هذه التحديات وطابعها المتعدد الأبعاد، فضلا عن مظاهرها المتنوعة، تبعا للمنطقة، فإن هذه التحديات الجديدة تتطلب أيضا، في سياق التعاون، إعطاء الأولوية للجهات الفاعلة الإقليمية، لأنها قامت بتكييف الآليات المرجعية، مما يسمح لها بفهم أفضل للأسباب الجذرية للنزاعات، ويمكنها بعد ذلك من استخدام الدبلوماسية الوقائية للتعامل مع الحالات التي تواجهها.

وبناء على ذلك، فإن دور الوساطة الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خير مثال على فوائد الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تنفذ تدابير بناء الثقة وتشجيع الحوار من أجل حل النزاعات أو حالات الأزمات الأخرى. وفي غرب أفريقيا، سواء كانت أزمة ما قبل الانتخابات أو بعدها، أو صراعات متعددة الأوجه أو أنواع أخرى من الأزمات، أثبتت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قدرتها على إدارة الحالات المعقدة رغم الموارد البشرية والمالية المحدودة وعلى وضع استراتيجيات متباينة، مع مراعاة أشد التهديدات الوشيكة للسلام والأمن في كل بلد من بلدان منطقتها، بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي، أود أن أنوه بالجهود المبذولة لإقامة هيكل للسلام والأمن خاص بالاتحاد الأفريقي، وفقا لخارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020. ولا شك أن تحقيقه سيجسد ويعطي المعنى الكامل لمفهوم الحلول الأفريقية

للمشاكل الأفريقية، الذي نتمسك به جميعا في هذا الاجتماع. وما زلنا نؤكد على أهمية توحيد جهودنا لتنشيط وإصلاح التعاون بين هاتين المنظمتين، تماما كما نرى أن إصلاح النظام المتعدد الأطراف ككل ضروري في ضوء الاضطرابات العديدة التي شهدها العالم، من أجل التصدي بفعالية للتحديات الأمنية التي تنشأ في العالم عموما وفي أفريقيا بشكل خاص.

ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق ذلك بطريقة مستدامة دون معالجة المسألة العميقة المتمثلة في إدارة الأمم المتحدة، بدءا بالإصلاحات التي نطالب بها. ووفقا للموقف الأفريقي الموحد، ندعو إلى التمثيل الكامل لأفريقيا في مجلس الأمن، بمقعدين دائمين على الأقل، ووضع موحد لجميع الأعضاء الدائمين، بما في ذلك حق النقض.

وحتى إذا كان لا بد من الاعتراف بأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قد نما وتطور في السنوات الأخيرة، ولا سيما في أفريقيا، فإنه لا يزال بعيدا عن بلوغ كامل إمكاناته. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أبدي الملاحظات التالية ونحن نبحث عن سبل لتعزيز الشراكة التكاملية بين هذه المؤسسات.

أولا، يجب أن ننشئ آلية تمويل مستدامة لعمليات السلام التي تقودها المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر جميع المساهمين في صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. ثانيا، يجب تعزيز التعاون بين مجلس الأمن وهذه المنظمات، مع التركيز على مواءمة جداول أعمالها وأهدافها من خلال عقد اجتماعات أكثر انتظاما، بغية إقامة تنسيق فعال ودائم. وأخيرا، من المهم ضمان أن تقوم البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أو في حالة نزاع بدور مركزي في المناقشات وعملية صنع القرار بشأنها على مستوى المجلس. وهذا أمر ضروري بالنسبة للبلدان الأفريقية بقدر ما تشكل المسائل الأفريقية أغلبية المواضيع التي يتناولها المجلس.

وتعتقد النيجر اعتقادا راسخا بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أصبح ضرورة ملحة اليوم لتوفير استجابات فعالة ومناسبة للأزمات والصراعات التي يواجهها العالم.

المرفق 17

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستيغنيفا

[الأصل: بالروسية]

نشكر رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية على عقد مناقشة اليوم. كما نشكر الأمين العام الحالي للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، والأمين العام السابق، السيد بان كي – مون، على إحاطتيهما الموضوعيتين.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية جزء لا يتجزأ من جدول الأعمال الحالي لمجلس الأمن. ونحن نؤيد تعزيز التفاعل بين هذه الكيانات، على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في المقام الأول، الذي يجب أن يكون نشاط المنظمات الإقليمية بموجبه متسقا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ولا يمكن للمرء أن يتصور كيف يمكن حل الأزمات دون مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجامعة العربية، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وينبغي أن تكمل الآليات المذكورة أعلاه جهود الأمم المتحدة، على أن تعمل في الوقت نفسه في نطاق مجالات مسؤوليتها وولاياتها الفعالة. وفي معظم الحالات، تكون لديها معرفة بالحالات على أرض الواقع أفضل مما تعلمه الأمم المتحدة، ولذلك ينبغي لها أن تؤدي دورا قياديا في إيجاد سبل للخروج من الصراع.

ونود أن نشدد على ضرورة إعطاء الأولوية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، مع وجوب أن يأذن مجلس الأمن على النحو الواجب بأي تدابير قسرية.

ونظراً لأن أكثر من نصف المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن تتعلق بأفريقيا، فإن مواصلة تنسيق جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تبدو أمراً طبيعياً. ولذلك نرحب باعتماد الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في عام 2017، فضلاً عن عقد مشاورات سنوية لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ونيويورك بالتناوب.

ونؤيد تأييداً كاملاً نهج "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية". ونشيد على وجه التحديد بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل تحقيق الاستقرار في الحالة السياسية الداخلية في جمهورية جنوب السودان. ونرحب بالاختتام الناجح للعملية المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور ونتابع عن كثب نشاط بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تعمل في ظروف قاسية لم يسبق لها مثيل. ونؤيد تأييداً كاملاً القوة المشتركة التابعة لمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مكافحتها للتهديد الإرهابي في منطقة الصحراء والساحل دون الإقليمية.

إن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا يستحق الثناء الكبير. ونرحب بجهود فييت نام الرامية إلى تعزيز هذا التعاون، لا سيما بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن. وتصنف رابطة أمم جنوب شرق آسيا من بين أكثر رابطات التكامل كفاءة، وهي محرك رئيسي للسلام والاستقرار في منطقة

آسـيا والمحيط الهادئ. ونؤيد تعزيز الدور المركزي للرابطة في الشـؤون الإقليمية. ونلاحظ أن الرابطة تسـتعد حالياً لمؤتمر قمة خاص، ونأمل أن يسفر هذا الحدث عن نتائج ملموسة.

وهناك إمكانات كبيرة من حيث التعاون بين الرابطة ومنظمة شـــنغهاي للتعاون في إطار الأمم المتحدة لاستكشافها. وبما أن المنظمتين تركزان على مهام مماثلة تتعلق بتعزيز الأمن والتنمية المستدامة في آســيا، نعتقد أنه من المهم تعزيز حوارهما وتعاونهما العملي. وســيكون من المعقول النظر في عقد اجتماع خاص رفيع المستوى بين الرابطة ومنظمة شنغهاي للتعاون في الأمم المتحدة بغية تناول المسائل الأمنية.

وبالإضـافة إلى ذلك، لدينا نظرة إيجابية لمستوى التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي لهاتين المنظمتين أن تزيدا من تعزيز وتنويع علاقاتهما وأن تحافظا على تقاليد مشاركة قيادة الأمم المتحدة في المناسبات الرئيسية لمنظمة شنغهاي للتعاون، وأن تواصلا ذلك.

ولدينا أيضا نظرة إيجابية للتفاعل بين الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي في الأمم المتحدة. ونؤيد تقليديا تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي على مســـار حفظ السلام، ونكرر تأكيد استعدادنا لتهيئة الظروف التي تمكن المنظمة من الانضمام إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ الســـلام من الناحية العملية. وعلاوة على ذلك، من المهم ملاحظة أنه ينبغي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي أن تتفاعل مع المنظمات والآليات الإقليمية وفقاً لمبادئ عدم التدخل في الشـؤون الداخلية، ورفض المواجهة والنزاعات، والحل السلمي للمنازعات الدولية.

ونولي أهمية كبرى لتعزيز التفاعل البناء بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المسـتقلة. وتهدف أنشـطة رابطة الدول المستقلة إلى تعزيز صنع القرار على الصعيد الدولي، مما يؤكد التزامنا المشترك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ويدعو الاتحاد الروسـي باستمرار إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أسـاس الفصـل الثامن من الميثاق وإعلان المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام 2006 بشـــأن التعاون مع الأمم المتحدة. وتواجه هذه المنظمة مهام صـــعبة للغاية، بما في ذلك حل النزاع الأوكراني الداخلي، وتعزيز تسوية ناغورني كاراباخ، وإعطاء زخم جديد لمفاوضات 5+2 بشأن ترانسنيستريا. ونأمل أن تستمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الدور الذي تقوم به كوسيط عادل.

ولن نرد على الملاحظات غير الملائمة التي أدلى بها زملاؤنا الإســتونيون في بداية جلســة اليوم (المرفق 4). ويبدو أن إستونيا تحاول أن تضطلع بدور الدولة الرئيسية المناوئة للروس في الاتحاد الأوروبي.

وفي الختام، فإن روسـيا مؤيد لا يتزعزع للتعاون الكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في جميع أنحاء العالم. ونفهم أن هذه المنظمات يمكنها، بل وينبغي لها، أن تؤدي دوراً مجدياً في تعزيز تعددية الأطراف بوصـــفها لبنة أســـاســـية في بناء العلاقات الدولية وفي تطوير علاقات وشـــراكات متكافئة حقاً بين الدول.

المرفق 18

بيان البعثة الدائمة لبروني دار السلام لدى الأمم المتحدة

يسرني جداً أن أشارك في المناقشة المفتوحة اليوم باسم بروني دار السلام، وكرئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2021.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لفييت نام لدعوتها بروني دار السلام إلى مناقشة اليوم، ونهنئها على المبادرات التي اتخذتها في رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب للرئيس عن تهاني الحارة على انتخابه مؤخراً رئيساً لجمهورية فييت نام الاشتراكية.

ويسر بروني دار السلام أن تخاطب مجلس الأمن، إلى جانب رؤساء المنظمات الإقليمية الأخرى، بشأن تعاوننا مع الأمم المتحدة في تعزيز بناء الثقة والحوار في مجالي منع نشوب النزاعات وحلها.

وبالنسبة لنا في جنوب شرق آسيا، كان عام 2021 عاماً هاماً مليئاً بتحديات كثيرة، حيث نتطلع إلى التعافي بسرعة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتقدم نحو تحقيق الأهداف المشتركة التي حددناها في رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2025، والتعامل مع التطورات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. ولكننا تعلمنا في هذه الأوقات، في الرابطة، أن نقدر حقاً الفوائد المجنية مما يزيد على 50 عاما جهود بناء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (جماعة الرابطة) التي تعزز الثقة والوحدة في منطقتنا.

وفي هذا الصدد، اختارت بروني دار السلام موضوع "نكترث، ونستعد، ونزدهر" لرئاستنا للرابطة، التي نركز بموجبها على تسخير الطابع الحاني لشعوبنا، وإعداد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمستقبل، وتمكين الرخاء المستدام لمنطقة قادرة على الصمود. ونسعى بشكل أساسي للتغلب على التحديات معاً، وإيجاد فرص جديدة للمنطقة، وبناء قدرتنا الجماعية على الصمود للاستجابة بشكل أفضل لأوجه عدم اليقين المستقبلية.

لقد صمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا أمام اختبار الزمن، وعلى مر السنين، لامست حياة الملايين من الناس، وانتشلت الكثيرين من براثن الفقر، وبشرت بعقود من الرخاء والتنمية والسلام. وقد تحقق الكثير من هذا نتيجة للمشاركة والحوار المستمرين بين الدول الأعضاء في الرابطة على جميع المستويات.

وقد أدت الأمم المتحدة دوراً هاماً في تاريخ الرابطة، لا سيما بدعم عملنا لدرء النزاعات من خلال الدبلوماسية الوقائية وتدابير بناء الثقة. ومن الأمثلة على ذلك بناء السلام الذي تم بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي. والواقع أن هذه الحالات حدثت في مناسبات عديدة في منطقتنا، وهي تظهر الحاجة إلى بذل جهود وثيقة ومنسقة بين الرابطة والأمم المتحدة بهدف تحقيق الهدف المشترك المتمثل في السلام والاستقرار.

وأتمنى مخلصة أن يستمر تعاون وثيق مماثل مع الأمم المتحدة، خاصة ونحن نلاحظ التطورات الراهنة في إحدى الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي ميانمار. ومن جانب الرابطة، دعونا جميع الأطراف المعنية إلى السعي إلى حل سلمي ومواصلة الحوار البناء والمصالحة والعودة إلى الحياة الطبيعية، وفقا لإرادة شعب ميانمار وبما يخدم مصالح شعب البلد. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا مستعدة لمساعدة ميانمار، بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة لرئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمين العام

للرابطة، بطريقة إيجابية وسلمية وبناءة. ونأمل أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمة نفسها أيضاً دعم الرابطة في هذا العمل.

إن عمل الرابطة مع الأمم المتحدة قوي وواسع النطاق وشامل، كما هو مفصل في خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة (2021-2025). ولدينا أيضا تعاون متبادل بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة الرابطة وخريطة طريق لتوجيه جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق أوجه التكامل بين رؤية الجماعة لعام 2025 وأهداف التنمية المستدامة.

واستشرافا للمستقبل، هناك إمكانات كبيرة للتعاون بين الرابطة والأمم المتحدة في مواصلة دعم تدابير بناء الثقة ومنع نشوب النزاعات في المنطقة. ولكن بما أن جميع المناطق فريدة من نوعها بطريقتها الخاصة، أود أن أبرز المجالات الرئيسية التي يمكن فيها للرابطة والأمم المتحدة أن تركزا بدرجة أكبر على تحقيق المنافع المشتركة.

وللحفاظ على أمن المنطقة وأمنها، يمكن للرابطة، بدعم من الأمم المتحدة، أن تواصل تعزيز سيادة القانون وإرساء هيكل إقليمي قائم على القواعد محوره رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومن الحيوي أن تعزز البلدان التعاون متعدد الأطراف من أجل التصدي بفعالية للتحديات العالمية والإقليمية الراهنة والناشئة ذات الاهتمام المشترك والسعي إلى تحقيق المجالات ذات الاهتمام المتبادل. ويشمل ذلك، في جملة أمور، تعزيز ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، لصون السلام والأمن والاستقرار.

وتأتي قدرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا على التغلب على التحديات من التزامها المشترك بالانخراط في الحوار والتعاون مع شركائها لتحقيق تلك الغاية. ولهذا السبب اقترحت بروني دار السلام، تحت رئاستنا، إعلان القادة بشأن دعم التعددية. ونأمل أن يكون ذلك مصدر إلهام للجميع لإعادة تأكيد أهمية دعم تعددية الأطراف من أجل المنفعة العامة لشعوبنا، فضلا عن ضمان استمرار السلام والازدهار. ويجب علينا الاعتراف بأن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية ويجب علينا العمل على أساس ذلك أيضا.

لقد بينت لنا جائحة كوفيد-19 مدى ترابط العالم الذي نعيش فيه وكيف لا يمكن لأي بلد أن يواجه مثل هذه التحديات بمفرده. لقد شملت آثاره جميع جوانب الحياة وأثرت على تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية بينما أدت أيضا إلى زيادة التهديدات الأمنية غير التقليدية، مثل التهديدات السيبرانية والفقر. وفي ظل عدم اليقين الذي سببته الجائحة، أصبح شعبنا، ولا سيما الشباب أكثر ضعفا وشعورا بوطأة تأثيره بشكل أكبر بدءا من فقدان الوظائف إلى مسائل الصحة العقلية. وبسبب حالة الضعف هذه، فإن هناك فرصا أكبر لاستغلالهم والتأثير عليهم من قبل الجماعات المتطرفة والمتعصبين، وربما تجنيدهم لتنفيذ تلك الأنشطة.

وفي هذا الصدد، من المهم أن تعمل البلدان معا لضمان عدم شعورهم بخيبة الأمل أو العزلة لمنع حدوث مثل هذه التهديدات. وفيما يتعلق بالصحة العقلية على وجه التحديد، تهدف الرابطة إلى الاستفادة من خبرة شركائها الخارجيين في معالجة تلك المسألة، لا سيما ونحن نلاحظ الأضرار النفسية التي سببتها عمليات الحجر الصحي المتعددة والقيود المفروضة على التنقل، فضلا عن تدابير الإغلاق الشامل، بالنسبة للصحة العقلية للأشخاص بسبب الجائحة. ولذلك تقترح بروني دار السلام، في إطار مؤتمر قمة شرق آسيا هذا العام، إصدار بيان لقادة المنطقة بشأن التعاون في مجال الصحة العقلية، كما ستعقد حلقة عمل بشأن الصحة العقلية لتعزيز التعاون الإقليمي في هذه المسألة.

ونظرا لأن أكثر من نصف سكان منطقة الرابطة دون سن الثلاثين، نشهد بروز جيل جديد يدرك أهمية السلام داخل المجتمعات المحلية وبين البلدان. وإذ نتطلع إلى المستقبل ستولى بروني دار السلام، في إطار المنتدى الإقليمي للرابطة، مزيدا من التركيز على دور الشباب في صون السلام والأمن في المستقبل. ولذلك فإننا نخطط لإصدار بيان مشترك بشأن خطة العمل المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في إطار المنتدى الإقليمي للرابطة في آب/أغسطس من هذا العام، وعقد حلقة عمل بشأن الخطة في وقت لاحق من هذا العام، نأمل أن يدعمها خبراء الأمم المتحدة.

وستساعد مشاركة الشباب اليوم في كفالة بناء الثقة للمستقبل وأن يكون لدينا أشخاص مستعدون دائما للدخول في حوار. لقد قيل الكثير عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا على مر السنين، حتى أن البعض وصف الرابطة بأنها منبر للخطب. ولكن لم يمنعنا ذلك من التواصل مع بعضنا البعض. والواقع أن أقوى سمات الرابطة هي قدرتها على توفير منبر شامل لمناقشة المسائل ذات الاهتمام والمصالح المشتركة. وينشأ سوء الفهم والنزاع عندما يتوقف الناس عن التواصل. ويجب ألا نقلل من أهمية الحوار المستمر والمنظّم.

ولهذا السبب ستواصل الرابطة التفاعل مع جميع أعضائها وشركائها بصورة إيجابية وبنوايا حسنة لمواصلة تعزيز تعاونها في جميع القطاعات من أجل السلام والاستقرار العالميين. ونأمل أن يؤدي عملنا خلال رئاستنا إلى المضي قدما لتحقيق تلك الغاية.

المرفق 19

بيان وزيرة خارجية السويد، آن ليند

أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. كما أكد الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 75/1) تضطلع المنظمات الإقليمية بدور حاسم في منع النزاعات وحلها وفي بناء السلام. وغالبا ما تكون سباقة في تحديد مخاطر النزاعات المحتملة والانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان. وتوفر فهما ضروريا للمسائل ذات الصلة.

واستنادا إلى خبرة السويد في مجلس الأمن خلال الفترة 2017 إلى 2018 وتمشيا مع التزامنا الطويل الأمد بتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد والقانون الدولي، ورئيس لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أود زيادة تعزيز الشراكة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة.

وينصبُّ تركيزنا كرئيس على مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتزاماتها المشتركة على النحو المنصوص عليه في وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، استنادا إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويعتبر تعزيزها مسؤولية مشتركة وينبغي أن يكون في مصلحة جميع الدول الأعضاء في المنظمة لأنها تحتوي على العناصر المطلوبة لحل النزاعات ومنع الأزمات في المستقبل.

ولا تزال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية رئيسية بالنسبة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولبناء الثقة في جهود السلام يتعين علينا ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في العمليات السياسية والعمليات المتصلة بالنزاعات. وهذا مجال نحتاج فيه إلى التغيير. وكما التزمنا بذلك في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، يجب علينا وضع النساء والفتيات في صميم جهودنا.

ويسلّم مفهوم الأمن الشامل للمنظمة بأن للأمن أبعادا سياسية وعسكرية واقتصادية وبيئية وإنسانية. ويعدُّ الالتزام المشترك للدول الـ 57 المشاركة في المنظمة باحترام القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون التزاما رئيسيا للحفاظ على الأمن الدائم وبناء الثقة داخل الدول وفيما بينها.

وتتيح وثيقة فيينا لعام 1990 لمفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن ومعاهدة السماوات المفتوحة الشفافية وبناء الثقة بين الدول المشاركة. وفي هذا الشهر ثبتت أهمية وثيقة فيينا للحد من المخاطر العسكرية عندما فعّلت أوكرانيا آليتها للتشاور والتعاون فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية غير العادية للحصول على معلومات من الاتحاد الروسي. وتعتبر تلك الآلية مثالا لأهمية بناء الثقة المستمر من خلال التبادلات الشفافة. وهي آلية وافقت جميع الدول المشاركة على تطبيقها.

وتؤدي المؤسسات المستقلة التابعة للمنظمة – مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والممثل المعني بحرية وسائط الإعلام والمفوض السامي للأقليات القومية – أدوارا هامة تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. ولا تقتصر جهودها لبناء الثقة والرصد والإبلاغ على الجهات الحكومية الفاعلة فحسب، بل تشمل كذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والشعوب والحكومات.

وتؤكد جائحة مرض فيروس كورونا الحاجة إلى تدابير بناء الثقة هذه. وفي هذا الصدد، نرحب بدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي واعتماد وتنفيذ القرارين 2532 (2020) و 2565 (2021)، وهما أمران أساسيان لتجنب تفاقم النزاعات نتيجة لهذه الجائحة.

ويعتبر التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة في الميدان مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمرا بالغ الأهمية. ويساعد ذلك الوجود البلدان المضيفة على تنفيذ التزامات المنظمة ومبادئها وتعزيز القدرات المحلية، مما يسهم في الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات.

وخلال الزيارات التي قمت بها كرئيسة حالية شاهدتُ أمثلة مباشرة على التغيير الذي يحدثه تعاوننا في الميدان. ولدى أكبر عملية ميدانية تابعة لنا، وهي بعثة الرصــد الخاصــة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا علاقة وثيقة وفاعلة مع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في البلد، لا ســيما ما يتعلق بالحالة الإنسانية ووضع حقوق الإنسان، فضلا عن المساواة بين الجنسين.

وتعدُّ مناقشات جنيف الدولية، التي تتناول الحالة في أعقاب النزاع المسلح في جورجيا عام 2008 مثالا آخر على تعاون الأمم المتحدة والمنظمة لتعزيز الحوار وبناء الثقة. وفي ذلك الإطار، تشــارك الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، في رئاسة آلية الحوار والتهدئة التي واصلت الحوار وتجنب تكرار الأعمال العدائية المسلحة، فضلا عن مواصلة التركيز الضروري على السكان المتأثرين من النزاع في الميدان، أقله من خلال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويذكّرنا الاســتماع إلى المناقشــة اليوم بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية شــريك هام للأمم المتحدة في منع نشــوب النزاعات. وفي هذا الصــدد، نؤكد لمجلس الأمن اســتمرار تعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الوثيق مع الأمم المتحدة في تحقيق أهدافنا المشتركة.

المرفق 20

بيان الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط

[الأصل: بالعربية]

اسمحوا لي بدايةً، سيادة الرئيس، أن أتقدم إليكم بخالص الشكر على دعوتكم الكريمة لجامعة الدول العربية للمشاركة مع المجلس الموقر في هذه الجلسة، ورئاستكم الشخصية لهذا النقاش الذي أثق في أن خلاصاته ستساهم في تمتين التعاون بين الأمم المتحدة ومنظماتنا الإقليمية صوناً للسلم والأمن الدولي على النحو الذي ينظمه الفصل الثامن من الميثاق.

إننا نقدر عالياً كل جهد يرمي إلى الارتقاء بمستوى هذه العلاقة، ونثمن كل نشاط مخلص يقر ويدفع بمفهوم العمل التكاملي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية بالحفاظ على السلم والأمن في مناطقها الجغرافية، بما في ذلك جامعة الدول العربية.

وتنعقد جلسة اليوم في أعقاب الجلسة الأخرى رفيعة المستوى (انظر S/2021/66) التي ترأستها الجمهورية التونسية في كانون الثاني/يناير بخصوص التعاون بين المجلس والجامعة العربية؛ كما تأتي متابعةً للحوار الذي استضافه السيد الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي مع رؤساء المنظمات الإقليمية، والذي نشكره على جهوده المخلصة في دفع أجندة السلام والاستقرار والتنمية في مختلف أرجاء العالم، بما في ذلك في منطقتنا العربية.

إننا نجتمع اليوم وسط أجندة مشتركة مليئة بالأزمات ومثقلة بالتحديات، وهي أجندة ازدادت تعقيداً بسبب تفشي جائحة كورونا على النحو الذي أشار إليه كل من تحدثوا قبلي؛ فهذه الظروف الاستثنائية فرضت أعباء هائلة على دولنا ومجتمعاتنا، وأضرت كثيراً بحالة الأمن والاستقرار في العديد من المواقع الهشة أصلاً أو العرضة للاضطراب.

لقد جاءت الجائحة لتضرب منطقتنا العربية المثقلة أصلاً بالحروب والنزاعات المسلحة واللاجئين والنازحين داخلياً وغيرها من التحديات الهيكلية التي تمس أمن واستقرار العديد من دولها، وهو ما يستوجب علينا جميعاً أن نضاعف من جهدنا، وعملنا التكاملي، في سبيل معالجة جذور هذه الأزمات، ووضع حد للقتال الذي يمزق النسيج المجتمعي للدول الواقعة في الصراع، فضلاً عن تعظيم التضامن الدولي للتعامل مع تداعيات الجائحة وكل ما خلفته من خسائر بشرية واقتصادية واجتماعية.

إننا ندعو مجلس الأمن، وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى المعنية، إلى إقامة شراكة عمل استراتيجية مع الجامعة العربية ودولها الأعضاء بغية إرساء دعائم الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، انطلاقا من فهمنا الأصيل للمشكلات التي تعاني منها منطقتنا، وتأسيساً على المسؤولية الأساسية التي تتحملها المنظومة الأممية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

لقد دخلت الحرب في سورية عامها العاشر، وتستمر معاناة الشعب السوري جراء القتال واللجوء والنزوح والتدخلات الخارجية والإقليمية غير المسبوقة في هذا البلد العربي المهم؛ ونعي جميعاً أن فرص إخراج سورية من هذه الدوامة المفزعة من الصراع سوف تظل تتآكل مع مرور الوقت، وأن تكلفة إعادة إعمار ما دمرته الحرب سوف تزداد يوماً بعد يوم، وأن مخاطر امتداد الاضطراب إلى دول الجوار ستبقى قائمة ما لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية جذرية ومتكاملة لهذه الأزمة.

كما يعاني الشعب اليمني من مأساة إنسانية أصبحت الأكبر على مستوى العالم، بسبب تعنت جماعة الحوثي ورفضها كل محاولات التسوية التي قُدمت على مدار السنوات الماضية وآخرها المبادرة السعودية المدعومة عربياً، ونتيجة للتدخلات الإقليمية التي جعلت من اليمن منصة لتهديد أمن جيرانها في الخليج ومرافق الطاقة والممرات البحرية في المنطقة.

إننا نشعر في المقابل بقدر من التفاؤل نتيجة للتطورات الإيجابية في الملف الليبي، منذ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، واختيار السلطة التنفيذية الجديدة، والاستقرار على موعد الانتخابات الوطنية نهاية العام الجاري؛ وأثق أنه يمكن لنا بذل مزيد من الجهود المشتركة لمرافقة الأشقاء الليبيين في هذه المسيرة، عبر عملنا المتناسق مع البعثة الأممية، وأيضاً من خلال المجموعة الرباعية التي سأتشرف بالدعوة إلى اجتماع لها باكر على مستوى قيادات الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحادين الأفريقي والأوروبي.

ولا يفوتني أن أجدد التزام الجامعة العربية بدعم جهود الأمن والاستقرار والتعافي في الصومال ودفع كل ما يفضي إلى إخراج البلد من الوضع السياسي الذي يمر به؛ كما نتطلع إلى الارتقاء بعملنا المشترك مع المجلس لدعم عملية الانتقال المهمة في السودان وتثبيت اتفاق جوبا للسلام بين الحكومة والحركات المسلحة.

أما القضية الفلسطينية، فهي ستظل وقبل كل شيء، تحتل الأولوية بالنسبة للجامعة العربية وأجندة العمل العربي المشترك؛ ولا يسعني هنا سوى أن أؤكد على المسؤولية الأصيلة لهذا المجلس في التوصل إلى سلام عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عبر الارتكاز على حل الدولتين، وإنفاذ كافة القرارات التي سبق أن اعتمدها المجلس نفسه بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ورفض الأنشطة الاستيطانية التي تعتبر كلها مدانة ومخالفة للقانون الدولي، وإعادة العملية السياسية إلى مسارها المنشود لفتح الأفق أمام الفلسطينيين نحو الحرية والاستقلال.

أود في الختام أن أجدد تقديرنا لمبادرتكم بتنظيم هذه الجلسة، وأن أعبر عن ترحيبنا الكامل بالبيان الرئاسي (S/PRST/2021/9) الذي توافق المجلس عليه بخصوص تعظيم العمل المشترك مع المنظمات الإقليمية، وهو المنهج الذي ستظل الجامعة تلتزم بدفعه في معالجتها للأزمات والقضايا المدرجة على أجندتنا المشتركة.

المرفق 21

بيان أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، بصفته مراقبا

أود أن أهنئ فييت نام على تنظيم هذه المناقشة الهامة وأن أشكركم، سيدي، على الدعوة الموجهة إلى رئيس المجلس الأوروبي، دولة شارل ميشيل، لتقديم إحاطة إلى الجلسة. وللأسف لم يتمكن من أن يكون هنا اليوم، ولكنني سألقي البيان التالي نيابة عنه.

إن الاتحاد الأوروبي مؤيد قوي لنظام متعدد الأطراف فعال تكون الأمم المتحدة في صميمه. ونعتقد أن أفضل سياق للجميع هو نظام دولي قائم على القواعد، يتم الالتزام في إطاره بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، واحترام حقوق الإنسان بجميع أبعادها، وحل النزاعات سلميا من خلال الحوار والدبلوماسية.

بهذه الروح، وبينما نتكلم الآن، فإننا نقوم بتيسير محادثات في فيينا بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة في إطار الملف النووي لإيران. وكل ما نقوم به يجري بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ويعزز على الدوام مهمتها وأهدافها وميثاقها وأود أن أشيد بجميع المنظمات الإقليمية الممثلة هنا اليوم وأقول إننا نقدر تعاوننا أيما تقدير. تؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا فريدا في منع نشوب النزاعات وحلها. ونظرا للقرب الثقافي والصلات القوية مع أطراف نزاع ما، وفي حالات كثيرة، الشرعية القائمة على التعاون والثقة، فإن المنظمات الإقليمية في وضع فريد يتيح لها التقاط علامات الإنذار المبكر وإضافة قيمة لعمليات الوساطة.

وأود أن أردد كلمات الأمين العام هذا الصباح فيما يتعلق بميانمار والأزمة التي تسببت فيها القيادة العسكرية هناك، وأن أعرب عن الدعم القوي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في جهودها.

تكمن الركيزة الأساسية للاتحاد الأوروبي في جهوده للتغلب على الانقسام وتعزيز السلام. وعلى مدى 64 عاما تمكننا من التوصل إلى توافق الآراء وبنائه. ولمواكبة الواقع الجديد ورفع مستوى طموحنا على الصعيد العالمي، اعتمد الاتحاد الأوروبي المفهوم الجديد للاتحاد الأوروبي بشأن جهود الوساطة من أجل إحلال السلام في نهاية العام الماضي. وهو يوفر أساسا متينا لتعزيز جهود الوساطة التي نبذلها لدعم الاستجابات المتعددة الأطراف والإقليمية للأزمات، مستفيدا من التواصل الدبلوماسي للاتحاد الأوروبي ووجوده المتعدد الأوجه في جميع أنحاء العالم.

وقد أشار متكلمون آخرون اليوم إلى الكثير من جهودنا، مثل بعثات التدريب وتحقيق الاستقرار، بالإضافة إلى الدعم المالي، بما في ذلك الدعم المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويشرفني أن أشاطر الدول الأعضاء بعض الأمثلة على عملنا، بالنظر أولا إلى غرب البلقان. في سياق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا، قطعنا شوطا طويلا على مدى العقد الماضي. وبالجمع بين الطرفين من خلال الحوار، وصلنا الآن إلى مرحلة يعمل فيها الاتحاد الأوروبي مع الطرفين لإنهاء العملية أخيرا.

وفي الجوار الشرقي للاتحاد الأوروبي، أبرزت الأعمال العدائية الأخيرة في ناغورنو كاراباخ الحاجة الملحة إلى تكريس جهود جدية واهتمام بما يسمى بالنزاعات التي طال أمدها. وقد ذكرنا بأن العداء الذي طال أمده ليس مرادفا للسلام الحقيقي. من الضروري مواصلة جهود بناء الثقة والحوار. ولهذا السبب يقوم الاتحاد الأوروبي بإجراءات تكميلية لتحقيق الاستقرار وبناء السلام لاستعادة الثقة في جميع أنحاء جوارنا بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

وفي جورجيا، ومنذ عقد الاتفاق الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في عام 2008، قاد الاتحاد الأوروبي مباحثات جنيف الدولية وشارك في رئاستها مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وهي آلية حوار فريدة تضم جورجيا وروسيا والولايات المتحدة، فضلاً عن سلطات الأمر الواقع في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. تستكمل بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي هذه الجهود، وهي موجودة على الأرض منذ عام 2008، وتكفل الرصد اليومي لخطوط الحدود الإدارية وتعقد اجتماعات منتظمة لآلية مشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها على كلا الجانبين، مما يحسن الظروف المعيشية والاتصالات بين الناس عبر الخطوط الفاصلة.

وفي أوكرانيا، يشكل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكبر مساهم في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ترصد تنفيذ اتفاقات مينسك. ويساعد الاتحاد الأوروبي أيضاً المنبر الوطني الأوكراني للحوار من أجل السلام ودعم إعادة الإدماج الآمن، الذي يتيح إجراء المباحثات بشأن الوحدة الوطنية والعدالة الانتقالية.

وبناء على هذه التجربة، يدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط عمليات السلام في جميع أنحاء العالم، من اليمن وسورية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، إلى كولومبيا وفنزويلا وبوليفيا، حيث يعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط من خلال فريق الاتصال الدولي لتهيئة الظروف للتوصل إلى حل سلمي وديمقراطي.

إن الاتحاد الأوروبي شريك للجنة الرباعية للشرق الأوسط ويشارك عن كثب في اللجنة الرباعية المعنية بليبيا، وهي في حد ذاتها مثال على الدور الهام الذي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤديه، إذ تجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي، بعملية "إيريني" التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط، هو الجهة الدولية الفاعلة الوحيدة التي تراقب حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بالتشديد على أن نجاح أي جهود لبناء الثقة من خلال الحوار يتوقف على شموليتها. إن للجهات الفاعلة الإقليمية دوراً هاماً بشكل خاص في ضمان الاستماع إلى أصوات جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب، وأخذها في الاعتبار من أجل تحقيق السلام المستدام.

المرفق 22

بيان المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، فاطمة كياري محمد

بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي لم يتمكن من الانضمام بسبب ارتباطات سابقة، أود أن أعرب عن تقديري لجمهورية فييت نام الاشتراكية لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى في الوقت المناسب، ولجمعها ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمناقشة تعاوننا في تعزيز بناء الثقة والحوار في مجال منع نشوب النزاعات وحلها.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أطيب تمنياتي لفخامة السيد نغوين شوان فوك، رئيس المجلس، بفترة ولاية ناجحة في قيادة مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أعرب عن تضامننا مع إخواننا وأخواتنا في سانت فنسنت وجزر غرينادين. ونصلي من أجل أن يتمكنوا من التعافي بسرعة من هذه المأساة.

كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام السابق بان كي - مون على إحاطتيهما.

نظراً لتعقيدات التحديات التي واجهناها مع استمرار الجائحة العالمية، فإن من الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نحدد كيف يمكننا تحسين تعاوننا من خلال تعزيز التعددية ومواجهة التهديدات المشتركة بصوت عالمي ومنسق وموحد وبعمل مشترك.

ومنذ توقيع دولة موسى فقيه محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ودولة أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، على الإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في عام 2017، والإطار الإنمائي اللاحق، تعزز إضفاء الطابع المؤسسي على الجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد ساعدتنا هذه الآليات والأطر القانونية بالفعل على تعزيز التعاون والاتساق فيما بيننا إلى الحد الذي أصبح فيه التشاور والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والأمم المتحدة لمواءمة الاستراتيجيات والنهج اليوم هو القاعدة وليس الاستثناء. وقد مكننا ذلك من الانتقال من نهج مخصص إلى نهج أكثر تنظيماً ويمكن التنبؤ به. ومع وجود الأطر ذات الصلة، عالجنا بفعالية في حالات كثيرة التحديات المعقدة للسلام والأمن في أفريقيا.

ولا تزال شراكتنا المعززة ترتكز على مبادئ الولاية الاحتياطية والتكامل والمزايا النسبية. لقد حققت أفريقيا إنجازات هامة نحو تحقيق أهداف المبادرة الرئيسية للاتحاد الأفريقي - "إسكات البنادق: تهيئة الظروف المواتية لتنمية أفريقيا"، تمشياً مع الرؤية الموضوعة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. وقد أعطى الاتحاد الأفريقي الأولوية لتعميق تعاونه مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن قضايا السلم والأمن الإقليميين. ويتواصل بذل الجهود على الصعد الوطني والإقليمي والقاري في محاولة لمعالجة الأسباب الجذرية الأساسية للنزاعات العنيفة.

وقد عززنا التعاون والتنسيق العملياتي بالعمل على دعم عمليات السلام في السودان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور والصومال. وعلاوة على ذلك، تواصل منظماتنا العمل معاً لدعم العمليات الانتخابية الحرة والنزيهة والموثوقة، وتعزيز الحكم الرشيد، وتعزيز حماية حقوق الإنسان ومنع العنف الانتخابي في جميع أنحاء القارة. وسنواصل تعزيز التماسك الوطني والعمليات السياسية والانتخابية الشاملة للجميع.

وقد دعت الزيادة في حالات التطرف العنيف، ولا سيما في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والصومال وكابو دلغادو في موزامبيق، إلى ضرورة تعزيز التعاون بين آليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية في كفاحنا ضد التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، أكد الاتحاد الأفريقي أهمية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، فضلاً عن الدروس المستفادة من الآليات القارية والإقليمية المنتشرة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجرائم المنظمة عبر الوطنية الأخرى ذات الصلة. وتظهر نظرة عامة على جميع المناطق، ولا سيما منطقة الساحل، عمليات القتل الجماعي كل يوم للنساء والأطفال الأبرياء. وتواجه النيجر ومالي وبوركينا فاسو ونيجيريا مشاهد مروعة من الدمار. ومن الضروري أن تستفيد هذه البلدان من تضامن حقيقي ونشط وفعال. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية أساسية في هذا الصدد. ويرجو الاتحاد الأفريقي أن يتخذ تدابير عاجلة ملائمة للتخفيف من معاناة ملايين الأشخاص الذين يتعرضون للمجازر اليومية.

ويتعلق أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بعمليات دعم السلام التي تفوضها الأمم المتحدة بقيادة الاتحاد الأفريقي والحاجة المتزايدة إلى توفير إحساس بالملكية الوطنية للدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي لمجلس الأمن أن يهيئ الفرصة والتدبير الذي يتيح لأفريقيا الحصول على تمويل يمكن التنبؤ به من الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة.

ورغم إحراز تقدم كبير بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أعلى مستوى، لا تزال التحديات قائمة على مستوى التعاون بين المجلسين. ففي حين أن الجهود المتزايدة للتفاعل بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد ساعدت المنظمتين على تحقيق تقارب استراتيجي أكبر بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

يتعلق ما يقرب من 70 في المائة من جدول أعمال مجلس الأمن بمسائل السلام والأمن في أفريقيا. وتشكل الدول الأفريقية ما يقرب من 28 في المائة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، وهي تقدم دعماً سياسياً إقليمياً كبيراً للأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن الذين يتألفون حالياً من تونس والنيجر وكينيا. ويتمثل دور مجموعة الدول الأفريقية الثلاث في التعبير عن آراء القارة وشواغلها وقرارات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والدفاع عنها. ولذلك فمن المهم تعزيز وتوحيد الأدوار التي تضطلع بها مجموعة الدول الأفريقية الثلاث في توجيه المواقف التي يوفرها مجلس السلم والأمن بشأن قضايا السلام والأمن في أفريقيا وتعزيز التنسيق بين المواقف المتخذة في أديس أبابا ونيويورك.

ولا يزال عدم الوضوح بشأن كيفية تفعيل مبدأي عدم التدخل والتبعية يعوق قدرة الاتحاد الأفريقي على الاستجابة للأزمات الناشئة والتدخل فيها في جميع أنحاء القارة. وتواصل الدول الأعضاء الاحتجاج بمبدأ عدم التدخل على أساس السيادة، مما يحد من قدرة الاتحاد الأفريقي على معالجة النزاعات أو التدخل في الوقت المناسب لمنع نشوبها. ومن ناحية أخرى، يعترف مبدأ التبعية بأولوية المنظمات الإقليمية في قيادة التدخلات في الدول الأعضاء. وقد شكل استمرار عدم الوضوح بشأن هذين المبدأين تحديا حاسما أمام التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى جمهورية فييت نام الاشتراكية على عقد هذا الاجتماع الهام، ودعوة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف والإقليمية، لتعزيز جهودنا المشتركة الرامية إلى تعميق فهمنا للتحديات التي نواجهها بشكل جماعي وتعزيز شراكتنا وتعاوننا من أجل التصدي لهذه التهديدات المشتركة.

المرفق 23

بيان الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، أديلا راز

أود في البداية أن أشكر فخامة رئيس فييت نام، نغوين شوان فوك، على رئاسته لجلسة اليوم المهمة جدا بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز بناء الثقة والحوار، وبذلك أشكر وفده أيضا على ما يبذله من جهود في تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب. كما أود الإعراب عن تقديري للأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام السابق بان كي – مون على إحاطتيهما الثاقبتين.

ما برحت أفغانستان تؤكد على قيمة تعددية الأطراف من خلال التعاون الإقليمي والدولي بوصفها عنصرا أساسيا للنهوض بالسلام والأمن في منطقتنا والعالم.

وقد شجعت الأمم المتحدة، بوصفها هيئة موثوقا بها وديمقراطية وتمثيلية، على إحداث تغيير عميق في العديد من القضايا، وساعدت على منع اندلاع الحرب، ووفرت محفلا للتسوية السلمية للمنازعات. وهو مثال على الكيفية التي يمكن بها لتعددية الأطراف أن تعزز توافق الآراء والتفاهم والحوار.

ولكن ينبغي ألا تكون الأمم المتحدة هي المحفل الوحيد لإيجاد حل لجميع المسائل. ففي بعض الأحيان تكون الهياكل الحالية محدودة عند استهداف مشاكل محددة قد تتطلب اتباع أساليب عمل ونهج مختلفة عن تلك التي اشتهرت بها المنظمة.

وفي ظل هذه الظروف، يمكن للهياكل الإقليمية ودون الإقليمية أن تكمل أعمال الأمم المتحدة وتستكملها. ولكن، على نحو ما حدد الكثيرون في هذه الجلسة، هناك حاجة لأن تقوم الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بتحسين الجهود ومضاعفتها لتمكين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والعمل معها لتحسين التعاون من أجل إيجاد حل لما نواجهه من تحديات حديثة ومنع نشوب النزاعات.

وتدرك أفغانستان، بوصفها بلدا متضررا من النزاع، أهمية التعاون المتعدد الأطراف بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى وقوة التعاون الإقليمي المثمر.

إن النهوض بجهودنا الحالية في مجال السلام، والتنمية المستدامة لبلدنا، وتعزيز الهيكل الأمني الإقليمي بشكل عام، كلها تعتمد على التعاون الوثيق والمنسق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه بدون الدعم الإقليمي وتوافق الآراء من أجل السلام، لن نشهد سلاما دائما في أفغانستان، وما لم يحل السلام في أفغانستان، فستظل المنطقة تعاني من امتداد النزاع وعدم الاستقرار. ولذلك فإن التعاون والحوار الإقليميين هما حجر الزاوية في سياستنا الخارجية.

وأفغانستان، التي تقع في قلب آسيا، تدرك جيدا إمكاناتها بصفتها محورا للاتصال الإقليمي ومركزا للتكامل. وقد سعينا إلى الاستفادة مما لدينا من طاقات كامنة من خلال بدء عمليات ملموسة بقيادة أفغانية، بدعم من شركاء إقليميين ودوليين، ولا سيما مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان ومؤتمر عملية قلب آسيا – اسطنبول الوزاري. وقد أوجدت هذه الجهود منابر لتعزيز بناء الثقة من خلال الحوار والمناقشة، مع تحديد الفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية الإقليمية والأمن، مما يمكن أن يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل، ليس في أفغانستان فحسب، بل وفي المنطقة الأوسع نطاقا. وهذه المنابر أمثلة عظيمة للتعاون الذي لا يشمل الدول الأعضاء فحسب، بل والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية أيضا.

وعلى الرغم من التحديات والانتكاسات، أسفرت جهودنا بالفعل عن نتائج ملموسة. فقد كانت عملية قلب آسيا – اسطنبول بمثابة منصة استباقية لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني على المستوى الإقليمي، وهو تعاون يتمحور حول أفغانستان من خلال مجموعة مكونة من ثمانية تدابير محددة بوضوح لبناء الثقة. وقد شهد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان تنفيذ مبادرات التنمية الاقتصادية، ومشاريع البنية التحتية والربط، مثل مشروع الطاقة في وسط آسيا وجنوب آسيا؛ وخط الأنابيب بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند؛ وممر اللازورد للنقل؛ وبرنامج الاستثمار في تحسين إمدادات الطاقة في تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان؛ وخط الكهرباء بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان الذي ينقل 500 كيلو فولط؛ وميناء تشاباهار؛ وممر سكة حديد الدول الخمس.

وبالإضافة إلى ذلك، شاركت أفغانستان وقامت بدور نشط أيضا من خلال عضويتها أو مركزها كمراقب في منظمات إقليمية ودولية أخرى، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا وغيرها من المناطق. وتنوع المنابر القائمة حاليا لاستهداف التحديات العديدة التي لا تزال المنطقة تواجهها هو دليل على وفرة الخبرات والمعارف المتاحة في الميدان.

ويمكن للأمم المتحدة أن تعظم الاستفادة من هذه الخبرات عند التعامل مع القضايا التي تؤثر على المنطقة. وبالمثل، يمكن أن تكتسي قدرة الأمم المتحدة وثروتها من الخبرات من جميع أنحاء العالم أهمية حيوية لتحسين تفعيل هذه الآليات المعززة لبعضها بعضا. ونرى وجود طاقات كامنة كبيرة لتحقيق تآزر طبيعي من أجل اتخاذ تدابير فعالة في مجال الإدارة والتخفيف والوقاية، بغية التصدي للتحديات الحالية والناشئة في جميع أنحاء العالم.

وبينما نعالج الأزمات العديدة التي يواجهها العالم، بما في ذلك مرض فيروس كورونا والنزاعات وتغير المناخ، ثمة حاجة إلى بذل جهود ووضع استراتيجيات متسقة ومنسقة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وأخيرا، ينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نواصل التأكيد على ضرورة زيادة التعاون بين المنظمة والجهات الفاعلة والمؤسسات في الميدان. وقد شكلت إصلاحات الأمين العام مخططا لتحقيق التقدم عن طريق تنشيط دور المكاتب الإقليمية والقطرية. ويجب أن نعمل على تحقيق الاتساق في ما نبذله من جهود، والحد من التداخلات، ومواصلة العمل من أجل جعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة.

المرفق 24

بيان البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، ووفد فييت نام على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وكذلك الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والأمين العام السابق بان كي – مون، ومختلف ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المشاركة على إحاطاتهم.

وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بأن الأرجنتين، خلال رئاستها بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، نظمت مناقشة مفتوحة يوم 6 آب/أغسطس 2013 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين (انظر S/PV.7015)، اعتمد فيها البيان الرئاسي S/PRST/2013/12 بشأن هذا الموضوع.

ويعتبر بلدنا أن النهوض بالشراكات الإقليمية وتعزيزها أمر يكتسي أهمية قصوى لتسوية المنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تكمل عمل المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من الميثاق، الذي يدعو المجتمع الدولي إلى الاستفادة من تلك الأدوات الأساسية في تعزيز السلام والسعي إلى تحقيقه.

والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع أفضل يمكنها من فهم الأسباب الجذرية للنزاعات واتخاذ الخطوات لفتح باب الحوار، نظرا لمعرفتها المتعمقة بالسياق الإقليمي. ويمكنها، بصفتها تلك، أن تساعد في صياغة استجابة سريعة للخلافات والأزمات الناشئة، بما يسهم في منع نشوب هذه النزاعات أو حلها. وتشكل هذه المنظمات ملاذا طبيعيا للدول التي تسعى لحل خلافاتها.

وتقدر الأرجنتين الحيز الذي تتيحه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتسوية النزاعات. وذلك هو المجال تتجلى فيه بأحسن صورة علاقات التجانس الثقافي التي تربط بين البلدان المتجاورة والشقيقة، مما ييسر الحوار اللازم للتوصل إلى تفاهم وحل النزاعات.

وقد انخرطت الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية منذ زمن طويل في تعاون مكثف في إطار البعثات الميدانية. غير أنه تم التأكيد في كل من تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام 2015 (S/2015/446)، وفي أحدث بيان للالتزامات في إطار مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، على الحاجة إلى مواصلة تحسين التعاون والتخطيط والتنسيق بين عمليات السلام التابعة للمنظمة وتلك التابعة للكيانات الإقليمية و/أو دون الإقليمية التي يأذن بها مجلس الأمن بموجب الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، والعاملة في نفس المسارح. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد الحاجة إلى تقسيم واضح للعمل بين العمليات المعنية، لا سيما عندما تقوم الأخيرة بأنشطة لمكافحة الإرهاب.

وعلى نفس المنوال، تبرز الأرجنتين أهمية مختلف النهج البديلة المتبعة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن، ولا سيما نهج مناطق السلام وما يمكن أن يقدمه من إسهامات إيجابية على الصعيد الدولي. ونحن في هذا الصدد جزء من منطقة جنوب الأطلسي للسلام

والتعاون، المعترف بها في عام 1986 بموجب قرار الجمعية العامة 41/11، والتي تضـــم ثلاث دول في أمريكا الجنوبية وإحدى وعشرين دولة أفريقية.

ويدعو ذلك القرار جميع الدول الأعضـــاء في المنطقة إلى زيادة تعزيز التعاون الإقليمي لأغراض منها التنمية الاجتماعية والاقتصـادية، وحماية البيئة، وصـون الموارد الحية، وتوطيد السـلام والأمن الدوليين. ويحث أيضا جميع الدول في سائر المناطق الأخرى، ولا سيما الدول ذات الأهمية العسكرية، على أن تحترم تماما منطقة جنوب الأطلسي بوصـفها منطقة سلم وتعاون، وبخاصـة من خلال تخفيض وجودها العسـكري في المنطقة وإزالة هذا الوجود منها في النهاية، وعدم إدخال أسلحة نووية أو أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل إلى المنطقة، وعدم شمول المنطقة بالمنافسات والمنازعات التي هي دخيلة عليها.

وتجدر الإشـارة أيضـا إلى أن المنطقة عالجت النزاع على السـيادة الذي لا يزال قائما بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية بشـأن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سـاندويتش الجنوبية والمسـاحات البحرية المحيطة بها، داعية الطرفين إلى اسـتئناف المفاوضـات وفقا لقرار الجمعية العامة 2065 (د-20) والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن مسألة جزر مالفيناس، سعيا للتوصل إلى حل سلمي عادل ودائم للنزاع على السيادة في أقرب وقت ممكن.

وتشـــارك الأرجنتين بنشـــاط في وكالة حظر الأســـلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي تحافظ باســتمرار على موقف يدعم بوضـــوح إنشـــاء وتوطيد المناطق الخالية من الأســـلحة النووية، نظرا لما تقدمه تلك المناطق من إسهام مهم في تحقيق السلام والأمن للدول التي تشملها.

وقد ظلت الوكالة منذ إنشائها ملتزمة التزاما قويا بنزع السـلاح وعدم الانتشـار النووي، بدءا بمعاهدة تلاتيلولكو، وسعت لكفالة الامتثال للالتزامات الناشئة عن ذلك الصك. وقد كانت مساهمة معاهدة تلاتيلولكو حقيقية وفعالة، حيث عززت التزامنا الإقليمي بعدم الانتشار ونزع السلاح، كما ألزمت البلدان الحائزة للأسلحة النووية فعليا، من خلال نظام بروتوكولاتها، بعدم انتهاك مركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية لمنطقتنا.

بيد أننا يجب أن نواصـــل العمل من أجل ســـحب أو تنقيح الإعلانات التفســـيرية لبروتوكولات المعاهدة، تمشيا مع نص المعاهدة. وبهذا الصدد، تبرز الأرجنتين الجهود المتواصلة التي تبذلها وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذا المجال.

وفي الوقت نفســه، تجدر الإشـارة أيضـا إلى الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصـر المواد النووية ومراقبتها، حيث يصـادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لإنشـائها. وهذه الوكالة هي ثمرة نهج استراتيجي وعملية لبناء الثقة أدت في نهاية المطاف إلى توقيع الاتفاق المبرم بين جمهورية الأرجنتين وجمهورية البرازيل الاتحادية لحصـر اسـتخدام الطاقة النووية في الأغراض السـلمية، وهو اتفاق تأسـيس الوكالة الذي تم توقيعه في غوادالاخارا. وشكل ذلك معلما بارزا في تاريخ العلاقات الثنائية والإقليمية، حيث أنشأ مؤسسـة ضـمانات ثنائية فريدة من نوعها في العالم، عززت بدورها فكرة أمريكا اللاتينية الخالية من الأسلحة النووية.

ويشكل العمل الذي تضطلع به الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية في مجال الضمانات، من خلال آلية مبتكرة للتفتيش المتبادل للمنشـــآت النووية في كلا البلدين، بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عنصرا مركزيا من عناصر السياسة النووية الأرجنتينية. وتوفر الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية، بوصفها هيئة معنية بعدم الانتشار النووي، ضمانات ملموسة للمجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي الخالص للبرامج النووية للبلدين.

وفيما يتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، تؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا مهما، على النحو الذي يتجلى بوضوح في مثال الأمريكتين. وننوه في هذا الصدد باتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وهي اتفاق ملزم متعدد الأطراف يشجع على وضع الضوابط والأنظمة بشأن التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والاتجار بها. وتشكل الاتفاقية، المعتمدة في عام 1997، أول صك إقليمي من هذا القبيل، وقد صدقت عليها 31 دولة من الدول الأعضاء الـ 34 في منظمة الدول الأمريكية، والأرجنتين من ضمن البلدان الأطراف فيها. وتعقد في ظل الاتفاقية مؤتمرات منتظمة للدول الأطراف واجتماعات منتظمة للجنتها الاستشارية.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نبرز جهود الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخائر، الذي أسسته في عام 2000 السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وأعضاؤها المنتسبون، بمشاركة الأرجنتين. وقد وفر الفريق العامل، منذ إنشائه، منبرا دون إقليمي لتبادل الخبرات ومواءمة التشريعات وتنسيق السياسات. وهذا هو الوقت المناسب، في هذا الصدد، للتذكير بأن الاجتماع السابع والثلاثين للفريق سيعقد قريبا، تحت الرئاسة المؤقتة للأرجنتين.

وتستند إسهامات الأرجنتين، من خلال وزاراتنا ذات الصلة، في المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية المذكورة وفي منع نشوب النزاعات في هذا السياق إلى خبراتنا وقدراتنا التي نبنيها على الصعيد الوطني. وقد مكننا ذلك بدوره من قيادة التفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة واعتمادها، مما عزز الآليات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة.

وفيما يتعلق بالأمن والدفاع، تعمل الأرجنتين بتصميم والتزام لتعزيز قدراتها الوطنية على تنفيذ الاتفاقات والمعاهدات والاتفاقيات، التي هي طرف فيها. وعلى صعيد البلدان الأمريكية، تقدم الأرجنتين، في إطار مختلف الهيئات والبرامج القائمة لمنظمة الدول الأمريكية، إعلانها السنوي بشأن تدابير بناء الثقة والأمن المطلوبة من الدول الأعضاء في المنظمة، وفقا لقائمتها الموحدة.

وقد يسرت عمليات بناء الثقة على الصعيد دون الإقليمي التحول من موقف المواجهة إلى موقف التعاون، مما جعل أمريكا الجنوبية منطقة سلام. وعززت تدابير بناء الثقة والأمن الثقة بين بلدان المنطقة، كما ساعدت في القضاء تدريجيا على التأهب للنزاع وأسهمت في إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات المنتظمة لعقد الاجتماعات الثنائية بشأن مسائل الدفاع والأمن.

رغم أن النساء والفتيات يمثلن نسبة كبيرة من ضحايا النزاع المسلح، فإنهن ما زلن مستبعدات من مفاوضات واتفاقات السلام وما زلن لا يحصلن على فرص متكافئة للمشاركة في صنع القرار السياسي. وبالتالي، فإن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا وأوضاعها غير مرئية ومصالحها واحتياجاتها تعاني من التجاهل، مما يجعلها أكثر عرضة لانتهاكات الحقوق. وبما أن المرأة تؤدي أدوارا أساسية في منع نشوب النزاعات وحلها وفي مفاوضات السلام وبناء السلام وحفظ السلام والاستجابة الإنسانية والتعمير بعد انتهاء النزاع، يجب على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تسخر إمكاناتها لضمان إدماج المرأة والجنسانية إدماجا كاملا في الأنشطة المتصلة بالسلام والأمن.

وبما أن المنظمات الإقليمية تتحمل مسؤولية رئيسية في هذا الصدد ويجب عليها معالجة المسألة بعمق، فقد اتخذت المنطقة التي أنتمي إليها إجراءات هامة جدا في هذا الصدد. وبالتالي، فإن الأرجنتين جزء

من توافق آراء كيتو الإقليمي (2007) وتوافق آراء برازيليا (2011) وتوافق آراء سانتو دومينغو (2013) واستراتيجية مونتيفيدو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية في سياق إطار التنمية المستدامة لعام 2030 (2016) والتزام سانتياغو (2020). وتمثل هذه الصكوك التزاما إقليميا بين حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بضمان استقلال المرأة الجسدي والاقتصادي وفي اتخاذ القرارات. وبموجب التزام سانتياغو، تم الاتفاق على وجه الخصوص على تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة على جميع المستويات وفي جميع مراحل عمليات السلام ومبادرات الوساطة، على النحو المنصوص عليه في القرار 1325 (2000) وغيره من القرارات ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي السياق نفسه، أطلق بلدي في 26 آذار/مارس في بوينس آيرس شبكة الوسطاء الإقليمية للمخروط الجنوبي التي تضم بلدانا من المخروط الجنوبي، قدمت خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000) أو تعمل من أجل وضع خطط كهذه.

في الختام، وكما فعلنا في عام 2013، نسلط الضوء مرة أخرى على أهمية مواصلة إقامة شراكات تعاونية فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بغية سرعة التصدي للنزاعات والأزمات الناشئة وتعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، أقر مجلس الأمن، في البيان الرئاسي السالف الذكر (S/PRST/2013/12)، بالدور الهام الذي تؤديه المساعي الحميدة للأمين العام، وشجعه على مواصلة الاستفادة من الوساطة حيثما أمكن ذلك للإسهام في التسوية السلمية للمنازعات، مع تنسيق الجهود والتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة في هذا الصدد.

المرفق 25

بيان الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة، مير مارغريان

أود أن أشيد برئاسة فييت نام لعقدها المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز بناء الثقة والحوار في مجال منع نشوب النزاعات وحلها". وحضور رئيس فييت نام، نغوين شوان فوك، يؤكد الأهمية التي توليها فييت نام لموضوع جلسة مجلس الأمن هذه. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام السابق بان كي - مون وغيرهما من مقدمي الإحاطات الموقرين على عروضهم بشأن إسهام المنظمات الإقليمية في تعزيز التسوية السلمية للنزاعات والمنازعات من خلال تدابير بناء الثقة والحد من المخاطر بالتعاون مع الأمم المتحدة.

إن المنظمات الإقليمية، بوصفها ترتيبات إقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، مكلفة بدور حاسم في النهوض بالسلام والأمن وتعزيز منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وحل النزاعات من خلال مجموعة أدواتها الفريدة التي تضم الحوار والوساطة وتدابير بناء الثقة والأمن.

ويشكل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمرا أساسيا للتصدي للتحديات التي تواجه الأمن، مثل التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في مواجهة تعزيز القوة العسكرية المزعزع للاستقرار في انتهاك للتعهدات الملزمة قانونا في ميدان تحديد الأسلحة وإشراك المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة في النزاعات وارتكاب جرائم الكراهية لأسباب عرقية ودينية. وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها الإنسانية والأمنية وتداعياتها على حقوق الإنسان. ومن خلال تضخيم العنف وخطاب الكراهية والتعصب والتمييز، تشكل الجائحة تهديدا خطيرا لمكاسب بناء السلام، كما أنها تهدد بإعادة إشعال النزاعات أو إثارة نزاعات جديدة.

إننا نقدر أيما تقدير التعاون في سياق المنظمات الإقليمية، لا سيما في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تعزيز وتيسير الحوار والتعاون وتبادل أفضل الممارسات وبناء قدرات أقوى للتصدي بفعالية للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن.

واستنادا إلى مفهومها للأمن الشامل وغير القابل للتجزئة وما لديها من طائفة واسعة من التدابير العسكرية وغير العسكرية لبناء الثقة ومن آليات لتحديد الأسلحة والتحقق من ذلك ونهجها المصمم خصيصا للتعامل مع النزاعات عبر أشكال الوساطة المناسبة، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مدعوة إلى تعزيز السلام والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية والأوروبية الآسيوية.

وسنواصل أيضا دعم التفاعل والتبادل المنتظمين بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والإسهام فيهما، وذلك بهدف التصدي لطائفة واسعة من التهديدات والتحديات، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة الإرهاب الدولي، بما في ذلك مشكلة سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاع.

وبينما أدت دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي إلى تخفيف حدة التوتر في أنحاء كثيرة من العالم، فإن الأزمة العالمية الناجمة عن الجائحة قد جرى استغلالها في منطقتنا لإطلاق العنان للعنف والفظائع الجماعية والدمار. وكانت الحرب الواسعة النطاق المدبرة سلفا التي شنتها أذربيجان

في أيلول/سبتمبر 2020، بدعم مباشر من تركيا وتورط مقاتلين إرهابيين أجانب، أكبر تصعيد عسكري في خضم الجائحة.

لم يكن هناك نقص في إشارات الإنذار المبكر من هدف أذربيجان الطويل الأمد لحل الصراع بالقوة. فبدلا من الالتزام بحسن نية بعملية السلام تحت رعاية صيغة التفاوض المأذون بها دوليا للرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لجأت أذربيجان إلى حشد عسكري غير منضبط ودون هوادة وإلى مناورات عسكرية واسعة النطاق وغير معلنة بالاشتراك مع تركيا، منتهكة بذلك التزاماتها بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، وإلى تعزيز الكراهية ضد الأرمن وتمجيد مرتكبي جرائم الكراهية.

أخفقت أذربيجان باستمرار في احترام التزاماتها بموجب اتفاقي وقف إطلاق النار لعامي 1994 و 1995 مع ناغورني كاراباخ وأرمينيا، ورفضت مقترحات الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك بشأن الحد من المخاطر وتدابير بناء الثقة، وخاصة إنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار، وزيادة عدد المراقبين الدوليين وأنشطتهم، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية، بما في ذلك استخدام القناصة والجماعات التخريبية، ونقل المواقع إلى الأمام على طول خط التماس وحدود الدولة.

إننا نقدر الدعم المستمر من الأمم المتحدة للدور المركزي الذي يضطلع به الرئيسان المشاركان لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في معالجة عواقب العدوان على شعب أرتساخ.

ومن المهم أن تتم دعوة ومطالبة أذربيجان بالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والبيان الثلاثي الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وخاصة فيما يتعلق بالعودة الفورية وغير المشروطة لجميع أسرى الحرب والرهائن المدنيين والأشخاص المحتجزين.

إن المشاركة الموحدة للصيغة المأذون بها دوليا للرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أمر بالغ الأهمية للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع في ناغورني كاراباخ على أساس المبادئ والعناصر التي وُضعت على مر السنين، بما في ذلك المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب.

المرفق 26

بيان الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة، ميتشل فيفيلد

تشكر أستراليا فييت نام على قيادتها لعملية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، سواء في مجلس الأمن أو بوصفها الرئيس السابق لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2020. وتود أستراليا أن تؤكد على أهمية مواصلة وتعزيز المشاركة بين الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإقليمية التي تؤدي دورا رئيسيا في دعم النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

لقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا، وبكثافة، أهمية التعاون الدولي من خلال النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. إن تلك الأزمة المشتركة تذكرنا بأن العديد من المشاكل يتم حلها على أفضل وجه من خلال التعاون، أو لا يمكن في الحقيقة حلها إلا بذلك.

إن مؤسساتنا المتعددة الأطراف – العالمية والإقليمية – تتعرض لضغوط ناجمة عن تحولات في القوة العالمية، وعن الإرباك التكنولوجي وتحديات أمنية وصحية واقتصادية معقدة. وأستراليا ملتزمة بالعمل في المؤسسات المتعددة الأطراف ومعها لضمان ملاءمتها لهذا الغرض، وفعاليتها وانفتاحها وشفافيتها وخضوعها للمساءلة أمام الدول الأعضاء، ولتعزيز الحوار والتعاون اللذين يدعمان الضوابط والقواعد والمعايير التي يقوم عليها السلام والاستقرار والازدهار المشترك.

أستراليا هي من بلدان منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وجنوب شرق آسيا يقع على عتبة بابنا وفي قلب منطقة المحيطين الهندي والهادئ – استراتيجيا واقتصاديا ودبلوماسيا.

وعلى مدى أكثر من 50 عاما قامت رابطة آسيان والهيكل الإقليمي الذي تقوده بدور حاسم في تيسير الحوار بشأن التحديات الإقليمية الملحة، وفي تكوين عادات التعاون وتعزيز قواعد ومعايير السلوك والأسواق الحرة والمفتوحة التي تدعم وجود منطقة سلمية وشاملة للجميع ومرنة ومزدهرة. إن إبرام الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة بقيادة رابطة آسيان في عام 2020، وهو أكبر اتفاق للتجارة الحرة في العالم، سيدعم تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة يمكن التنبؤ بها لإنعاش التجارة والاستثمار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهو بمثابة مثال واحد فقط على قيادة الرابطة لدعم النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

إن أستراليا، بوصفها أقدم شريك في الحوار مع الرابطة منذ عام 1974 وشريكا استراتيجيا منذ عام 2014، تبقى ملتزمة بتعزيز الحوار وترسيخ التعاون العملي مع الرابطة. ونحن نرحب ترحيبا حارا بجهود الرابطة والأمم المتحدة لترسيخ التعاون وزيادة تعزيز النظام المتعدد الأطراف من خلال الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة، على النحو الذي عبر عنه قادة الرابطة والأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر القمة بين الرابطة والأمم المتحدة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ومن خلال الشراكة الاستراتيجية والتعاون العملي بين الرابطة وأستراليا وانخراط أستراليا النشط في منتديات إقليمية تقودها الرابطة، بما في ذلك مؤتمر قمة شرق آسيا بوصفه المنتدى الرئيسي في منطقتنا بقيادة زعمائنا لمناقشة التحديات الاستراتيجية، تقف أستراليا على أهبة الاستعداد لدعم التعاون المعزز بين الرابطة والأمم المتحدة.

وتقف أستراليا إلى جانب الرابطة وهي تقود الاستجابة الإقليمية للأزمة في ميانمار. إذ يساور أستراليا قلق شديد إزاء تدهور الحالة في ذلك البلد وهي تدين العنف الذي يُرتكب ضد شعبها. ونحن نرحب بخطط الرابطة لعقد اجتماع للقادة بشأن ميانمار هذا الأسبوع ونأمل أن يؤدي ذلك إلى نتيجة إيجابية لشعب ميانمار.

المرفق 27

بيان الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، ياشار علييف

أود في البداية أن أشيد بفييت نام لعقدها هذه المناقشة المفتوحة الهامة ولعرضها المذكرة المفاهيمية بشأن الموضوع (S/2021/297، المرفق).

لا تزال الشعوب في جميع أنحاء العالم تعاني من الحروب وعواقبها المدمرة، والتي كثيرا ما تتفاقم بسبب الأيديولوجيات العنصرية والتحريض على الكراهية العرقية والدينية ونشر الروايات التاريخية المزيفة. كما أن الأنشطة الإرهابية وما يتصل بها، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والجائحة الحالية لمرض فيروس كورونا، ومخاطر تغير المناخ، تزيد أيضا من تفاقم البيئة الأمنية الصعبة.

إن معظم الصراعات وحالات ما بعد الصراع هي إقليمية، والتعاون بين الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة هو أمر ضروري لتعزيز مقاصد ومبادئ المنظمة. في الوقت نفسه، وكما تشير المذكرة المفاهيمية، لم يتمكن عدد كبير من التدابير الوقائية من إظهار كامل إمكاناتها بسبب غياب الإرادة السياسية في مناسبات عديدة. وتتطلب كل حالة من الحالات تحليلا وتقييما محايدين وشاملين لمنع أو تخفيف مخاطر تجدد الصراعات والأزمات.

ومن ثم فإن أسباب فشل جهود السلام على الصعيد الإقليمي تشمل حالات الإساءة الواضحة لاستخدام المنظمات الإقليمية من جانب منتهكي القانون الدولي كدرع لتعزيز مكاسب عسكرية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تمتثل التنظيمات الإقليمية ودون الإقليمية المشاركة في عمليات تسوية النزاعات امتثالا صارما للمبادئ الراسخة للوساطة الفعالة، مثل احترام القانون الدولي والولايات المتفق عليها، وموافقة الأطراف المعنية، وحياد الوسطاء. ومن الواضح تماما أن الوساطة لا تتم في فراغ قانوني وأن الوسطاء ليس لديهم مطلق الحرية.

في نهاية عام 1991 وبداية عام 1992، شنت أرمينيا حربا شاملة ضد أذربيجان. ونتيجة لذلك تم احتلال جزء كبير من أراضي أذربيجان، وقُتل عشرات الآلاف من المدنيين، وتم تطهير جميع المناطق التي تم الاستيلاء عليها تطهيرا عرقيا لأكثر من 700 ألف أذربيجاني، ونُهبت مئات المدن والبلدات والقرى في بلدي وتمت تسويتها بالأرض.

وقد قام مجلس الأمن، في قراراته 822 (1993)، و 853 (1993)، و 874 (1993)، و 884 (1993)، بإدانة استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها، وأكد مجددا على احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها الوطنية، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة، وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة. وصدرت على نفس المنوال سلسلة من البيانات الرئاسية لمجلس الأمن التي اعتمدت بين عامي 1992 و 1995، والعديد من وثائق منظمات دولية أخرى ذات حجية.

وقد شكلت قرارات مجلس الأمن المذكورة آنفا كذلك أساس ولاية مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا – الذي صار فيما بعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – ورؤسائها المشاركين ووفرت الإطار لتسوية النزاع. ومن ثم، فإن الدول المشاركة، بما فيها أرمينيا وأذربيجان، من بين دول أخرى

– في قرارها الذي اعتمد في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود يومي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 1994 في بودابست،

"أكّدت ... التزامها بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ورحّبت بالدعم السياسي المقدم من مجلس الأمن إلى مساعي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الهادفة إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع" (A/73/835، المرفق الثاني، الصفحات 3-4).

بيد أن أرمينيا لم تنفذ المطالب الرئيسية لمجلس الأمن، بما في ذلك في المقام الأول انسحاب قوات الاحتلال من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، ولم تسفر جهود الوساطة التي بذلت في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن أي نتائج.

بل على العكس من ذلك، تجاهلت أرمينيا قرارات مجلس الأمن عمدا ولم تشارك قط بصورة صادقة في المفاوضات، بل وجهت بدلا عن ذلك كل جهودها لاستعمار الأراضي التي تم الاستيلاء عليها تحت غطاء وقف إطلاق النار وعملية السلام. وعلاوة على ذلك، اعتبرت قيادة أرمينيا العدوان على أذربيجان وأعلنته "نصرا مجيدا" وبجلت مجرمي الحرب والإرهابيين المدانين باعتبارهم أبطالا وطنيين وروجت علنا لأفكار التنافر العرقي الشائنة وحرضت الشباب والأجيال المقبلة على حروب وأعمال عنف جديدة.

ولم يؤد عدم وجود رد فعل دولي كاف على أعمال العدوان والأنشطة غير المشروعة التي ارتكبتها أرمينيا؛ ومحاولات الحفاظ على "توازن معقول" بدلا من تسمية الأشياء بمسمياتها؛ والمعايير المزدوجة والانتقائية الشائنة المطبقة فيما يتعلق بالتعهدات والالتزامات المعترف بها عالميا بموجب القانون الدولي، إلا إلى تشجيع أرمينيا على مواصلة التشبث بموقفها وأسهم في إحساسها بأنها مطلقة اليد.

وكان العمل العدواني الآخر الذي ارتكبته أرمينيا في 27 أيلول/سبتمبر 2020 نتيجة منطقية للإفلات من العقاب الذي ظلت تتمتع به منذ أكثر من 30 عاما. وحتى الأثر المدمر لجائحة فيروس مرض كورونا لم يمنع أرمينيا من القيام باستفزازات مسلحة. واستمرت الأعمال القتالية التي تلت ذلك 44 يوما.

ونتيجة للعملية المضادة التي نفذتها القوات المسلحة لأذربيجان ونجحت في إنجازها في سياق ممارسة الحق الأصيل في الدفاع عن النفس، تحررت مساحة 000 10 كيلومتر مربع تقريبا من أراضي أذربيجان، إلى جانب أكثر من 300 مدينة وبلدة وقرية في أذربيجان، من الاحتلال.

وقد وضع البيان الصادر عن رئيس جمهورية أذربيجان ورئيس وزراء جمهورية أرمينيا ورئيس الاتحاد الروسي، والموقع في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، حدا للنزاع المسلح الذي استمر قرابة ثلاثة عقود بين أرمينيا وأذربيجان وحدد معايير متفقا عليها لإقامة سلام دائم في المنطقة. وفي 11 كانون الثاني/يناير 2021 وقع قادة البلدان الثلاثة بيانا مشتركا آخر يهدف إلى تنفيذ عدد من الخطوات العملية لإزالة العقبات التي تعترض الروابط الاقتصادية وروابط النقل في المنطقة.

ويمهد الوضع الجديد الطريق أمام مئات الآلاف من المشردين قسرا للعودة إلى مناطقهم الأصلية بأمان وكرامة ولبناء السلام وتوطيد الاستقرار واستعادة التعايش السلمي. وتشمل أولوياتنا استصلاح الأراضي المتضررة من النزاع في أذربيجان وإعادة إعمارها وإعادة إدماجها وكفالة المساواة بين جميع سكانها، بمن فيهم السكان ذوو الأصل الأرمني، من دون تمييز من أي نوع في الإطار الدستوري لجمهورية أذربيجان.

وتتيح نهاية الحرب أيضـــا آفاقا حقيقية لتطبيع العلاقات بين دولتي أرمينيا وأذربيجان على أســـاس الاعتراف المتبادل واحترام كل منهما لســـيادة الآخر وســـلامته الإقليمية داخل حدودهما المعترف بها دوليا. وتتوقع أذربيجان أن يدعم المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ذات الصـلة، تلك الجهود الرامية إلى توطيد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

المرفق 28

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أهنئ جمهورية فييت نام الاشتراكية على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن تمنياتي لها بفترة رئاسة ناجحة جدا.

وأشكركم، السيد الرئيس، على هذا التباحث الذي يأتي في أوانه بشأن النهوض بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز بناء الثقة والحوار لمنع نشوب النزاعات وحلها. وهذه مسألة نرى أنها أساسية لتعزيز فعالية الأمم المتحدة ونطاق نشاطها، وهي تتجذر بقوة في نص وروح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ما زالت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تؤدي دورا فريدا في التسوية السلمية للمنازعات، وبالتالي تضطلع بدور رئيسي فيما يتعلق بالأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة والوساطة. وقد أثبتت في حالات كثيرة أنها تمتلك معرفة عميقة ورؤى فريدة وشبكات محلية قوية، وهي أمور بالغة الأهمية لبناء سلام دائم. وفي نفس الوقت، تحظى الأمم المتحدة بعضوية وشرعية عالميتين وخبرة طويلة وقدرة تشغيلية. وتمثل العلاقة التآزرية بين الجانبين أساسا طبيعيا للمضي قدما بعملية تحقيق الأهداف العالمية المشتركة المتمثلة في إيجاد عالم أكثر أمنا وسلاما للجميع.

وفي ذلك الصدد، لا بد من الاستفادة من الدروس المستقاة من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لبناء ترتيبات شراكة أكثر ابتكارا ومرونة من أي وقت مضى، تستفيد من نقاط قوة بعضها بعضا وتستفيد من المزايا النسبية وتعزز أوجه التكامل.

وفي هذا الصدد، يجب أن تضع إصلاحات الأمم المتحدة حدا للتقوقع والازدواجية وتشتت الجهود، فضلا عن ضمان مزيد من الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، في وقت يتعين فيه على المنظمة أن تتصدى لتحديات أمنية متعددة الأوجه. ومن المؤكد أن تحقيق هذه الأهداف داخل منظومة الأمم المتحدة سيؤدي إلى تحسين نطاق وفعالية التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وتولي مصر أهمية كبيرة لجميع الجهود الرامية إلى تعميق وتوسيع الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد أطلقت مصر، خلال رئاستها الأخيرة للاتحاد الأفريقي، "منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة" بوصفه منصة شاملة للجميع للتبادلات بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بهدف صياغة توصيات قابلة للتنفيذ لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وذلك من بين أمور أخرى.

واستضافت مصر في آذار/مارس الماضي النسخة الثانية من منتدى أسوان تحت شعار "صياغة واقع إفريقي جديد: نحو تعاف أقوى وإعادة بناء أفضل". وحضر المنتدى مسؤولون رفيعو المستوى في الأمم المتحدة وناقش المشاركون فيه الوسائل التي يمكن بها لأفريقيا أن تعيد رسم مسارها نحو تحقيق السلام والتنمية في مرحلة ما بعد مرض فيروس كورونا من خلال القيادة الحاسمة والحلول المبتكرة والشراكات القوية. كما أعاد المنتدى التأكيد على ضرورة التعجيل بتحول النموذج من إدارة الأزمات نحو تولي الجهات الوطنية المسؤولية عن الوقاية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر النُظمية ونقاط الضعف الهيكلية.

ونعتقد أن هذا النهج يهيئ منبرا متينا لتنمية قدرات المنظمات الإقليمية لزيادة كفاءتها في منع نشوب النزاعات الإقليمية وجعلها شركاء أكثر فعالية في التعاون مع الأمم المتحدة.

وقد أدرجت مصر، بصفتها رئيسة لجنة بناء السلام، بناء الشراكات بين أولوياتها. وتلتزم لجنة بناء السلام، برئاستنا، بمواصلة دعوة ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى تبادل وجهات نظرها وإثراء مداولاتها.

ولا يمكن المبالغة في دور لجنة بناء السلام. فلجنة بناء السلام، بدورها الاستشاري الفريد وقدراتها كحلقة وصل وفي مجال عقد الاجتماعات، في وضع جيد يمكنها من الجمع بين الشركاء داخل الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. وبذلك، تسهم اللجنة في تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية ضمان تحسين تنسيق واتساق الجهود من النواحي الاستراتيجية والسياساتية والتنفيذية من أجل تحقيق نتائج أفضل وأكثر فعالية واستدامة.

ورغم التقدم المحرز حتى الآن، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق تعاون هادف بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بمعالجة الفجوة في القدرات والموارد بين المؤسستين. ولا يزال الافتقار إلى التمويل والموارد الكافية يشكل تحديا حاسما أمام تحقيق الإمكانات الكاملة لذلك التعاون، الذي نلتزم به التزاما كاملا.

وفي الختام، أود أن أكرر شكرنا للرئاسة الفييتنامية على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة.

المرفق 29

بيان الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، تاي أتسكيسيلاسي أمدي

بادي ذي بدء، أود أن أهنئكم على تولي فييت نام رئاسة مجلس الأمن مؤخرا لهذا الشهر، وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلم والأمن الدوليين". ونشكر أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام السابق بان كي – مون وممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على إحاطاتهم الثاقبة.

إن لتعددية الأطراف والتعاون العالمي القوي أهمية كبيرة الآن أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق. وقد دمر وباء مرض فيروس كورونا مجتمعاتنا واقتصاداتنا. كما أظهرت بصورة واضحة ضعفنا الجماعي وترابطنا. والحاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تكتسي أهمية خاصة في القارة الأفريقية .

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام أنطونيو غوتيريش والمجلس على التزامهما المستمر بتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونأمل أن تبني مناقشتنا اليوم الزخم اللازم لترجمة التزاماتنا المعلنة إلى إجراءات ملموسة، بما في ذلك في سياق إعادة البناء بعد الجائحة لحماية واستدامة المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد ركزت المناقشات الأخيرة بشأن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى حد كبير على مسألة تمويل عمليات دعم السلام التي يجريها الاتحاد الأفريقي. والواقع أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لديهما قدرات متباينة لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. ولا يمكننا أن نحل بشكل مستدام النزاعات الكثيرة التي تشكل الجزء الأكبر من جدول أعمال المجلس إلا من خلال التكامل. وتحقيقا لهذه الغاية، تتقاسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي العبء عن طريق تعبئة الموارد لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. ولا يزال من المهم ترجمة التزاماتنا إلى إجراءات وضمان تمويل يمكن التنبؤ به ومرن ومستدام لعمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. ونحث المجلس على اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد.

بيد أنه من المهم بنفس القدر التأكيد على أن مسألة التمويل ليست سوى جانب واحد من جوانب الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبينما نواصل السعي إلى إيجاد حلول تمويلية مبتكرة، يجب علينا أيضا أن ننظر في المجموعة الكاملة من إمكانيات التعاون بين المنظمتين عبر نطاق الاستجابات الممكنة لدورة النزاع. ولمنظومة السلم والأمن الأفريقية خمس ركائز في مختلف مراحل إحلال السلام، بما في ذلك الوساطة والدبلوماسية الوقائية. ويمكن للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يبذلا المزيد من الجهود لتعزيز القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من أجل تعزيز تلك الأدوات.

وفي هذا الصدد، نحث على توثيق التعاون والحوار الاستراتيجي والشراكات وتبادل الآراء على مستوى العمل بصورة أكثر انتظاما من أجل تعزيز قدراتنا الدبلوماسية الوقائية. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتعزيز جهود الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وفي ذلك السياق، نلاحظ التقدم المستمر في الاجتماع التشاوري السنوي مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وكذلك في الزيارات الميدانية المشتركة لكبار المسؤولين، والتبادل المنتظم للمعلومات،

وتعزيز المشـــاورات بشـــأن الولايات وتجديد الولايات، وزيادة التعاون بين الأمانة العامة ومفوضـــية الاتحاد الأفريقي. وفي مواجهة التحديات، يجب أن نسـترشـد دائما بميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو الأطراف، في جملة أمور، إلى ”اللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية“ كخطوة أولى في تســوية المنازعات. وفي السـنوات الأخيرة، واعترافا بالمزايا النسـبية للاتحاد الأفريقي واحتراما لمبدأ الولاية الاحتياطية، أعرب المجلس عن تأييده للحلول الأفريقية للمشـاكل الأفريقية. ومن المهم أن تسـتخدم المزايا النسـبية للاتحاد الأفريقي على النحو الأمثل كوسـيلة أولى للتصـدي للنزاعات في أفريقيا. ولذلك، يجب على المجلس أن يسـعى دائما إلى ضمان عدم نسيان هذا الشعار النبيل وتحويله إلى مجرد شعار.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأقول بضع كلمات عن الحالة في بلدي.

أولا، أود أن أؤكد أن الحكومة الإثيوبية تتفهم مسـؤوليتها الأسـاسـية عن ضـمان سـلامة مواطنيها ورفاههم، على النحو الواجب عليها بموجب دسـتورها. ويجب أيضـا أن يكون واضـحا تماما أن من واجب الحكومة أن تحمي النظام الدسـتوري وإنفاذه. وكثيرا ما ينسـى أن إثيوبيا أجبرت على القيام بعملية لإنفاذ القانون بعد أن هوجمت وسُرحت قوات الدفاع الوطني لدينا .

ثانيا، تأخذ الحكومة الإثيوبية على محمل الجد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسـان والعنف الجنسي. وفي هذا الصدد، أنشئت فرقة عمل متعددة الوكالات ونشرت للتحقيق في هذه الادعاءات. وعلاوة على ذلك، وقعت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسـان اتفاقا مع مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان لإجراء تحقيقات مشـتركة من أجل ضـمان المسـاءلة وتقديم الجناة إلى العدالة. وسـيحاسـب المسـؤولون عن الانتهاكات إلى أقصـى حد يسـمح به القانون. ويجب أن ننتظر نتائج التحقيقات دون إصـدار حكم مسـبق، ويجب أن نمتنع عن إلقاء اللوم حتى ذلك الحين.

وإثيوبيا مصـممة على إعادة بناء المنطقة من خلال تلبية الاحتياجات الإنسـانية لشـعب تيغري، واسـتعادة الهياكل الأسـاسـية والخدمات، والأهم من ذلك، ردع العنف الجنسـي المرتبط بالنزاع وتقديم الدعم اللازم للضـحايا. وندعو المجتمع الدولي إلى حشـد قواه خلف الحكومة في جهودها الرامية إلى الاسـتجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة باستمرار في جميع أنحاء البلد عن طريق زيادة نطاق المساعدة من أجل تلبية احتياجات السكان المتضررين.

وقبل كل شـيء، نحث أعضـاء المجلس على احترام سـيادة إثيوبيا واسـتقلالها السـياسـي وسـلامتها الإقليمية ووحدتها. وفي مضـمون المناقشـة المفتوحة اليوم، نناشـد الجميع أن يعترفوا بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة إثيوبيا والقادة الإقليميون والمنظمات الإقليمية وأن يدعموا هذه الخطوات.

المرفق 30

بيان البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

نشكر رئاسة فييت نام على عقدها المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم.

تؤدي المنظمات الإقليمية دورا خاصا في منع نشوب النزاعات، والانتعاش بعد انتهاء النزاع، والتعمير والتنمية، لأنها مجهزة بشكل أفضل للتصدي للتحديات المحددة التي تشكلها السياقات الإقليمية ودون الإقليمية. ويمكن أن يكون تعزيز التنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة حجر الزاوية في بناء عالم يسوده السلام والأمن.

وفيما يتعلق بمنطقتنا، فإن تعميق التعاون العملي بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمر بالغ الأهمية. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر منظمة أمنية إقليمية في العالم بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لديها مجموعة أدوات مفيدة لأغراض الوقاية والإنذار المبكر.

كما أن دور مجلس أوروبا في رصد وتحديد الاحتياجات المتصلة بحماية حقوق الإنسان دور حاسم في السياق الإقليمي، لا سيما في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع التي يمكن أن يؤدي فيها خطر وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إلى تعريض الانتعاش وبناء السلام بعد انتهاء النزاع للخطر. وبناء على ذلك، فإننا نقدر تقديرا كبيرا التقارير الموحدة التي قدمها الأمين العام لمجلس أوروبا، وكذلك القرارات التي اتخذتها لجنة نواب الوزراء بشأن حالة الأمن وحقوق الإنسان في المناطق التي تحتلها روسيا في جورجيا.

إن سلوك روسيا العدواني تجاه جيرانها خلال العقود الثلاثة الماضية قد ألحق ضررا كبيرا بالبنية الأمنية في أوروبا. وما زال العدوان العسكري غير القانوني المستمر وما تلاه من احتلال لبعض مناطق جورجيا، فضلا عن احتلال وضم أجزاء لا تتجزأ من الأراضي الأوكرانية ذات السيادة، مدعاة للقلق بالنسبة للمجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، نشعر بقلق بالغ تزايد عدد انتهاكات وقف إطلاق النار التي ارتكبتها روسيا مؤخرا، بما في ذلك الحوادث التي وقعت في شرق أوكرانيا وأسفرت عن سقوط قتلى، والحشد العسكري غير المسبوق للقوات العسكرية الروسية على طول الحدود الشرقية لأوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم، أوكرانيا، المحتلة بصورة غير قانونية. إن رفض روسيا تقديم معلومات كافية عن هذه الأنشطة العسكرية غير العادية، كما هو مطلوب في الفصل الثالث من وثيقة فيينا، هو دليل آخر على تجاهل روسيا لالتزاماتها الدولية.

ويتجلى سلوك روسيا المدمر في المنطقة كذلك في إعاقتها لمنع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك عرقلة الأمن الدولي وآليات الرصد على الأرض. وبعد فترة وجيزة من العدوان العسكري الشامل على بلدي، سحبت روسيا دعمها لبعثة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عند نقطتي التفتيش الروسيتين غوكوفو ودونيتسك وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا - على الرغم من العمل القيم الذي قامت به البعثتان في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في تهيئة أرض خصبة لبناء الثقة بين المجتمعات التي مزقتها الصراعات.

وعلاوة على ذلك، رفضت روسيا أيضا السماح بالوصول إلى آليات الأمن الدولية المنشأة عملا باتفاق وقف إطلاق النار المبرم بوساطة الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008، أي بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الولاية التي أنشئت لرصد امتثال الطرفين للاتفاق على كامل

جورجيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا، فإن الاتحاد الروسي – الذي يمارس سيطرة فعلية على الأراضي المحتلة – يمنع البعثة من الوصول إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا.

وثمة مجال آخر تبدي فيه روسيا مقاومتها لحل النزاعات، وهو مناقشات جنيف الدولية – وهو شكل يشترك في رئاسته الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأطلق من أجل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين روسيا وجورجيا في 12 آب/أغسطس 2008. وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي بذلتها جورجيا والرئيسان المتشاركان ومنظمتاهما والولايات المتحدة على مدى السنوات الـ 13 الماضية، لم يحرز أي تقدم بسبب افتقار روسيا إلى الإرادة السياسية. وعلاوة على ذلك، تعمدت روسيا إعاقة إمكانية إحراز تقدم من خلال تسييس القضايا الإنسانية البحتة وعرقلة المناقشات المجدية.

وللأسف، لم يستخدم شكل مناقشات جنيف الدولية استخداما كاملا بعد، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في حل النزاعات. ورغم هذا السياق الكئيب، لا تزال جورجيا ملتزمة بتسوية النزاع سلميا وبتدابير بناء الثقة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أستخدم هذا المنبر الهام مرة أخرى لدعوة روسيا إلى وقف أعمالها العدوانية واستفزازاتها ضد بلدي والمنطقة ككل، والامتثال للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي – أولا وقبل كل شيء بالبدء في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بوساطة الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال زيادة الضغط الدولي على روسيا.

المرفق 31

بيان نائبة الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة، كارولين أوبونغ - نتيري

تنضم غانا إلى الدول الأعضاء الأخرى في تهنئة فييت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونرحب أيضا بموضوع هذه المناقشة، ونحن مقتنعون بأن التركيز على موضوع "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز بناء الثقة والحوار في منع نشوب النزاعات وحلها" مناسب وسيسهم في تعزيز عزم المجتمع الدولي على التصدي لتحديات حفظ السلام.

وغانا، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي تفخر بتقاليدها العريقة في حفظ السلام الإقليمي للأمم المتحدة منذ عام 1960 وحتى الآن، تقدر التعاون والشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي لتحديات حفظ السلام.

ونسلم بالتقدم المحرز حتى الآن لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام وحفظ السلام، ككل، من خلال مختلف الإصلاحات والمبادرات. ومع ذلك، ما زلنا نواجه تحديات التهديدات القائمة والناشئة، بما في ذلك النزاعات المعقدة والممتدة والإرهاب والجريمة السيبرانية وتغير المناخ. وهناك الكثير مما ينبغي عمله في ضوء التصعيد الأخير للتوترات والنزاعات في العديد من مناطق العالم، بما في ذلك منطقة الساحل. كما أدى وباء فيروس كورونا إلى تفاقم الحالة الإنسانية في مناطق النزاع وزاد من المصاعب التي يواجهها حفظة السلام.

وغانا يساورها القلق إزاء الخسائر الأخيرة في صفوف حفظة السلام في مختلف مناطق الصراع، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وينبغي أن تكون الخسائر المؤسفة في الأرواح بين حفظة السلام لدينا بمثابة تذكرة صارخة بأهمية الاستثمار في عمليات السلام وتعميق التعاون والشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل حماية حفظة السلام لدينا. وتشيد غانا بحفظة السلام الشجعان الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم. وقلوبنا أيضا مع كل الذين يضحون بحياتهم، وسط هذه التهديدات، لإنقاذ حياة الآخرين.

والنزاعات تدار على نحو أفضل عندما يُفهم سياقها المحدد. لذلك، كان من رأينا المعتبر أن للمنظمات الإقليمية دورا حاسما تؤديه في ترجمة التوجيه العام للأمم المتحدة إلى سياقاتها الإقليمية المحددة بغية ضمان الحل السلمي للنزاعات. وبالتالي، نود أن نشدد على أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي لتحديات حفظ السلام. ولا يزال تعزيز التعاون في الشراكة الحالية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر، أمرا بالغ الأهمية. وهذه الشراكات أساسية لنجاح تنفيذ ولايات حفظ السلام.

كما نلاحظ مع التقدير البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/PRST/2020/11)، الذي يرسخ أهمية "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين". ويعترف البيان بجهود الدول الأفريقية الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية، بدعم قيِّم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ولا سيما من

خلال نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد، ومجموعة الخمسة للقوة المشتركة لمنطقة الساحل، فضلا عن عمليتي نواكشوط وجيبوتي.

وعلاوة على ذلك، نؤيد الرأي القائل بأن تصـميم الاتحاد الأفريقي على تخليص القارة من النزاعات يمكن تحقيقه إذا استمر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضـلا عن المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في القارة. ونسـلم بدعم الدول الأعضـاء في المنظمتين ونرحب به، مما أسـهم في تحقيق مكاسـب كبيرة في إيجاد حلول مسـتدامة للنزاعات في أفريقيا، وفي تحريك القارة على طريق تحقيق الأهداف في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فضلا عن خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

ومع التسـليم بالتقدم المتواضـع المحرز في عمليات حفظ السـلام، نلاحظ أيضـاً بقلق تصـاعد التوترات في بعض مناطق النزاع في الآونة الأخيرة، وهو ما يمكن أن يعزى جزئياً إلى غياب الإرادة السياسية فيما بين الأطراف الفاعلة. ومما لا شـك فيه أن أحد العناصـر الحاسـمة في التعاون الفعال والشـراكات في مجال حفظ السـلام هو أولوية السـياسـة. ولذلك، فإننا نعترف بالتقدم المحرز في حفظ السـلام بعد إطلاق الأمين العام لمبادرة العمل من أجل حفظ السـلام في عام 2018، ونرحب أيضـا بإطلاق المبادرة المعززة من أجل حفظ السلام في آذار/مارس 2021، لزيادة البناء على التقدم المحرز.

ونؤيد الأولويات المحددة في مبادرة العمل من أجل حفظ السـلام، بما في ذلك كفالة الاتسـاق الجماعي وراء الاستراتيجية السياسية، وكفالة القدرات والعقليات الصحيحة لحفظة السلام، وتحقيق المساءلة لحفظة السـلام. إن تعاون ودعم الدول الأعضـاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بالأولويات الجديدة سـيزيد من التعجيل بالتقدم في تحقيق جميع المجالات المواضـيعية الثمانية لإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة.

وثمة عامل حاسـم آخر في الحل السـلمي للنزاعات، وهو تعزيز تدابير بناء الثقة والحوار بين الأطراف المتنازعة. وتشـمل تدابير بناء الثقة اتفاقات بين الأطراف بخصـوص تبادل المعلومات والتحقق من الأنشطة العسكرية والثقافية والسياسية فيما يتعلق بالنزاع. ويتيح هذا النوع من الآليات فرصة لتخفيف الخوف والقلق والشـك بين الأطراف المتنـازعة، وهو أمر حاسـم لتعميق التعاون والشـراكات من أجل الحل السلمي للنزاعات.

وفي حين ندعو إلى تجديد الالتزامات بتدابير بناء الثقة بجميع أشـكالها، نعتقد أنه لا ينبغي تجاهل الجانب السـياسـي لتدابير بناء الثقة في النظام السـياسـي من خلال تدابير مثل تقاسـم السـلطة والإصـلاح الانتخابي ولا مركزية السـلطة. وهي تعزز الإدماج وتتيح التبادل السـياسـي والتعلم بين أطراف النزاع، مما يسهم في الحل السلمي للنزاعات.

أما على الصـعيد دون الإقليمي، فتواصـل غانا، بصـفتها الرئيس الحالي للجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، التعاون وقيادة التدخلات لتحقيق الاسـتقرار في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك دورنا في إنشـاء الحكومة الانتقالية في مالي، التي جلبت إلى البلد مسـتوى ملموسـاً من الأحوال الطبيعية. إن دور الوسـاطة الذي قام به فخامة الرئيس نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو، بدعم من رؤسـاء دول آخرين، خلال الأزمات السـياسـية في المنطقة دون الإقليمية يشـكل مثالاً لما يمكن أن تفعله القيادة والتعاون والشـراكة بين أصحاب المصلحة في حل الأزمات الإقليمية من أجل الصالح العام للمنطقة دون الإقليمية والقارة ككل.

واستشرافاً للمستقبل، ترحب غانا بالدعوة إلى النظر في إجراء حوار مع مسؤولي إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعين للأمم المتحدة ورؤساء مختلف المنظمات الإقليمية لمناقشة سبل بناء التآزر بين هياكل الوساطة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وسيسمح ذلك بتبادل الأفكار فيما يتعلق بمختلف الأساليب الإقليمية، بما في ذلك نهج بناء الثقة الذي تتبعه الرابطة في حل النزاعات وتلك التي يشجعها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر.

إن شمول الجميع ضروري لتعميق التعاون والشراكات. وفي هذا الصدد، نؤيد الإدماج الكامل للنساء والمنظورات الجنسانية في جميع جهود السلام والأمن. ولذلك، نشجع الدول الأعضاء على زيادة نشر الموظفات في عمليات السلام للمساعدة في حل النزاعات سلمياً وإعطاء معنى للقرارين التاريخيين بشأن تمكين المرأة، وهما القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن وإعلان ومنهاج عمل بيجين.

وفي الختام، تثني غانا على فييت نام لتنظيمها مناقشة بشأن هذا الموضوع الهام جداً. ونؤكد للرئاسة الفييتنامية للمجلس والمجتمع الدولي التزامنا كرئيس حالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمواصلة تعزيز ودعم المبادرات والجهود الرامية إلى تعميق التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمجموعات الإقليمية الأخرى. إنها بالفعل أضمن طريقة لتحقيق حل سلمي للنزاعات والتحديات العالمية الأخرى في عصرنا.

المرفق 32

بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

تود غواتيمالا أن تشكر وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية بصفته رئيساً لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل 2021 على الدعوة إلى عقد المناقشة المفتوحة رفيعة المستوى اليوم عن طريق التداول بالفيديو عن بعد. ونود أيضاً أن نشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لإبراز الفقرة 3 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، التي مهدت الطريق للحوار والتسوية السلمية للمنازعات وأثرت على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية منذ ذلك الحين. وترى غواتيمالا أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر حاسم لمنع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتكرارها. وقد وفرت المحافل العالمية والإقليمية منابر هامة لتنسيق الاستجابات الدولية للتهديدات التي يتعرض لها السلام والاستقرار.

وأظهرت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن لديها تفهماً أكبر للحالات على أرض الواقع، وبالتالي قد ينظر إليها على أنها وسطاء ومنظمو اجتماعات أكثر شرعية، نظرا لأن الجهات الفاعلة المحلية من المرجح أن يكون لديها التزام أقوى بالتوصل إلى اتفاقات وتنفيذ نتائجها من ذلك لدى الجهات الفاعلة البعيدة. وتسهم هذه المنظمات أيضا في التحليل المشترك والتخطيط الاستراتيجي الفعال للاضطلاع ببعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، مما يتيح تعزيز الاتساق بين استراتيجياتها السياسية، وتحسين التنسيق في بناء السلام، وكفالة اتساق هذه الجهود وتكاملها.

وتقدر غواتيمالا أيما تقدير الدور الذي تؤديه تدابير بناء الثقة، التي تعتبر أساسية للتعايش السلمي والتعاون فيما بين الدول. ولهذا السبب، وقعت غواتيمالا في 7 أيلول/سبتمبر 2005، تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية، الاتفاق المتعلق بإطار للمفاوضات وتدابير بناء الثقة بين بليز وغواتيمالا. وساهم هذا الاتفاق، من خلال اتفاق خاص، في أن تعرض غواتيمالا وبليز القضية المتعلقة بمطالبة غواتيمالا الإقليمية والجزرية والبحرية أمام محكمة العدل الدولية في 7 حزيران/يونيه 2019.

قبل ثلاثين عاماً، أنشئت منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى بهدف أساسي هو تحقيق منطقة للسلام والحرية والديمقراطية والتنمية، وساعدت، بدعم من الأمم المتحدة، عملية التهدئة وإرساء الديمقراطية في منطقتنا وتتبع الطريق نحو التنمية المستدامة. ومن خلال معاهدتها الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، تفكر أيضاً في وضع برنامج دائم لتدابير بناء الثقة لدول المنطقة.

وخلال النصف الثاني من عام 2021، ستتولى غواتيمالا الرئاسة المؤقتة للمنظومة، التي ستتزامن مع الاحتفال بالذكرى المئوية الثانية لاستقلال أمريكا الوسطى، وهو معلم تاريخي انبثقت منه بلداننا الحديثة والحرة والديمقراطية وذات السيادة. وستكون فرصة لتكثيف جهودنا الرامية إلى الاندماج، ولذلك ستكون فرصة لتعزيز قدرتنا على التصدي لتحديات هذه الأوقات الصعبة.

المرفق 33

بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد كوبا

أود أن أشكر فييت نام على تنظيمها جلسة اليوم. ونشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

إن جلسة اليوم تتيح لنا الفرصة لفهم الممارسات المستخدمة في مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعلمها على نحو أفضل لتعزيز بناء الثقة والحوار. وتعتبر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لبنات بناء هامة للسلام والأمن والتنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. عليه، تعطي إندونيسيا أهمية كبيرة للدور الحاسم الذي تؤديه رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ضمان صون السلام والاستقرار في منطقتنا. وبالتالي أود التأكيد على ثلاث نقاط ذات صلة بهذا الشأن.

أولا، فيما يتعلق بالمساهمة الجماعية للرابطة في صون السلام والأمن، لقد اضطلعت الرابطة بدور لا جدال فيه في منع تحوُّل أي من الحالات الناشئة في منطقتنا إلى نزاع. ورسخت الرابطة ثقافة الحوار وبناء توافق الآراء كوسيلة للحد من انعدام الثقة والحفاظ على السلام والاستقرار. ويجري تعزيز صون السلام والأمن، فضلا عن التعاون في التصدي للتحديات التقليدية وغير التقليدية من خلال عدة آليات تقودها الرابطة.

وتلتزم الرابطة أيضا بحل النزاعات الإقليمية والبحرية سلميا وفقا للقانون الدولي. ويسمى هذا ”طريق رابطة أمم جنوب شرق آسيا“. ولذلك نعتقد أنه يمكن تعلم الكثير من الرابطة وأنها ستكون قادرة على التكيف مع التحديات الجديدة عن طريق تعزيز الحوار بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى.

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز الشراكات وطريق رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبسبب زيادة ترابط عالمنا، فإن الشراكة بين بلدان المنطقة المعنية والبلدان خارجها أمر حيوي. وفي هذا الصدد، يسرني أن أذكر أن الشراكة بين الرابطة والأمم المتحدة لا تشمل الركيزة السياسية فحسب، بل تشمل أيضا الركائز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأتطلع إلى تعزيز الشراكة بين الرابطة والأمم المتحدة في مختلف المسائل المتعلقة بالمصالح المشتركة.

ونسعى إلى إشراك بلدان خارج منطقتنا للتعاون مع الرابطة لدعم مساهمتها في صون السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. ويسرنا أيضا انضمام الدول إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، بوصفها مدونة لقواعد السلوك في إدارة العلاقات بين الدول في المنطقة.

وتعطي إندونيسيا أيضا أهمية كبيرة للتنفيذ الفعال لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وخطة عملها، على النحو المبين في رؤية الرابطة لعام 2025. ويدل اعتماد توقعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، بمبادرة من إندونيسيا على تصميمنا على ضمان وحدة الرابطة ومركزيتها وقيادتها في الهيكل الإقليمي المتطور.

ثالثا، فيما يتعلق بالحاجة إلى نهج شامل وبناء واستراتيجي، يشدد الإعلان الثالث لتوافق رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي اعتمد في عام 2011 والمعروف باسم توافق بالي الثالث، على أن الرابطة تُعدُّ جزءا لا يتجزأ من المجتمع الدولي الذي يسعى إلى الاستجابة للمسائل العالمية الرئيسية ذات الاهتمام والمصالح المشتركة. بيد أن بناء هويتنا الاجتماعية الثقافية كمنطقة ليس عملية فورية. ويتطلب تنفيذ هذه الرؤية من البلدان داخل المنطقة وخارجها أن تعمل معا على المسائل المعقدة والحساسة.

وتراقب الرابطة الحالة في ميانمار بقلق بالغ. وتواصـــل الرابطة التزامها وبذل قصـــارى جهودها للمســـاعدة في إيجاد حل ومســـاعدة ميانمار بطريقة إيجابية ســـلمية وبناءة، وفقا لميثاق الرابطة وميثاق الأمم المتحدة.

ومن المهم أن تعمل الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والمجتمع الدولي في تآزر مع الرابطة لإيجاد حلول عن طريق تهيئة الظروف المواتية لجميع الأطراف لبدء الاتصالات والحوار والمصالحة. وعلى مر الســـنين أثبتت الرابطة قدرتها على تحقيق الســـلام والازدهار والتضـــامن في منطقتها وعلى الصعيد العالمي.

ونتوخى دورا أكبر في تبادل طريق الرابطة لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك. فنحن جزء من المجتمع العالمي. وســنواصــل بوصــفنا أعضــاء مســؤولين في المجتمع العالمي الإســهام في إيجاد حلول للتحديات العالمية.

المرفق 34

بيان مكتب المراقب الدائم للمنظمة الدولية للفرنكوفونية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

على النحو المكرس في ميثاق منظمة الفرنكوفونية، عهدت الدول والحكومات الأعضـــاء فيها إلى المنظمة بمهمة المساعدة في "إرساء الديمقراطية ومنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، فضلا عن دعم سيادة القانون وحقوق الإنسان".

وينفذ هذا الإجراء الذي يهدف إلى منع الأزمات والنزاعات في بلدان العالم الناطق بالفرنســـية والاستجابة لها بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين، وفي مقدمتهم الأمم المتحدة.

وتم تسليط الضوء على مساهمة المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين في أول مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية التي عقدت في 8 أيلول/سبتمبر 2020 تحت رئاســـة النيجر لمجلس الأمن (انظر S/2020/893). وأكدت الإحاطة الافتتاحية التي قدمتها سعادة السيدة لويز موشيكيوابو، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، النقاط التالية.

إن المنظمة الدولية منظمة إقليمية بالمعنى الوارد في الفصـــل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ولكنها في الواقع عابرة للحدود الوطنية لأنها تجمع بين 88 دولة وحكومة في القارات الخمس. وأصـــبحت منظمتنا بوتقة للتنوع الثقافي وجعلت من التعاون والتضـــامن مبادئ توجيهية لعملها لا ســـيما في المجالين السياسي والدبلوماسي.

وتتمتع المنظمة بموارد محددة: معرفة الســياقات الاجتماعية والثقافية والســياســية للبلدان الناطقة بالفرنســية، وروابط الثقة الراســخة مع الجهات الفاعلة المحلية، وشــبكات الخبرة المتنوعة التي تمكنها من التدخل السريع وتلبية الاحتياجات بأقصى قدر ممكن.

وفي سياق المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في 8 أيلول/سبتمبر 2020، دعت الأمينة العامة للمنظمة الجميع إلى المشــاركة لضــمان المراعاة الكاملة للتنوع الثقافي واللغوي بوصــفه قيمة أســاسـية للنظام المتعدد الأطراف. عليه، وفي ســياق المناقشـــة العامة الرفيعة المســتوى التي تجري اليوم، يشــرف المنظمة أن تشاطر الأفكار والأولويات التالية كمساهمة في التفكير في سبل ووسائل تعزيز الثقة والحوار بما يجعل الدبلوماسية الوقائية أكثر فعالية.

وينبغي إعادة التأكيد على أهمية المســـائل اللغوية والثقافية في العمل الدولي دعما لمنع الأزمات والنزاعات وحلها سلميا. وتعتمد حيوية وفعالية تعددية الأطراف على قدرتها على السماح بإجراء حوار حقيقي بين الدول. ويعتبر تعدد اللغات من صــميم تعددية الأطراف الفعالة لأنه يسـمح بمراعاة مختلف الخصــائص والخبرات الإنســانية التي هي الأســاس لتقدير ثراء النظام المتعدد الأطراف. ومن الضــروري الحفاظ على التوازن والكرامة والمساواة للجميع. ولذلك فإن الهيئات الدولية مكرسة أساسا للحوار والتفاوض.

إن التمثيل الجغرافي واللغوي الجيد وكذلك المســاواة بين المرأة والرجل، شــرطان أســاســيا للثقة في الإجراءات المتعددة الأطراف. وهما شــرطان للإجراءات الدولية التي تفهمها وتقبلها تماما البلدان المضــيفة، وكذلك السكان المحليون والمجتمعات المدنية.

فاللغات أداة أساسية لتقريب العمل الدولي من الناس. ولها تأثير على جوهر الأمور والسياسات العامة، فضلا عن أنها شرط مسبق لتولي الالتزامات الدولية على الصعيد الوطني.

ويجب إدماج جهود منع نشوب الأزمات وإدارتها في الديناميات الجماعية والتكميلية لزيادة الكفاءة. وينبغي تعميق فهم مواطن القوة في عمل كل منظمة دولية وإقليمية، وينبغي إقامة شراكات بين المنظمات. فالوعي بالخصائص المحددة والقيمة المضافة لكل منظمة دولية وإقليمية يشكل عنصراً رئيسياً لتعميق الشراكات بين المنظمات ولعمل دولي فعال في منع نشوب الأزمات والنزاعات وحلها.

ويتسق النهج المنسق الذي يدعو إليه العالم الناطق بالفرنسية اتساقاً تاماً مع تطوير تعددية الأطراف الشبكية التي دعا إليها الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى أساس هذه القيم تحديداً، يقوم الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية بإجراءات دبلوماسية وقائية، إما مباشرة أو عن طريق نشر ممثلين ومبعوثين خاصين، لمنع تصعيد التوترات وتيسير الحوار بين الأطراف.

إن المنظمة الدولية للفرانكوفونية تشارك لهذا السبب في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عدة سنوات من أجل المساهمة، إلى جانب شركائها دون الإقليميين والإقليميين والدوليين، في دعم عملية السلام منذ عام 2012. وهذا الالتزام مستمر ويجري تعزيزه في شكل دعم دولي لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في بانغي في 6 شباط/فبراير 2019.

وبهذه الروح أيضاً، بادر الأمين العام للمنظمة بإشراك رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للكومنولث في جهود البلدان الناطقة بالفرنسية لتعزيز التسوية السلمية للأزمة في منطقتي شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون. ولذلك قام القادة الثلاثة بزيارة مشتركة إلى الكاميرون في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لتشجيع الزخم المستمر للحوار الذي بدأته السلطات الكاميرونية من خلال الحوار الوطني الرئيسي من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر 2019 ودعم شركائهم الكاميرونيين. ولا تزال تلك الجهود المتضافرة مستمرة، إلى جانب الأمم المتحدة.

ومنذ عام 2019، يشارك العالم الناطق بالفرنسية أيضاً في البحث عن سبل لدعم هايتي في التغلب على الأزمة المتعددة الأبعاد التي تؤثر على ذلك العضو المؤسس في المنظمة الدولية للفرانكوفونية. وقد اجتمعت بعثة لتقصي الحقائق والاتصال، أرسلها الأمين العام في بداية آذار/مارس، بجميع الجهات المعنية الهايتية للدعوة إلى إجراء حوار بناء بهدف تنظيم الانتخابات المقبلة.

وأخيراً، يعمل العالم الناطق بالفرنسية أيضاً إلى جانب مالي لدعم العملية الانتقالية الجارية. وعين الأمين العام مبعوثاً خاصاً لرصد الحالة في البلد. وتعمل المنظمة بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين في الميدان – الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

وعلى نطاق أوسع في منطقة الساحل، ركزت المنظمة جهودها على التعاون الوثيق مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مجالات الحكم والاستقرار ومكافحة نزعة التطرف والتطرف العنيف. تشمل هذه الشراكة إنشاء محطة إذاعية للشباب في منطقة الساحل في عام 2021 ستبث للشباب في بلدان المجموعة الخمسة لتعزيز المواطنة ومشاركة الشباب في النقاش العام.

وفيما يتعلق بدعم العمليات الديمقراطية للدول من خلال الاستفادة من إمكانات التعاون المحلي، يقدم الصندوق دعماً هيكلياً لمؤسسات دوله الأعضاء التي تعزز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد.

وهو يعزز التعاون المحلي، بالاعتماد على مجموعة من الخبراء الناطقين بالفرنسية، تعززت على وجه الخصوص من خلال شبكاتها المؤسسية.

وهذا نظام فريد يجمع بين الهيئات القضائية والتنظيمية وهيئات الوساطة، فضلاً عن منظمات تعزيز وحماية حقوق الإنسان. والهدف من ذلك هو تمكين المنظمة من الاستفادة بشكل دائم من مجموعة كبيرة من المهارات والخبرات التي يمكن إتاحتها بسرعة للدول الأعضاء بروح من تبادل الممارسات الجيدة. يساعد هذا العمل الموضوعي على تعزيز الأطر المؤسسية الضرورية للتنمية الديمقراطية.

كما تشارك المنظمة مشاركة كبيرة في دعم العمليات الانتخابية في العالم الناطق بالفرنسية. تولد المواعيد النهائية للانتخابات، في العديد من الدول الأعضاء، توترات يمكن أن تؤدي إلى أزمات سياسية كبرى. ولذلك وضعت المنظمة الدولية للفرانكوفونية برنامجاً مخصصاً للدعم والتعزيز البنيوي لقدرات الجهات الفاعلة المشاركة في التحضير للانتخابات وإجرائها – وهي اللجان الانتخابية، والمحاكم الدستورية، والسلطات الناظمة لوسائط الإعلام، والجهات الفاعلة السياسية، والمجتمع المدني. وتسعى جهود المنظمة إلى تعزيز قدرات تلك الجهات الفاعلة على إدارة المراحل الرئيسية للعمليات الانتخابية، مثل تجميع السجلات الانتخابية والإبلاغ عن النتائج والمنازعات الانتخابية، مما يسهم في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

المرفق 35

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

إن لصون السلم والأمن الدوليين مكانة بارزة في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعلق بدوره أهمية كبيرة على منع الأخطار التي تهدد السلام والتسوية السلمية للنزاعات الدولية. ورغم أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فإن دور "الترتيبات أو الوكالات الإقليمية" في معالجة هذه المسائل، بموجب الفصل الثامن من الميثاق، هو أيضاً دور مخصص.

وينبغي بالتالي مراعاة استخدام قدرة المنظمات الإقليمية في منع نشوب المنازعات والنزاعات الدولية وحلها سلمياً، مع مراعاة التهديدات المتزايدة للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وفي رأينا، لا يمكن للمجلس أن يتجاهل إمكانات الترتيبات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها، ولا يمكن أن تحل هذه الترتيبات محل المجلس. ولذلك يجب اعتبار اللجوء إلى المنظمات الإقليمية وسيلة فرعية ومتكاملة لمجلس الأمن في أداء واجباته القائمة على الميثاق.

وبينما يمكننا أن نذكّر بالدور المثالي الذي تؤديه بعض المنظمات الإقليمية في بناء الثقة وتشجيع الحوار ومنع نشوب المنازعات الدولية أو تسويتها على الصعيد الإقليمي، فمن الواضح تماماً أن نجاح هذه الجهود يتوقف إلى حد كبير، في جملة أمور، على القدرات التقنية والمهنية والقانونية والسياسية الفعلية للوكالات الإقليمية المعنية. وبالمثل، فإن استقلالية المنظمة الإقليمية المعنية وحيادها ومهنيتها ونهجها القائم على القواعد هي أيضاً مفتاح لنجاح وفعالية جهودها الرامية إلى تعزيز الثقة والحوار الإقليميين.

وبناء على ذلك، يجب على جميع الترتيبات أو الوكالات الإقليمية التي تعتزم الاضطلاع بأنشطة مصرح بها بموجب الفصل الثامن من الميثاق أن تتصرف بتوافق كامل مع الميثاق، وأن تلتزم بدقة بمبدأ الشفافية وأن تتجنب بجدية التسييس والنهج الانتقائية. ويجب التأكيد أيضاً على أنه لا يمكن الاضطلاع بالأنشطة المأذون بها بموجب الفصل الثامن، وفقاً للفقرة 2 من المادة 52 من الميثاق، إلا فيما يتعلق بأعضاء الترتيبات أو الوكالات الإقليمية المعنية وبموافقة صريحة، بطبيعة الحال، من الأعضاء المعنيين.

وعلاوة على ذلك، يجب ألا يُساء استخدام هذه الترتيبات من جانب الأعضاء الذين يسعون إلى فرض إرادتهم على بلدان المنطقة المعنية – سواء الأعضاء أو غير الأعضاء في الوكالة الإقليمية المعنية. فذلك من شأنه أن يؤدي إلى انعدام الثقة، من الناحية العملية، بدلاً من بناء الثقة. وعلى نفس المنوال، وكما تنص الفقرة 1 من المادة 53 من الميثاق: "[أما] التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس".

وبالإضافة إلى المنظمات الإقليمية، فإن لفرادى البلدان الإقليمية أيضاً دورا هاما في بدء الحوار الإقليمي، وبناء الثقة، وتسوية المنازعات، ومنع نشوب النزاعات وحلها. وهذا أمر بالغ الأهمية في منطقة مضطربة مثل الخليج الفارسي، حيث لا توجد منظمة إقليمية تضمّ جميع بلدان المنطقة.

وفي هذا السياق، اقترح رئيس جمهورية إيران الإسلامية خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، مبادرة هرمز للسلام، المعروفة باسم تحالف الأمل، والتي تهدف إلى إطلاق حوار حقيقي داخل المنطقة، بمشاركة نشطة وبناءة من جميع بلدان المنطقة، على أساس الاحترام المتبادل، والشمولية، والالتزام بالمبادئ المشتركة، مثل الحوار، والاحترام المتبادل، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود

الدولية، والتسوية السلمية لجميع النزاعات، ورفض التهديد باستخدام القوة واستخدامها، وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى، ورفض الائتلافات والتحالفات ضد الدول الأخرى وعدم المشاركة فيها.

ويمكن لهذه المبادرة، التي لقيت حتى الآن ردود فعل إيجابية من عدد من بلدان المنطقة، أن تهيئ بالفعل مكانا مناسبا لجميع دول منطقة الخليج الفارسي للعمل معا من أجل إقامة منطقة أكثر أمانا واستقرارا وازدهارا. وجمهورية إيران الإسلامية على استعداد للمشاركة بشكل كامل في حوار مع بلدان المنطقة والأمم المتحدة، في سياق القرار 598 (1987)، لمناقشة جميع جوانب مبادرة تحالف الأمل.

المرفق 36

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تؤيد إيطاليا بيان الاتحاد الأوروبي (المرفق 21).

وتشكر إيطاليا حكومة فييت نام على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. إن مضاعفة جهود منع نشوب النزاعات في الأوقات العصيبة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا تتطلب التركيز على المزايا النسبية التي تجعل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أكثر استعدادا لتفعيل آليات الإنذار المبكر وتعزيز تدابير بناء الثقة والحوار.

وتعتقد إيطاليا اعتقادا قويا بأن بناء شـــراكات قوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أمر أساسي لإقامة هيكل سلام يتسم بالفعالية والكفاءة. وتكتســي الشـراكات مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصــادية الإقليمية الأفريقية أهمية حاسـمة بصـفة خاصــة، حيث إن الأزمات في القارة الأفريقية لا تزال تمثل أغلبية القضــايا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وما برحت إيطاليا تؤكد باســتمرار على أهمية مواصـــلة تعزيز الصـــلة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على أســاس الاحترام المتبادل، والقيم المشــتركة، والمزايا النســبية. ويتطلب إيجاد حلول مســتدامة وطويلة الأجل تعزيز الملكية الأفريقية لزمام الأمور. وهذا هو السبب في أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تسـاعد على جعل منظومة الســلم والأمن الأفريقية أقوى. وتجدر الإشـــارة إلى أن إيطاليا ملتزمة التزاما كاملا بدعم منظومة السلم والأمن من خلال برامج المساعدة المالية والتدريب وبناء القدرات.

وفي هذا الصــدد، من المهم أيضـــا التذكير بأن إيطاليا لا تزال تؤيد اســتخدام الاشــتراكات المقررة للأمم المتحدة لعمليات الســلام التي تقودها أفريقيا، شــريطة اســتيفاء المعايير المناســبة فيما يتعلق بتأهب القوات، والتدريب، والمعدات، والشفافية المالية، والامتثال لحقوق الإنسان، والسلوك، والانضباط.

وفي هذا السياق، ينبغي معالجة مسـألة وجود أفريقيا في مؤسسـات الأمم المتحدة. لقد حان الوقت لإنهاء الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا في مجلس الأمن. وبوصــفها عضــوا في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، تقر إيطاليا بأسـاس المطلب الأفريقي لتحسـين تمثيلها في مجلس الأمن بعد إصــلاحه، وترغب في تعزيز التعاون مع البلدان الأفريقية بشـأن المسـألة الهامة المتمثلة في إصــلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية وفعالية وخضوعا للمساءلة.

وفي حين تؤيد إيطاليا تأييدا كاملا تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فإنها تود أيضـــا أن تؤكد على أهمية التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، الذي أثبت بالفعل فعاليته البالغة على أرض الواقع. وينبغي زيادة تعميق ذلك التعاون الثلاثي.

إن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لهما تاريخ طويل من التعاون في منع نشـــوب النزاعات وبناء السلام. وقد اضطلع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بدور حيوي في دعم الأمم المتحدة منذ إنشائه، بتعزيز نظام دولي قائم على القواعد. وتؤيد إيطاليا تأييدا تاما تعزيز تلك العلاقة، مع مراعاة تكامل إجراءاتهما، في إطار الشراكة الاستراتيجية بشأن إدارة الأزمات ومنع نشوبها.

وتؤمن إيطاليا بوجود شراكة قوية بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وقد أشير إلى أهميتها مؤخرا في البيان الصادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في 23 و 24 آذار/مارس، وكذلك في التعاون الأوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو ما عززناه بنشاط خلال رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 2018.

ومن المهم أيضا التذكير بالتعاون الطويل الأمد بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. فثمة تكامل واضح بين قيم المنظمتين وأهدافهما، ولا سيما في الكفاح من أجل الديمقراطية، وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. وستعمل إيطاليا، بتوليها رئاسة لجنة الوزراء في وقت لاحق من هذا العام، على مواصلة تعزيز تلك العلاقة.

وقد برهنت رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أنها عنصر فاعل هام في تعزيز الثقة والطمأنينة بين الدول الأعضاء فيها ومع الشركاء الآخرين. وتقف إيطاليا، بوصفها شريكا إنمائيا للرابطة، على استعداد لدعم تحقيق تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والرابطة.

وختاما، لا بد من الإشارة إلى أن التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ينبغي أن يركز بشكل متزايد على بعد المنع. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر تأكيد دعم إيطاليا الكامل لعمل الأمين العام المتعلق بالإصلاح، ولتنفيذ خطته لتحقيق السلام في إطار رؤية متسقة وعالمية، مع استنادها إلى نهج كلي يغطي ركائز الأمن وحقوق الإنسان والتنمية. ولا يمكن أن تمارس الأمم المتحدة دورها المحوري في النظام المتعدد الأطراف في تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والشاملة للجميع بفعالية إلا إذا تم تعزيزها.

المرفق 37

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيميهيرو

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة، وأعرب عن الامتنان لمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

لقد مر أكثر من عام على تفشي مرض فيروس كورونا، الذي لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للأمن البشري. ونظرا للأثر الهائل لهذه الجائحة، كان التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي الذي دعا إليه الأمين العام وقرارات مجلس الأمن اللاحقة ينبغي أن يكون واحدا من أكثر الإجراءات إلحاحا التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها. ومن المحزن أن ذلك لم يحدث في أماكن كثيرة للغاية. وبوصفها إحدى البلدان المشاركة في تقديم البيان الداعم لنداء الأمين العام، الذي انضمت إليه 172 دولة عضوا ومراقبا، تدعو اليابان مرة أخرى جميع الأطراف في النزاعات إلى تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي بإخلاص، بمساعدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء.

وفي الواقع، يمكن تحقيق أوجه تآزر هامة في التسوية السلمية للمنازعات المحلية إذا عملت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بطريقة تكاملية، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد بذلت جهود ملحوظة في هذا السياق حتى أثناء الجائحة. فعلى سبيل المثال، بذلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مساع حميدة استجابة للحالة في مالي في الصيف الماضي، بينما عملت عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور والصومال مثال جيد آخر. وتثني اليابان على الاتحاد الأفريقي والهيئات دون الإقليمية في أفريقيا، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على الجهود المضنية المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار في القارة بالشراكة مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين.

تؤيد اليابان تعزيز دور الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن، وذلك تمشيا مع مبادئ الأمم المتحدة، مثل التسوية السلمية للمنازعات وسيادة القانون. فنحن نعتقد أنه يمكن لهذه الكيانات بل وينبغي لها، إلى جانب شعوب وحكومات البلدان المعنية، أن تؤدي دورا لا غنى عنه في استدامة وتعزيز السلم والاستقرار عن طريق تيسير تدابير بناء الثقة والمساهمة في بناء القدرات والمؤسسات.

منذ إطلاق "النهج الجديد لإحلال السلام والاستقرار في أفريقيا" في مؤتمر طوكيو الدولي السابع للتنمية الأفريقية في عام 2019 عززت اليابان هذا النهج ودعمت الهيئات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. وبانضمامنا إلى "التحالف من أجل الساحل"، أعلنا في اجتماعه الوزاري الشهر الماضي عن حزمة مساعدات إنسانية وإنمائية جديدة تبلغ حوالي 80 مليون دولار. وتدعم اليابان أيضا مراكز للتدريب في مجال حفظ السلام وتقدم المساعدة لتنمية الموارد البشرية في قطاعي الشرطة والعدالة في العديد من البلدان الأفريقية. وإذ تتطلع اليابان إلى الدورة الثامنة لمؤتمر طوكيو التي ستُعقد في تونس العام المقبل فإنها ستواصل تعزيز جهودها في إطار النهج الجديد لإحلال السلام والاستقرار في أفريقيا.

في عام 2019 نشرت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) "توقعات رابطة آسيان بشأن منطقة المحيطين الهندي والهادئ"، والتي تهدف إلى بناء الثقة الاستراتيجية في المنطقة. وقد أكدت اليابان ورابطة آسيان من جديد أن النظرة ومفهوم اليابان لمنطقة حرة ومفتوحة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ

يتشاطران المبادئ الأساسية، وتؤيد اليابان تماما هذه التوقعات. وستعمل اليابان ورابطة آسيان معا عن كثب من أجل السلم والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وحلها. وفي هذا الشهر شاركت اليابان وفييت نام في استضافة اجتماع فريق الخبراء العامل المعني بعمليات حفظ السلام في إطار الاجتماع الموسع لوزراء دفاع الرابطة. ويعتزم البلدان إجراء تدريب مشترك بشأن عمليات حفظ السلام في عام 2023، والذي سيسهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما دعمت اليابان إنشاء وتشغيل مركز الرابطة لتنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث خلال العقد الماضي، والذي أسهم باطراد في إحلال السلم والاستقرار في المنطقة.

أخيرا وليس آخرا، تقدر اليابان وترحب بالجهود التي تبذلها رابطة آسيان لحل الحالة الراهنة في ميانمار. واليابان ملتزمة بأن تقوم بدورها، بالتعاون الوثيق مع الشركاء في المنطقة وخارجها، في إعادة الإحلال المبكرة للسلام والعملية الديمقراطية التي تعكس رغبات شعب ميانمار.

المرفق 38

بيان الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة، مغزان إلياسوف

نعرب عن امتناننا للرئاسة الفييتنامية لتنظيمها وترأسها هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز بناء الثقة والحوار في مجال منع نشوب النزاعات وحلها".

لطالما كانت تسوية قضايا السلم والأمن ومنع نشوب النزاعات أولوية بالنسبة لكازاخستان، بما في ذلك من خلال عضويتها في مجلس الأمن في الفترة من 2017 إلى 2018. ويعتبر بلدنا مسألة تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أولوية رئيسية في مجال الأمن الدولي ومنع نشوب النزاعات. ويكتسي هذا التعاون أهمية خاصة في ظل تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وفي خضم حدوث زيادة كبيرة في التوتر الدولي.

ولذلك يجب تعزيز وحشد الدور القيادي للأمم المتحدة في مسائل النظام العالمي. وفي هذا الصدد، يؤدي التعاون الفعال للأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات دورا هاما. إن قضايا بناء الثقة والتعاون ذي المنفعة المتبادلة بين القارات والمنظمات الإقليمية الكبيرة يتم تحديثها تحت رعاية الأمم المتحدة.

كازاخستان هي رئيسة المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا للفترة من 2021 إلى 2022. هذا المؤتمر هو منبر فريد متعدد الأطراف يهدف إلى إيجاد حيز آمن في القارة الآسيوية من خلال الحوار والتعاون وتدابير بناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء. يوجد في الوقت الحاضر 27 دولة عضوا في هذا المؤتمر، تمثل نحو 90 في المائة من إقليم آسيا وسكانها. تتمتع في هذا المؤتمر ثمانية بلدان وخمس منظمات دولية، بما فيها الأمم المتحدة، بمركز المراقب.

وفيما يتعلق بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فإن المؤتمر، بوصفه محفلا حكوميا دوليا، يهدف إلى المساعدة في صون السلم والأمن الدوليين. ونود أن نؤكد التزام المؤتمر الكامل بمبادئ الميثاق والقانون الدولي، المحددة في قانون ألماتي. وقد ظل للمؤتمر صفة المراقب في الجمعية العامة منذ عام 2007. ووقع المؤتمر مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ويشارك بانتظام في أنشطة وكالات تابعة للأمم المتحدة مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وقد ثبت أن تعدد الاستخدامات والشمولية لهما أهمية قصوى بعد أن فشل زمن أحادية الطرف فشلا واضحا في قيادة المجتمع الدولي خلال التهديدات غير المسبوقة التي يواجهها العالم حاليا. إن جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ ليسا سوى مشكلتين من المشاكل العالمية العديدة التي لا يمكن حلها من جانب طرف واحد. إن بناء الثقة كأداة للدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والتعاون المتعدد الأطراف تكمن في صميم نهج المؤتمر للإسهام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجال الأمن العالمي.

وكازاخستان، بوصفها ترأس المؤتمر، تولي اهتماما خاصا لتنفيذ قائمة تدابير بناء الثقة لحشد الأموال والجهود من أجل التحول الاقتصادي الهيكلي وتنويع الصادرات والتعافي من جائحة كوفيد-19. إن الفهرس هو أداة أساسية لتعزيز أهداف وغايات المؤتمر. ويجري تحديث قضايا تطوير التعاون في مجال

الأمن الوبائي، وحماية الصحة العامة، والمستحضرات الصيدلانية، والرقمنة، فضلا عن توسيع نطاق التفاعل الإنساني والاجتماعي في صيغة المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا في ضوء التطورات الأخيرة.

وفي ضوء الوضع المتغير في آسيا سيعزز المؤتمر العمليات العالمية وجدول أعمال الأمم المتحدة، ولا سيما خطة عام 2030، بأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة، وعقد العمل المعجل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على تعزيز تمكين المرأة والشباب، فضلا عن التخفيف من آثار تغير المناخ. ولذلك فإن التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء في المؤتمر ستسهم في جهود الأمم المتحدة في هذا الاتجاه. ومن الأمور الحاسمة في هذا الصدد تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والتي ذكرها وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، سعادة السيد فلاديمير فورونكوف، في رسالته بالفيديو إلى المشاركين في المؤتمر الذي نظمته البعثة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير الثقة في آسيا بشأن موضوع ”كيفية بناء ثقة أقوى في آسيا وجعل المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير الثقة في آسيا أكثر استجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين“، الذي جمع بين البلدان الأعضاء والمراقبين في المؤتمر وكذلك مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

وتجري الدول الأعضاء في المؤتمر بالفعل مفاوضات لوضع الصيغة النهائية لخطة عمل المؤتمر من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونحن واثقون بأن خطة عمل المؤتمر المقترحة ستسمح للدول الأعضاء بتنسيق جهودها لمكافحة الإرهاب.

ولا تقل عن ذلك في الأهمية الخطة الجديدة للسلام الخاصة بالأمين العام أنطونيو غوتيريش، وخطة نزع السلاح وإصلاح حفظ السلام، بالنظر إلى أهمية هذه المسائل بالنسبة لمنطقة المؤتمر. وتعتزم كازاخستان إجراء مناقشات لتبادل الآراء بشأن الخطة الجديدة في مجال نزع السلاح وإصلاح حفظ السلام.

ونعتقد أن تفاعل المؤتمر والأمم المتحدة يمكن أن يصل إلى مستوى أعلى من التعاون في سياق العمل المشترك للأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات.

وكازاخستان، بوصفها الدولة التي بادرت بتنظيم المؤتمر وترأسه، ستبذل جهودا لتعزيز الدور الموحد للتعاون ذي المنفعة المتبادلة بين الأمم المتحدة والبلدان الآسيوية.

المرفق 39

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدللي

نشكر البعثة الدائمة لفييت نام على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لرئيس فييت نام على إدارته هذه المناقشة. كما نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام السابق بان كي – مون على إحاطتيهما القيمتين.

يعتقد لبنان، وهو مؤيد قوي لتعددية الأطراف من أجل السلام، أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مكون أساسي. والترتيبات الإقليمية، كما ينص عليها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، جزء من مجموعة أدوات صون السلم والأمن. وكما قال الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي ذات مرة:

”يمكن للعمل الإقليمي لا أن يخفف من عبء مجلس الأمن فحسب، بل كذلك أن يسهم في تعميق الشعور بالمشاركة وتوافق الآراء وإرساء الديمقراطية في الشؤون الدولية“.

ويمكن أن يؤدي تعزيز التعاون إلى زيادة فعالية الوقاية والامتثال للالتزامات الدولية، ويمكن أن يكون أكثر ملاءمة لحل النزاعات. وقد تخلل التاريخ، منذ إنشاء الأمم المتحدة، أمثلة على هذا التعاون من قبل المنظمات الإقليمية في النزاعات في جميع مناطق العالم. ويكفي أن نذكر الدور الحاسم لجامعة الدول العربية في إبرام اتفاقات الطائف في عام 1989 التي أنهت 15 سنة من الحرب الأهلية الدموية في لبنان. وفي الآونة الأخيرة، لوحظ هذا التعاون والتضامن على أفضل وجه في أعقاب الانفجار المأساوي في ميناء بيروت.

وكما ظل الكثيرون يعربون باستمرار، فإن لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية معرفة محددة وآراء فريدة وقد أثبتت الشراكات المعززة فائدتها وقيمتها.

ويجب أن يسعى التعاون – في زيادة تعزيز الوقاية النشطة وتدابير بناء الثقة وجهود تسوية النزاعات – إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز بناء المؤسسات. ويجب أن يكفل المشاركة الشاملة، وينبغي أن يمتد هذا التعاون ليشمل المجتمع المدني والمنظمات التي يقودها الشباب والنساء، فضلا عن الأوساط الأكاديمية. فهي تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز ثقافة الوقاية.

ولم يرق النظام المتعدد الأطراف، منذ تفشي الجائحة، إلى المستوى المتوقع منه. إن ميثاق الأمم المتحدة، المتوخى أن يعزز العمل الجماعي في أوقات الحاجة الماسة والأزمة الحادة، مثل الأزمة التي نمر بها، يتقوض كل يوم نتيجة لعدم وجود استجابة قوية للجائحة، الأمر الذي يتضح من سرعتي بدء التلقيح على الصعيد العالمي.

ولا شك في أن بدء التلقيح مجال أصبح فيه تعزيز التعاون أهم اليوم وأكثر ضرورة وإلحاحا من أي وقت مضى. ويمكن للتعاون الإقليمي أن ييسر التعاون العالمي ويجعله أقوى وأكثر إثمارا. وقد بينت لنا ظاهرة مرض فيروس كورونا أنه لا يمكن التوصل إلى حلول على الصعيد العالمي إلا من خلال العمل والتعاون على الصعيد الإقليمي. وهذا اختبار حاسم لعصرنا، ولا يسعنا أن نفشل.

المرفق 40

بيان نائب الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، جورج سبارير

إن العمل الفعال للمنظمات الإقليمية والتعاون معها أمر أساسي لفعالية مجلس الأمن. وكما ورد في التقارير السابقة المقدمة إلى المجلس فإن ثمة حاجة إلى تغيير كبير في كيفية تصور هذه الهيئة لنهجها إزاء منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في الوسائل التي تضطلع بها بهذا العمل. ويمكن للمجلس، بوضع دورة النزاع برمتها في الاعتبار، أن يقوم بالوقاية في وقت أبكر وبشكل أفضل بتطبيق نموذج للأمن أكثر شمولا في عمله. ويجب النظر إلى دعم حقوق الإنسان وتشجيع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ على أنها استثمارات مبكرة لكفالة أن ينعم كل فرد بمزيد من الأمن، وبالتالي فهي استثمار في السلام.

وقد ساعدت جائحة مرض فيروس كورونا على زيادة التأكيد على ضرورة النظر إلى الأمن البشري كنقطة انطلاق لعمل مجلس الأمن. كما إنها أكدت الحاجة إلى التضامن والوحدة والشفافية وتكثيف التعاون الدولي والمتعدد الأطراف الفعال في التصدي للجائحة وعواقبها. فلم يسبق أن شعر هذا العدد الكبير من الناس بعدم الأمان في وقت واحد. ويمكن أن يشمل العمل في سبيل تحقيق هذه الغاية إسهامات المجلس في المناقشات على نطاق المنظومة بشأن الآثار الأمنية السلبية للجائحة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مجالات المناخ والتنوع البيولوجي والفقر والجوع والصحة والتعليم والشأن الجنساني وحرية التعبير والمعلومات والخصوصية.

ويتطلب النهج الشامل المرتبط بالأمن البشري من مجلس الأمن أن يوسع نطاق رؤيته. وتحقيقا لهذه الغاية، يشكل التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عنصرا لا غنى عنه. وللحلول القائمة على السياقات المحلية، في أبكر مرحلة ممكنة، أفضل الفرص لتخفيف حدة التوترات والحد من النزاع. فنحن نرى ذلك في مثال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي يغطي نهجها الشامل إزاء الأمن جميع مراحل دورة النزاع. وتود ليختنشتاين أن تسلط الضوء بصفة خاصة على عمل المفوض السامي المعني بالأقليات القومية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يستطيع، بتحديده المبكر للتوترات، أن يعالج المسائل المحتملة قبل أن تؤدي إلى نشوب نزاعات. وفيما يتعلق برابطة أمم جنوب شرق آسيا، تقدر ليختنشتاين دورها الرئيسي في معالجة الحالة المتدهورة في ميانمار، وهو دور تم دعمه كذلك في منتجات المجلس الأخيرة. ويمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كذلك أن تعمل بالتنسيق مع المجلس لتضخيم الأولويات المواضيعية المشتركة – على سبيل المثال، بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي أولوية من أولويات الرئاسة السويدية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولطالما أبدت ليختنشتاين اهتماما خاصا بمنع وحل النزاعات المتصلة بمسائل تقرير المصير، التي كثيرا ما تنشأ عن التوترات بين المجتمعات المحلية داخل الدولة. وقد شكلت النزاعات المتصلة بتقرير المصير نحو 50 في المائة من النزاعات المسلحة منذ ستينات القرن العشرين. ولذلك فإن ضرورة معالجة مسائل تقرير المصير كمصدر محتمل للنزاع واضحة. إن الاهتمام بالالتزام بحقوق الإنسان الخاصة بفئات الأقليات وإيجاد أشكال مناسبة للحكم الذاتي داخل الدولة – عند الضرورة – وكفالة مشاركة المجتمعات ذات الصلة في منع نشوب النزاعات بطريقة شاملة، هي جميعها سبل يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد من خلالها في معالجة هذا الجانب الشائع من النزاعات ولكنه كثيرا ما يتسم بالحساسية السياسية. والمشاركة والحوار

المبكران من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عامل هام في هذا الصـــــدد؛ فيمكن أن تؤدي قدرتها على اتخاذ إجراءات مبكرة، وفهمها للســـــياقات التاريخية الدقيقة ووجهات النظر التي تنطوي عليها الحالات ذات الصلة، إلى صيغ أكثر استدامة لمنع نشوب النزاعات وحلها.

المرفق 41

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

تشكر مالطة فييت نام، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقدها مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الموضوع "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز بناء الثقة والحوار في مجال منع نشوب النزاعات وحلها". كما نشكر مقدمي إحاطات اليوم على إسهامهم بأفكارهم وتجاربهم القيمة.

إن دور المنظمات الإقليمية في تسوية المنازعات المحلية يرد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وهو مذكور في قرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية. وتدرك مالطة إدراكا تاما الدور الفريد الذي يتعين على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤديه في منع نشوب المنازعات وتسويتها سلميا. فهي جزء لا يتجزأ من النظام المتعدد الأطراف ويمكن أن تقدم إسهامات كبيرة من خلال معرفتها الفريدة بمنطقتها وتاريخها.

وقد أكدت جائحة مرض فيروس كورونا كذلك الحاجة إلى المزيد من التعاون، كما أكدت قيمة الاستجابة الجماعية وأهمية الثقة بين البلدان. وفي هذا السياق، نرحب كذلك بمناقشات مجلس الأمن التي تركز على العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودون إقليمية محددة، والتي عقدت في ظل رئاسات مختلفة خلال الأشهر القليلة الماضية.

وتظل تعددية الأطراف أفضل أداة متاحة لنا للتصدي للتحديات والتهديدات القائمة والمقبلة للسلم والأمن الدوليين. ولتعظيم الفائدة من جهودنا، نحتاج إلى التأكد من أن النظام المتعدد الأطراف يعمل بطريقة ذكية وفعالة، ويستخدم قدرات جميع الأطراف الفاعلة استكمالا لعمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في مجال منع نشوب النزاعات بطريقة جماعية وشاملة. وتكتسي تدابير بناء الثقة أهمية رئيسية في هذا المجال، لأنها تساعد على نزع فتيل التوترات القائمة، وتعزيز الحوار وبناء الثقة. ومن شأن التحرك في هذا الاتجاه أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على المنع عوضا عن الرد. وللتنظيمات الإقليمية دور هام تؤديه في بناء الثقة بين البلدان وفي تعزيز ومناقشة القضايا الهامة، مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وأثر تغير المناخ. ويمكنها أيضا أن تؤدي دورا حيويا في إبراز قيمة الاستثمار في الوقاية وشرحها للحكومات والمواطنين. يواجه السلام والأمن العالميان تحديات مستمرة، وبالتالي من المهم أن يواصل المجلس العمل جنبا إلى جنب مع منظمات الأمن الإقليمية، وتعزيز الشراكات، والتعويل على خبراتها.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها العمود الفقري للتعاون الأمني في المنطقة الأوروبية الأطلسية، هي منظمة قيمة يمكن من خلالها تعزيز الحوار والمفاوضات. ويتجلى ذلك بوضوح في الدور الريادي لهذه المنظمة في جهود الوساطة، مثل فريق الاتصال الثلاثي، ومجموعة مينسك، ومناقشات جنيف الدولية، و"حوار 5+2". ومن المهم أيضا التذكير بأن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا هي بعثة الرصد الوحيدة في البلد التي تقبل كل من أوكرانيا وروسيا وجودها وولايتها. وتشيد مالطة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر 2019 بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة لاستكمال إطار التعاون والتنسيق لعام 1993، الذي يلزم المؤسستين بمواصلة الجهود

المشـــتركة للتصـــدي للتحديات الملحة التي تواجه الســـلام والأمن، فضـــلا عن تعزيز حقوق الإنســـان والحريات الأساسية.

ويســـرنا ملاحظة أن علاقات العمل بين الاتحاد الأفريقي ومبعوثي الأمم المتحدة، بما في ذلك في البعثات الميدانية وغير البعثات، قد شهدت تحسنا كبيرا خلال السنوات الأخيرة. ونشجع هذه التطورات ونأمل أن يسـتمر تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأفريقي. وينطبق الشـيء نفسـه على رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا، التي تمكنت من تطوير علاقات عمل مع مختلف وكالات الأمم المتحدة بشـأن مجالات وقضـايا مواضـيعية مختلفة، مثل المســـاواة بين الجنســـين، وتغير المناخ، وحفظ الســـلام، وحقوق الإنســـان، والقضـــايا الإنسانية والتنمية.

ومالطة مقتنعة بأن للمنظمات الإقليمية دورا هاما في تعزيز السـلام والأمن. ومن المؤكد أن الدراية الفنية والخبرات المحلية للمنظمات الإقليمية يمكن أن تســـاعد مجلس الأمن في عمله على منع نشـــوب النزاعات وحلها من خلال تعزيز تدابير بناء الثقة على الصـــعيد الإقليمي. ونرى أن هذه المبادرات ضـــرورية لزيادة تعزيز التعاون، الذي يمكن أن يولد ســـبلا جديدة لاســـتمرار الاســـتجابة والاهتمام بحفظ الســـلام ومنع نشوب الصراعات وحلها.

المرفق 42

بيان الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، منير أكرم

أود أن أشكر فييت نام على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن.

إن مداولات اليوم بشأن دور بناء الثقة والحوار في منع نشوب الصراعات وحلها ستزيد بالتأكيد من ذخيرة الأدوات المتاحة والممارسات الجيدة بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتوخى إقامة علاقة عمل قوية بين مجلس الأمن والآليات الإقليمية لصون السلم والأمن.

وعلى مدى العقود السبعة الماضية، ازداد تدريجيا دور المنظمات الإقليمية وعبر الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر، والحوار والوساطة، فضلا عن صنع السلام وبناء السلام.

وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تظل على عاتق مجلس الأمن، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تواصل، في إطار الفصل الثامن من الميثاق، استكمال دور المجلس وتكميله.

ولدى المنظمات الإقليمية وبعض المنظمات عبر الإقليمية وجهات نظر فريدة وفهم أعمق للنزاعات المحلية والحقائق السياسية والمعايير الثقافية، مما يعطيها في كثير من الأحيان ميزة نسبية في منع نشوب النزاعات وحلها. وفي حالات كثيرة، تتمتع تلك المنظمات بثقة الأطراف المعنية في النزاع وتمارس تأثيرها عليها، مما يساعد في الوساطة وتدابير بناء الثقة.

وفي الوقت نفسه، يتطلب التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية استراتيجية دينامية لمعالجة أوجه القصور في القدرات اللازمة، فضلا عن التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به. وكثيرا ما يتطلب أيضا إجراء حوار وثيق مع مجلس الأمن وكيانات الأمم المتحدة من أجل التنسيق والتآزر بين مساهماتها.

ومن أفضل الأمثلة على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الشراكة المتنامية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن في أفريقيا. ولا تزال تلك الشراكة تؤدي دورا حيويا في معالجة حالات النزاع في جميع أنحاء القارة الأفريقية، وقد أسهمت إسهاما إيجابيا في عمليات السلام وجهود الوساطة في حالات مثل تلك التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

وفي منطقة البحيرات الكبرى، تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التعاون كضامنين لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وتعزز عدة قرارات لمجلس الأمن هذه الشراكة، لا سيما في مجالي الحوار والوساطة. فالقرار 2457 (2019)، على سبيل المثال، يعترف بالمساهمة القيمة لقدرات الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة ويشجع على زيادة التعاون والتآزر مع المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام في منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، بما في ذلك إمكانية إيفاد أفرقة وساطة مشتركة.

والواقع أن الآليات المؤسسية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمناقشة المسائل المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر والوساطة، بما في ذلك الاجتماعات التشاورية المشتركة بين

أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، يمكن أن تكون نموذجا للمنظمات الإقليمية وعبر الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مثال آخر من هذا القبيل، تواصل دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتدابير بناء الثقة والوساطة وإدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع.

وخلال الحرب الباردة، اضطلع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وهو المنظمة السلف لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدور هام في توفير محفل للحوار وبناء الثقة، لا سيما في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وفي ضوء العضوية الواسعة لمنظمة التعاون الإسلامي وأهميتها، هناك حاجة إلى زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي في تعزيز السلام والأمن وحل النزاعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والواقع أن قرار الجمعية العامة 75/16، المتخذ في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، يطلب إلى الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي مواصلة التعاون في بحثهما المشترك عن حلول للمشاكل العالمية، مثل المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ونزع السلاح وتقرير المصير، في جملة أمور.

بيد أن نجاح الآليات الإقليمية وعبر الإقليمية ودون الإقليمية في سياق منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء الثقة قد تفاوت من منطقة إلى أخرى. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بعض أنحاء العالم إما كانت غير فعالة أو غير قادرة على القيام بأي دور مجدٍ في حل النزاعات الطويلة الأمد والمتفاقمة وكذلك حالات الاحتلال الأجنبي. وفي ظل هذه الظروف، يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بحل هذه النزاعات.

وما فتئت باكستان تيسر عملية السلام والمصالحة الأفغانية تيسيراً كاملاً، بما في ذلك دعم المبادرات الإقليمية والدولية في هذا الصدد.

ونحن أيضاً عضو نشط في منظمة شنغهاي للتعاون والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، اللذين يدافعان عن الحوار والوساطة.

وقد دأبت باكستان على اقتراح وتعزيز تدابير إقليمية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية، وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي.

ونأمل أن يعد مجلس الأمن وثيقة تجميعية بتعاونه وتفاعلاته مع المنظمات الإقليمية وعبر الإقليمية ودون الإقليمية من أجل إيضاح أفضل الممارسات والدروس المستفادة، التي يمكن تطبيقها لخفض حدة التوتر والأخذ بتدابير لبناء الثقة والوساطة وغيرها من هذه التدابير التي يمكن تنفيذها على نطاق أوسع لمنع النزاعات وصون السلام والأمن في مختلف أنحاء العالم.

المرفق 43

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نقدر مبادرة الرئاسة الفييتنامية لمجلس الأمن بعقد هذه المناقشة رفيعة المستوى ونشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم المفيدة. وقد رسمت بياناتهم صورة واضحة للتقدم المحتمل الذي يمكن إحرازه في منع نشوب النزاعات من خلال تعاون أكثر منهجية واستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ويمكن أن يكون تنمية هذه الصلات مفيدا للغاية في سياقات الطوارئ، التي تتسم بنزاعات متزايدة التعقيد ومتعددة الأبعاد، تتفاقم الآن بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، مما يجعل التحليل المتعمق للأسباب الجذرية وأداء دور أكثر استباقية لمجلس الأمن أهم من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، تتمتع هيئات التكامل الإقليمي والبلدان المجاورة بمزايا نسبية لا يمكن إنكارها من حيث معرفة الحقائق على أرض الواقع، والصلات بالأطراف المعنية، وقدرات النشر المتسمة بقدر أكبر من السرعة والكفاءة. كما أن قربهم الجغرافي من النزاعات يوفر حافزاً قويا للسعي إلى حلها.

ومن أوضح الأمثلة على ما يمكن جنيه من اتباع ذلك النهج، على وجه التحديد، العلاقة التي أقيمت بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مما يمهد الطريق لإجراء انتخابات ديمقراطية في مختلف البلدان الأفريقية، والحد من التصعيد العنيف، واستئناف الحوار في حالات التوتر، والسلوك السلمي لحالات الانتقال.

ومع ذلك، نلاحظ أنه فيما يتعلق بعدة مسائل بالغة الخطورة ذات الأثر الكبير، يمكن للتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير. ونشير بالتحديد إلى مخاطر تغير المناخ، حيث إن حالات الجفاف والفيضانات وغيرها من جوانب انعدام الأمن المائي تدفع باستمرار إلى ظهور النزاعات، وكما يبدو أن الحالة في منطقة الساحل تجسد ذلك بوضوح. ونشير أيضاً إلى التهديد المتزايد للإرهاب، الذي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة.

وفي ظل هذه الخلفية، ترى بيرو أن من الضروري مواصلة بذل الجهود في نظم الإنذار المبكر نظرا لإمكاناتها الكبيرة في مجال المنع، لا سيما في الأقاليم غير المدرجة في جدول أعمال المجلس وفي أوقات التوتر الشديد، كما هو الحال في الفترة التي تسبق الانتخابات وغيرها من الأحداث السياسية المحددة التي يمكن أن تطلق العنان للنزاع. وقد أصبح تبادل المعلومات المفصلة بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي يمكن إحالتها إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب، أمراً حاسماً في هذا الصدد.

وثمة مجال آخر نشجع فيه على توثيق التعاون، وهو استكشاف الآفاق، من خلال تقارير مشتركة تعدها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة والسلطات دون الإقليمية والإقليمية المعنية، على سبيل المثال.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد على أهمية أن تشمل العلاقات المعززة إدماج التنمية المستدامة كوسيلة أساسية لمنع نشوب النزاع وبناء مجتمعات قادرة على الصمود، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال أمور من

بينها تعزيز التآزر من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمبادرات ذات الصلة، مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

وفي هذا الصدد، نؤكد أنه لا توجد وسيلة أفضل للمنع من تشجيع مجتمعات أكثر انفتاحاً وشمولاً تكفل مشاركة المرأة مشاركة نشطة وإيجابية ومبتكرة في العمليات السياسية وبناء السلام، مع ما يترتب عن ذلك من مكاسب في الشرعية والفعالية. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد بإنشاء شبكة المرأة الأفريقية لمنع النزاعات والوساطة، وشبكة القيادات النسائية الأفريقية.

وفي السياق نفسه، نرى أنه من الضروري أن تكثف لجنة بناء السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية دعمها للسلطات الوطنية في بناء مؤسسات شاملة للجميع تعترف بالتطلعات والتوقعات المشروعة للسكان وتعالجها، وتحمي حقوق الإنسان الخاصة بهم وتعززها.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن تعزيز التعاون بين عمليات السلام ومبادرات التكامل الإقليمي يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في المنع من خلال العمل المشترك، على سبيل المثال، الموجه نحو مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وهو عامل مفاقم لعدم الاستقرار.

وختاماً، تشجع بيرو على توثيق العلاقات بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مختلف القارات، مما قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية وأفضل الممارسات، والدعم التقني والمالي وبناء القدرات في مجال الأمن.

المرفق 44

بيان الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة، إنريكي أوستريا مانالو

بوصف الفلبين دولة عضواً في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فإننا نشيد بكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم في تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وكما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش في إحاطته التي قدمها إلى مجلس الأمن في 30 كانون الثاني/يناير 2020،

”في هذا الوقت الذي تزداد فيه التحديات التي تواجه السلام والأمن العالميين تعقيداً، لا بد من بذل جهود تعاونية متعددة الأطراف وشاملة للجميع، بما في ذلك إقامة شراكات قوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.“ (S/PV.8231، الصفحة 2).

وهناك تحديات جديدة أمام تعزيز الشراكة مع الأمم المتحدة والمحافظة عليها. ولا يزال صون السلم والاستقرار الدوليين يشكل تحدياً خطيراً، حيث لا يزال العديد من المناطق والبلدان في العالم يعاني من التوترات وعدم الاستقرار، وغالبا ما يكون ذلك بسبب النزاعات العرقية أو الإثنية، والنزاعات داخل الدول، والجرائم عبر الوطنية والإرهاب، من بين أمور أخرى. وتتفاقم هذه التحديات جراء التهديدات الأمنية غير التقليدية والأشكال الجديدة من التهديد، مثل جائحة فيروس كورونا، الذي لم يكن الأفراد أو المؤسسات مستعدين لها.

وكثيراً ما تكون التهديدات الأمنية متعددة الأبعاد، وكما أبرزت ذلك الرئاسة في مذكرتها المفاهيمية (S/2021/297، المرفق)، إذ تتمتع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بميزة نسبية تتمثل في القرب الجغرافي والخبرة والمعرفة المتعمقة بالديناميات المحلية.

وفي ذلك السياق، يتمثل أحد التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في معرفة متى تتدخل ومتى تتراجع، ومتى ينبغي أن تكون مساهمات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لا غنى عنها قبل طرح أي تدبير أو قرار على تلك الهيئة.

وعلى النحو الذي يمكن استخلاصه من الأحداث الأخيرة، ربما نحتاج إلى إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسة إشراك المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة عند معالجة المسائل الأمنية القريبة من بلداننا. ويمكننا الاستفادة من هذه المجموعات للمساعدة على نحو أفضل في تحديد الحساسيات. ويمكننا تحقيق مكاسب من الثقة المتبادلة بين أعضاء المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية للاستفادة من الدعم المقدم للمقترحات البناءة بشأن جهود منع نشوب النزاعات وحلها.

وإذ ننتقل إلى أهمية تعزيز تدابير بناء الثقة والحوار، فإننا نعتقد في الرابطة أن الإقليمية والتعددية تعتبران مبادئ وأطرا هامة للتعاون وأن قوتهما وقيمتهما تكمنان في شمولهما وطابعهما القائم على القواعد وتركيزهما على المنفعة والاحترام المتبادلين. وبذلك حققت الرابطة مستوى من النجاح في الحفاظ على السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة.

ونتشاطر الالتزام بصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وكذلك بالحل السلمي للمنازعات، بما في ذلك الاحترام الكامل للعمليات القانونية والدبلوماسية، دون اللجوء إلى التهديد باستعمال

القوة أو اســـتعمالها وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

لكن وفضلا عن الالتزام السياسي بمواصلة وتعزيز العلاقات التعاونية، نذكر تطور الطابع الإقليمي للرابطة على أساس الحوار والتشاور لأجل التوصل إلى توافق في الآراء. وقد مكنت الأولوية المعطاة للحوار والمشاورات بهدف التوصل إلى توافق في الآراء الدول الأعضاء في الرابطة من معالجة المسائل التي تواجه المنطقة والتوصـــــل إلى نُهج مقبولة للجميع وإدارة الخلافات، مما مكنها من المضــــــي قدما بالرغم من تنوع نظمها السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية. ونسـمي في هذا الجزء من العالم تلك النهج ”طريق رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا“ وهي طريقة فريدة للتعامل مع المسـائل التي يصـعب فهمها لبعض المراقبين الخارجيين ولكنها مفهومة تماما بالنسبة للأعضاء في الرابطة.

وفيما يتعلق بالخبرات والدروس المستفادة، فإننا نواصل توطيد الأمن المستدام في المنطقة بتعزيز الثقة الاستراتيجية والمتبادلة داخل الرابطة وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ على نطاق أوسع. وقد ساعدنا في ذلك إعادة تأكيد مبادئ معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي مكّن الكتلة من جني ثمار السلام. وتمثّل رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي يبلغ مجموع ناتجها المحلي الإجمالي 3 تريليون دولار الآن، نسبة 3,5 في المائة من الاقتصاد العالمي بالقيمة الاسمية.

وهناك فرصـة للاسـتفادة من الشـراكة الشـاملة بين الرابطة والأمم المتحدة وتنفيذها من خلال خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة للفترة 2021-2025. ومع اسـتمرار الشـراكة في دعم مركزية الرابطة في الهيكل الإقليمي المتطور، فإنها تهدف أيضـا، من بين أمور أخرى إلى

”تطوير شراكة فعالة وتعزيز تعاون أوثق من أجل السلام المستدام، فضلا عن تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية والشؤون الإنسانية وبناء السلام“.

ونسلّم بأهمية عقد اجتماعات سنوية بين الأمين العام ومكتب رئيس الجمعية العامة خلال الدورات العادية للجمعية لزيادة تعزيز تلك الشراكة.

وتكمل جهود الرابطة في بناء المجتمعات المحلية وتدعمها شـــراكاتها الخارجية القوية، بما في ذلك مع الأمم المتحدة. فإلى جانب منح الجمعية العامة مركز المراقب للرابطة، هناك طرائق راسخة للعلاقات بين الرابطة والأمم المتحدة على مختلف المســتويات اســتنادا إلى المنفعة المتبادلة. ويشــمل ذلك التفاعل بين الأمانة العامة للجمعية والأمانة العامة لمنظمتنا والاجتماع الوزاري بين الرابطة والأمم المتحدة ومؤتمر القمة المشـــتركة بين الرابطة والأمم المتحدة، حيث ينخرط قادة الرابطة والأمين العام للأمم المتحدة في حوار استراتيجي. ويمكن للرابطة والأمم المتحدة زيادة الاستفادة من هذه الطرائق بمواصلة التبادلات المجدية بشأن المسائل الأمنية، ولا سيما التهديدات الأمنية الناشئة وغير التقليدية التي نواجهها مع مرور الوقت.

وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى إقامة وتعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية، يجب قبل ذلك تحديد التهديدات الأمنية المشــتركة والأكثر إلحاحا التي لا تتصــدى لها طرائق التعاون القائمة بين المناطق وفي داخلها. وإذا ما ثبت وجود مثل هذا الفراغ، فستكون هناك حاجة ملحة إلى وضع أساليب جديدة للتعاون بين المنظمات الإقليمية.

وهناك طرائق تعاون قائمة من قبل بين الدول الأعضـــاء. ويمكننا أن نســـتخدم مواردنا على نحو أفضل من خلال تعظيم أساليب التعاون القائمة بدلا من استكشاف منصات جديدة للتبادل.

وفي الواقع، هناك قيمة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في زيادة بناء الثقة والحوار في جهود منع نشـوب النزاعات وحلها. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسـية لهذا الجهد في مواصـلة التبادل النشـط للمعلومات وضـمان دعم أي قرار يتخذ ببيانات دقيقة وحسـنة التوقيت، وأن تسـتنير بالديناميات الســائدة بين الجهات الفاعلة الرئيســية المعنية. ونود أيضــا أن نؤكد ونكرر التأكيد على أهمية أولوية ومركزية منظمة إقليمية ودون إقليمية معينة في تقديم مســاهمات في كيفية معالجة المســائل الخاصــة بها فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها.

المرفق 45

بيان البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أن أضيف عبارات التقدير لوفد فييت نام لاختياره التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كمحور للمناقشة المفتوحة اليوم، ولإعداده المذكرة المفاهيمية الشاملة (S/2021/297، المرفق) بشأن هذا الموضوع.

تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (المرفق 21) الذي يؤكد الاعتراف المتزايد بفرص إقامة علاقة مثمرة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونتشاطر الرأي القائل بأن التحديات الهائلة التي شهدتها السياسة العالمية قد أدت إلى زيادة أهمية المنظمات الإقليمية ودورها. وغالبا ما تكون هذه المنظمات في أفضل وضع وملائمة لفهم الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة في مناطقها والتصدي لها بصورة فعالة. وتبين الجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا للمساعدة في صون السلم والاستقرار الإقليميين، بوسائل منها إقامة شراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام.

ويجب ألا ننسى أن المنظمات دون الإقليمية تؤدي دورا هاما بنفس القدر في صون السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن إنكار المساهمات الحيوية لمنظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في معالجة الأزمات السياسية وحل النزاعات في أفريقيا.

وتتمتع أوروبا بأطول وأهم سجل في بناء مؤسسات الأمن الجماعي على الصعيد الإقليمي. وإذ نسلّم بذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاضطلاع بأدوار هامة ومؤثرة في بيئات النزاع وما بعد النزاع.

وتظل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الترتيب الأمني الإقليمي الرائد بالمعنى الذي ينص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة في المنطقة الأوروبية الأطلسية. ونظرا لشمولها وخبرتها وأدواتها، فضلا عن مفهومها الشامل والتعاوني الفريد للأمن، لا تزال المنظمة المحفل الأكثر ملاءمة لتعزيز النظام الأمني القائم على القواعد في نطاق مسؤوليتها.

وتؤمن بولندا إيمانا قويا بقيمة التعاون الأمني الإقليمي. ونشيد بالجهود التي بذلتها الرئاسة السويدية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما نؤيد التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة، حيث تسهم الاتصالات بين المنظمتين في تحقيق الاستقرار العالمي والإقليمي. وهذه علاقة مفيدة للطرفين وتقوم على تنسيق الأنشطة وتبادل الخبرات.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتصدر الصفوف في تعزيز تدابير بناء الثقة، التي أثبتت أنها أدوات عالية الكفاءة لتوفير القدرة على التنبؤ والحد من المخاطر ومنع نشوب النزاعات. ولكن علينا أن نتذكر أن هذه التدابير لا يمكن أن تحقق الكثير بمفردها. فالإرادة السياسية ذات أهمية قصوى حتى يتسنى لتلك الآليات أن تعمل على النحو الصحيح.

وقد قدمت بولندا مساهمتها في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن في 2018-2019. ونحن حالياً عضو في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2020-2022.

وكمتابعة طبيعية لتلك المشاركة، ستترأس بولندا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 2022. ونعكف حالياً على تحديد الأولويات التفصيلية لرئاستنا، التي ستشمل اتخاذ إجراءات بشأن الركائز الثلاث: السياسية – العسكرية؛ والاقتصادية والبيئية؛ والبعد الإنساني.

ولا تزال الحالة الأمنية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا معقدة. فلا تزال نزاعات كثيرة دون حل، كما أن مصادر جديدة للتوترات آخذة في الظهور. وسيكون هدفنا عندما نتولى رئاستها الدورية هو بذل كل جهد لإعادة بناء الثقة والعمل كوسيط نزيه بين الدول المشاركة.

في الختام، أود أن أكرر مرة أخرى أن إقامة علاقات وثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر أساسي لضمان اتباع نهج وحلول متعددة الأطراف للتحديات العالمية. والآن، في خضم ويلات الجائحة العالمية، يبدو ذلك الأمر أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبولندا على استعداد لمواصلة دعم هذا التعاون حتى يتمكن من تحقيق إمكاناته غير المستغلة بلا شك. وهذا في مصلحتنا جميعاً.

المرفق 46

بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، فرانسيسكو دوارتي لوبيز

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (المرفق 21)، وتود أن تضيف النقاط التالية بصفتها الوطنية:

نود أن نهنئ الرئاسة الفييتنامية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة، وهي مناسبة حسنة التوقيت لتعزيز الحاجة المستمرة إلى توطيد التحول في الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل على الأزمات إلى ثقافة الوقاية، وهو ما تعهدنا بع في عام 2005 وأعدنا التأكيد عليه مراراً منذ ذلك الحين.

ويناصر ميثاق الأمم المتحدة ذاته مفهوم الوقاية ويدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلام ويحث الأطراف أولاً وقبل كل شيء على تسوية نزاعاتها بطريقة سلمية.

وفي هذا السياق، تشكل الوساطة أداة أساسية في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في بناء السلام بعد انتهاء النزاع، كما ورد في مفهوم وساطة الاتحاد الأوروبي في السلام.

إن الاتحاد الأوروبي شريك استراتيجي طبيعي للأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وسيظل كذلك، كما هو محدد في استنتاجات المجلس بشأن وساطة الاتحاد الأوروبي في السلام التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر 2020. ويمكن للبعثات المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي الموفدة في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع أن تؤدي دوراً قيماً في دعم الوساطة، بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

وتكتسي التدابير المتخذة لبناء الثقة أهمية حاسمة في جميع مناحي عملية السلام. فهي تهيئ بيئة مواتية للحوار وتساعد على إرساء الأساس للسلام المستدام. ويمكن للأمم المتحدة أن تيسر اعتماد هذه التدابير، بالاستفادة من عملياتها للسلام وأفرقة الأمم المتحدة في الميدان وبدعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ذلك المسعى.

وينبغي أن تراعي تدابير بناء الثقة وغيرها من التدابير الوقائية العلاقة بين الأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وعلاوة على ذلك، فإنها ينبغي أن تدمج منظور المناخ في منع نشوب النزاعات، مع الاعتراف بالدور الذي قد يؤديه تغير المناخ في تفاقم التوترات والنزاعات.

غير أن أي استراتيجية للوساطة أو منع نشوب النزاعات أو بناء الثقة لن تكون ناجحة وكاملة إذا لم نُمكن الشباب والنساء ونضمن أن يكون لهم مقعد على الطاولة خلال جميع مراحل عمليات السلام. وتقدم مبادرات مثل مبادرة شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة مثالاً جيداً على كيفية ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وفعالة في العمل الوقائي.

ويؤكد المستوى الجديد من التعقيد الذي تشكله جائحة فيروس كورونا فيما يتعلق بالسلام والأمن العالميين أهمية إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودنا الجماعية. وتساعد المنظمات الإقليمية في ضمان امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي وفي إضافة قيمة إلى الإجراءات الوقائية من خلال المعايير والخبرات الثقافية المشتركة.

وفي ســـياق الأمم المتحدة، كما هو الحال في ســـياق الاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، تكرر البرتغال تأكيد التزامها بتعزيز الحوار والســـلام، بالتعاون الوثيق مع الشـــركاء الإقليميين والدوليين الآخرين.

المرفق 47

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة حسنة التوقيت.

وأشكر الأمين العام وجميع ممثلي المنظمات الإقليمية على إحاطاتهم. ويسعدني بصفة خاصة أن أرحب بعودة الأمين العام السابق بان كي – مون، وأشكره على مشاركته دعمه القيم ونظرته المتعمقة.

يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية:

أولاً، نظراً للطابع المتشابك والمعقد للأزمات العالمية اليوم، تحتاج الأمم المتحدة إلى إقامة شراكات أكثر فعالية وقوة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في سياق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

فالمنظمات الإقليمية، بحكم قربها الجغرافي وفهمها الأعمق للديناميات الإقليمية، في وضع فريد بوصفها شريكا موثوقا به لديه الاستعداد والقدرة على العمل بفعالية. وهي مدعوة بصورة متزايدة إلى تحمل المزيد من المسؤولية، كما أن التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجامعة العربية، يجري تعزيزه باستمرار.

والآن، يجب أن نبحث عن سبل للبناء على ذلك الزخم وجعل هذه الشراكات بناءة بقدر أكبر، مع زيادة الدعم لتتناسب مع الطلب المتزايد على دورها.

ومن الأمثلة على ذلك الاتحاد الأفريقي. ويشيد وفد بلدي بالاتحاد الأفريقي لجهوده المتواصلة لضمان السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك من خلال مبادرة إسكات البنادق، ونؤكد مجدداً دعمنا للرؤية الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي متمثلة في خطة عام 2063. ونؤيد رفع مستويات التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ونشدد على ضرورة أن يكون التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال السلام والأمن قائماً على أساس مالي أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر استدامة ومرونة.

ويؤيد وفد بلدي التعاون المتنامي بين مجلس الأمن ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي هذا الصدد، نشيد بشكل خاص بإسهامات عضوي الرابطة المنضمين مؤخراً إلى المجلس: فييت نام وإندونيسيا. وتتعاظم اليوم أهمية تلك الشراكة بسبب الحالة في ميانمار. ونؤيد بقوة الدور البناء للرابطة، كما أكدت بيانات مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال مؤتمر القمة الاستثنائي القادم لها. ونأمل أن تؤدي الرابطة دوراً محورياً في استقرار الحالة في ميانمار وإنهاء معاناة المدنيين الأبرياء واستعادة الديمقراطية والسلام في ميانمار.

ثانياً، يحتاج مجلس الأمن إلى مستوى جديد من التعاون مع المنظمات الإقليمية لمكافحة التحديات العالمية الجديدة. ومن المهم، عند معالجة المشاكل الجديدة التي قد لا تبدو آثارها واضحة تماماً، إنشاء آلية للحوار في مرحلة مبكرة تهدف إلى بناء الثقة بين أصحاب المصلحة المعنيين. وفي هذا الصدد، فإن جائحة فيروس كورونا العالمية وتأثيرها على مسائل السلام والأمن يثيران قلقا متزايدا. ونحن بحاجة إلى حل جماعي لهذه المشكلة الجماعية، وسيثبت التعاون الإقليمي أهميته في ذلك الصدد.

ولهذا السبب أطلقت جمهورية كوريا مبادرة التعاون في شمال شرق آسيا من أجل الأمن الصحي، التي عقدت اجتماعها الأول في كانون الأول/ديسمبر 2020 واجتماعها الثاني في آذار/مارس 2021. وتهدف إلى تعزيز الاتصال ودعم التنسيق استجابة للأزمات في مجال الأمن الصحي عبر الحدود. ويعتقد وفد بلدي أنه يجب علينا مواصلة بحثنا عن فرص للتعاون الإقليمي يمكن أن تسهم في تحقيق السلام والازدهار على الصعيد الإقليمي والعالمي، وتقوم على أساس مبادئ الشمولية والانفتاح والشفافية.

وعلى نحو ما هو معترف به في القرار 2457 (2019)، ينبغي أن تكون آثار تغير المناخ على السلام والاستقرار مجالا آخر للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونعتقد أن فهم المنظمات الإقليمية العميق للبيئة والديناميات ذات الصلة في المنطقة سيساعد على وضع استجابة مصممة خصيصا للمخاطر المتصلة بالمناخ.

ثالثا، نؤكد على الترابط العميق بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وكذلك على ضرورة اتباع نهج شامل لبناء السلام يأخذ في الاعتبار الطابع المتعدد الأبعاد لتحديات السلام والأمن. ونظرا لأن المنظمات الإقليمية تؤدي أدوارا بارزة في مناطقها في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، فإن لديها الكثير لتقدمه في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة يمكنها أيضا أن تؤدي دورا هاما بوصفها قناة فعالة لحشد طائفة واسعة من الجهات المعنية ذات الصلة، بمنظور طويل الأجل ويشمل استمرارية السلام الكاملة. وبالتالي، يمكن للجنة بناء السلام أن تساعد في تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والأعضاء على نطاق أوسع.

وستواصل جمهورية كوريا العمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعزيز المزيد من التعاون البناء والمعزز بشكل متبادل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

المرفق 48

بيان الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة، أيون جينغا

لقد كشـــفت الجائحة مرة أخرى عن الحاجة الملحة للتعاون العالمي والإقليمي والثنائي. وأثبتت مرة أخرى أننا جميعا نعيش في عالم شـديد الترابط حيث يمكن لمشكلة محلية أن تصـبح قريبا مشكلة ذات تأثير عالمي تتطلب أولا قدرة محلية وإقليمية على الاستجابة.

إن من وضـــعوا ميثاق الأمم المتحدة كانوا أصـــحاب رؤية ثاقبة في تصـــور عالم تعمل فيه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية معا لمنع وقوع الأزمات وإدارتها وحلها. وما برح هذا التعاون الفريد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يســـهم في تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد. ويكتســـي الفصـــل الثامن من الميثاق أهمية اليوم أكثر من أي وقت مضـــى، حيث إن العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لها تاريخ طويل في المشاركة في منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام، وأصبحت منظمات أخرى نشطة بشكل متزايد في تلك المجالات.

واليوم، أصبح دور المنظمات الإقليمية مقبولا بالإجماع كوسيلة لضمان اتساق المساعي الرامية إلى تعزيز الســـلام والأمن والتنمية العالمية. وتتمتع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بمعرفة عميقة، ورؤية فريدة، وشـبكات محلية قوية، وهي أمور حاسـمة بالنسـبة للوسـاطة أو التخطيط لعملية لحفظ السـلام أو لبناء سلام دائم.

وأود أن أشـــير إلى أن القرار الأول الذي اعتمده مجلس الأمن بشـــأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية – القرار 1631 (2005)، الصـادر في 17 تشـرين الأول/أكتوبر 2005 – كان مبادرة رومانية. وفي الآونة الأخيرة، عززت رومانيا، بصـــفتها رئيســـا لمنظمة التعاون الاقتصـــادي لمنطقة البحر الأســـود، القرار 75/12، المتعلق بتعاون هذه المنظمة الإقليمية مع الأمم المتحدة، الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ومنذ انضـمام رومانيا إلى الأمم المتحدة في عام 1955، استثمرت بكثافة في الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والوساطة. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، شارك بلدي في 25 بعثة لحفظ الســـلام تابعة للأمم المتحدة، تضـــم أكثر من 500 12 من ضـــباط الجيش والشـــرطة والحماية اللصـيقة. وتحتل رومانيا اليوم مرتبة بين أكبر المسـاهمين من الاتحاد الأوروبي بضـباط الشـرطة تحت لواء الأمم المتحدة، وهي الدولة الوحيدة العضـــو في الأمم المتحدة التي توفر وحدات حماية لصـــيقة لكبار الشخصيات في الأمم المتحدة في المناطق الشديدة الخطورة.

ما فتئ بلدي يؤكد دائما على أن الحماية الفعالة للمدنيين في النزاعات المســـلحة تزداد إذا شـــاركنا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعاونا معها. ويســـاعد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات على الحد من التشـرذم، ويعد أكثر فعالية من العمل بشـكل منعزل، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى إبطاء الإجراءات وردود الفعل على الاحتياجات في الميدان. فالتعاون لا يضـــيف قيمة للجهود الرامية إلى حل الأزمات فحسب، بل وللجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء الثقة أيضا.

وقد تجسدت الأهمية الخاصـة التي توليها رومانيا للموضـوع الذي نناقشه اليوم في أولوياتنا بصفتنا رئيســـا للجنة بناء الســـلام في الفترة من كانون الثاني/يناير 2018 إلى كانون الثاني/يناير 2019 – وهي

تعزيز اتباع نهج إقليمي في عمل اللجنة؛ وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، ومع منظمات المجتمع المدني؛ وتحقيق بناء السلام وحفظ السلام من خلال دعم البلدان المتضررة من النزاعات طوال العملية، بداية من المنع وحتى إعادة الإعمار والتنمية. وتحت رئاسة رومانيا للجنة بناء السلام، تم إضفاء الطابع المؤسسي على تعاون اللجنة مع الاتحاد الأفريقي – للمرة الأولى – بعد حوار تفاعلي بين اللجنة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 18 تموز/يوليو 2018.

وتحرص رومانيا، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، على المساهمة في تعزيز أوجه التآزر بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وفي أيار/مايو 2019، نظمت رومانيا حلقة دراسية بعنوان ”التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية في مجال عمليات حفظ السلام وإدارة الأزمات“، من أجل تحديد سبل عملية لزيادة فعالية التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أو المنظمات الإقليمية الأخرى في ميدان عمليات حفظ السلام من خلال تحسين التنسيق وتخصيص الموارد والتكامل بين الولايات.

إن التوقيع، في أيلول/سبتمبر، على الاتفاق الإطاري بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتوفير الدعم المتبادل في سياق بعثاتهما وعملياتهما في الميدان خطوة ملموسة للمضي قدما في النهوض بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث إن تعزيز الشراكات أمر حيوي لتحقيق فعالية وكفاءة في تنفيذ الولايات.

ولا يمكن أن توجد تعددية أطراف قوية وفعالة إلا بالاستفادة من المزايا التنافسية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وستواصل رومانيا الدعوة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات في السعي إلى تحقيق السلام والازدهار والأمن للجميع.

المرفق 49

بيان البعثة الدائمة لرواندا لدى الأمم المتحدة

تتقدم جمهورية رواندا بالتهنئة لجمهورية فييت نام الاشتراكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

وتشيد رواندا برئيس دولة فييت نام وتغتنم هذه الفرصة للإشادة بالطريقة الماهرة التي أدار بها مناقشة اليوم. كما نعرب عن التقدير للأمين العام أنطونيو غوتيريش ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

تأتي هذه المناقشة في خضم تعرض الهيكل الدولي الحالي للسلام والأمن لضغط كبير بسبب تعقيد التحديات في مجال السلام والأمن، التي تفاقمت بسبب تحديات الصحة العامة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا.

وقد أثبتت الجائحة أهمية التعاون والشراكة بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المنظمات الدولية والمؤسسات وغيرها. كما أظهرت الحالة وجود أوجه تفاوت عالمية في مكافحة الجائحة.

إن بناء شراكة فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أساس المساواة يعد أمرا يكتسي أهمية استراتيجية قصوى من أجل تهيئة بيئة مناسبة لإجراء حوار فعال واتخاذ تدابير فعالة لبناء الثقة، بغية إيجاد حلول متبادلة.

إن ثمن حل العواقب والكوارث الإنسانية المرتبطة بالنزاعات وتخفيف حدتها أعلى بكثير من تكلفة منعها. وحل النزاعات عن طريق الوساطة والحوار يعزز تدابير بناء الثقة بتوسيع نطاق منهاج الانخراط بين مختلف أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة.

فالحوار أداة لحل النزاعات والتحول السياسي. في رواندا، على مدى السنوات العديدة الماضية، جمع الحوار الوطني بين مسؤولينا في الحكومات المركزية والمحلية، فضلا عن أعضاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني والشتات، من أجل التداول بشأن مسار البلد. ويتيح الحوار إمكانية إجراء مناقشات ذات مغزى بشأن القضايا الأساسية التي تؤثر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلد مع صياغة السبل لمعالجة هذه المسائل معالجة شاملة. بيد أنه لا يوجد نهج واحد مناسب لجميع الحالات. إن الحوار ييسر إدماج جوانب هامة من استعراض عام 2020 لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة، مثل الإدماج والشفافية والملكية وعمليات السلام المحكومة بالسياقات.

إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع أفضل يمكنها من تفعيل نظم الإنذار المبكر في الوقت المناسب، والمشاورات بين الدول الأعضاء دون الإقليمية أكثر ملاءمة وفورية. إن الفهم الأفضل للديناميات الإقليمية المعقدة في كثير من الأحيان يساعد على تهيئة بيئة تفضي إلى اتخاذ تدابير فعالة لبناء الثقة والحوار. ولذلك ينبغي دعم هذه المنظمات وتمكينها على وجه السرعة قبل أن تتصاعد النزاعات لتصبح صراعات عويصة.

وستكون الشراكة الرامية إلى متابعة تدابير بناء الثقة والحوار أكثر فعالية بكثير إذا كانت قائمة على المستوى المحلي وقادرة على ربط مهارات ومعارف النساء والشباب وتسخير خبرات وتجارب المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية.

ويجب أن تستند الجهود الرامية إلى بناء الثقة ومواصلة الحوار إلى رغبة قوية في الجمع بين الأطراف المتنازعة معا لحل خلافاتها. غير أنه ينبغي عدم الخلط بين ذلك وبين دعم جانب واحد من طرفي الصراع أو فرض حل لمصلحة الوسطاء.

وينبغي أن يتيح الحوار وتدابير بناء الثقة الملكية المحلية للعملية. والهدف من ذلك هو مد جسور التواصل بين المجتمعات المحلية، وتبادل وجهات النظر واكتشاف أفكار جديدة دون أن يتم فرضها أو إملاؤها على الناس. وهذا يجعل من الممكن أن تسمع أصوات متنوعة وأن يتحمل مختلف أصحاب المصلحة مسؤولية أكبر عن النتائج التي تم التوصل إليها. ومع ذلك، يجب أن يُستكمل الحوار بأشكال أخرى من التفاعلات الدبلوماسية أو السياسية.

ويجب في هذا الصدد أن تُبنى العملية على مفاهيم الوساطة والتعويض والمصالحة وإعادة البناء، وأن تكون متجذرة في البيئة الاقتصادية والسياق الاجتماعي والسياسي والثقافي والتاريخي لكل مجتمع حتى تكون أكثر استجابة للوقائع المحلية.

وإلى جانب حل النزاع، هناك جانب حيوي لامتلاك الحوار في العديد من الظروف، وهو القدرة على الجمع بين مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة من أجل عملية تداولية بغية الاستفادة من إمكانية معالجة الدوافع الحقيقية للنزاع.

إن القرارين 1325 (2000) و 2250 (2015)، على التوالي، يقران بأهمية مشاركة النساء والشباب في إعادة بناء بلدهم. فينبغي إشراك النساء والشباب في عملية الحوار كوسيلة لبناء الثقة والتأثير على صنع القرار وتيسير الإدماج والتمكين.

إن الحوار وتدابير بناء الثقة هي أدوات هامة لحل النزاعات وللسلام المستدام في حالات النزاع وما بعد النزاع على حد سواء. وعند تيسير الحوار والوساطة يجب على الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تتيح للسياق الثقافي والتاريخي تحديد العملية.

وبغية تقدير ودعم جهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تود رواندا أن تشاطر مجلس الأمن أربع توصيات للنظر فيها.

أولا، يتعين على مجلس الأمن أن يقدر جهود المنظمات دون الإقليمية لمعالجة المسائل الأمنية العابرة للحدود وأن يدعمها بقوة. على سبيل المثال، أنشأ المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى آلية التحقق المشتركة الموسعة بوصفها تدبيرا لبناء الثقة بين البلدان الأعضاء. تؤدي هذه الآلية دورا رئيسيا في التحقيق في عمليات التوغل عبر الحدود والظروف المحيطة بها من أجل إثبات الوقائع للنظر فيها.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم الجهود الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تحييد جميع الجماعات المسلحة غير القانونية العابرة للحدود في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي لدعم المجلس أن يعزز التعاون السياسي والدبلوماسي دون الإقليمي لمنع حدوث مزيد من الأزمات في المنطقة دون الإقليمية. إن الحالة الراهنة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

تُعزى أساسا إلى إخفاق الأمم المتحدة في وقف الجنود ومقاتلي الإنتراهاموي المسلحين تسليحا كاملا، الذين فروا من رواندا بعد ارتكابهم الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام 1994. ولو كانت الجهود قد بُذلت في الوقت المناسب لأمكن تفادي الأزمة التي نمر بها اليوم.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم جهود بناء السلام، ولا سيما نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. والجانب الصعب في هذا الصدد هو أن نزع السلاح يجري في بلد ما بينما يجري التسريح وإعادة الإدماج في بلد آخر، مما يعقد العملية. إن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي مفتاح المصالحة والسلام المستدام في المنطقة. وهي الأداة الوحيدة التي تعزز السلم والأمن المستدامين من خلال كسر سلسلة الأجيال ودورة تجنيد المقاتلين، بمن فيهم الجنود الأطفال. ومنذ عام 1997 قدمت لجنة التسريح وإعادة الإدماج في رواندا الدعم لإعادة إدماج أكثر من 70 ألف مقاتل سابق، معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمساعدة البنك الدولي.

وأخيرا، ينبغي للدعم السياسي من الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية ودون الإقليمية أن تساند جميع جهود تحقيق السلم والأمن. إن معظم النزاعات تبدأ داخل بلد واحد ثم تتصاعد لتصبح قضية إقليمية. وفي الآونة الأخيرة بذلت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جهودا لاستعادة النظام الدستوري في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لإيجاد نُهُج متسقة ومتماسكة لتحقيق السلام الدائم.

المرفق 50

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ماثو جويني

نشكر رئاسة فييت نام على عقد هذه الجلسة المهمة بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع التركيز على تعزيز تدابير بناء الثقة والحوار في منع نشوب النزاعات.

كما نشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة.

إن الهدف من تحقيق عالم سلمي ومستقر ومزدهر هو رؤية نتطلع إليها جميعا، وينبغي أن نواصل العمل الجماعي من أجل تحقيق ذلك المثل الأعلى في المنابر المتعددة الأطراف مثل مجلس الأمن.

ويسرنا أن تتاح لنا فرصة المشاركة في مناقشة اليوم بشأن منع نشوب النزاعات وحلها، وهي مسألة لها صدى ضمن الأولويات الرئيسية لجنوب أفريقيا في السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي اعتبار منع نشوب النزاعات دعامة أساسية لعمل مجلس الأمن، تعزيزا لولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يكثف جهوده لتعزيز الآليات الدبلوماسية الوقائية في حالات النزاع وما بعد النزاع المدرجة في جدول أعماله والنهوض بهذه الآليات. ويمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤدي دورا أكبر لاستكمال جهود المجلس بشأن هذه الولاية الهامة، لا سيما في المسائل التي يوجد بشأنها حوار سياسي أو تدابير لبناء الثقة أو بناء الدولة.

إن الدور الحاسم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأهميتها في منع نشوب النزاعات وحلها هما أمر راسخ، كما هو مدون في المادة 52 من الفصل الثامن من الميثاق. لذلك فإننا نشيد بمجلس الأمن لقيامه بتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي. ونود في هذا الصدد تقديم بعض التوصيات.

أولا، في الوقت الذي تقر فيه جنوب أفريقيا بولاية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، فإنها تعتقد أن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا تؤديه في دعم المجلس في أداء واجباته. ونؤيد الآراء المعرب عنها في المذكرة المفاهيمية المعدة لجلسة اليوم (S/2021/297، المرفق) التي مفادها أن المنظمات الإقليمية تتمتع بمزايا نسبية تتمثل في القرب الجغرافي والخبرة والمعرفة المتعمقة بالتفاعلات المحلية التي تمكنها من كشف الحالات التي قد تؤدي إلى عدم استقرار. وفي هذا السياق نؤيد مبدأي التبعية والتكامل في التصدي لاندلاع النزاعات. ومن الأهمية بمكان أن تتاح للمناطق ذات الصلة فرصة، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، المشاركة على نحو كاف في التصدي لحالات النزاع في مناطقها.

ثانيا، نؤيد استمرار استخدام مساعي الأمم المتحدة الحميدة كوسيلة لتسوية النزاعات في مختلف المناطق، فضلا عن الالتزام بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية بغية مساعدة الأطراف على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والشروع في مفاوضات سلمية. ونشيد إشادة خاصة بالدور الذي تؤديه بعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة في تيسير الحوار السياسي وتدابير بناء الثقة لنزع فتيل التوترات وحل المنازعات المتصلة بالصراعات. فعلى سبيل المثال، أسهم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في السنوات القليلة الماضية إسهاما كبيرا في تهدئة التوترات في منطقتيهما بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن الضروري أن تواصل البعثات السياسية الخاصة التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أنشطة منع نشوب النزاعات.

ثالثا، نعتقد اعتقادا قويا أن تدابير بناء الثقة خطوة هامة نحو تعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة وتعزيز الالتزامات الطويلة الأجل بحل المنازعات وحالات النزاع المعلقة. وكذلك فإن تدابير بناء الثقة المتفق عليها بصورةٍ متبادلة حيوية لتعزيز تنفيذ اتفاقات السلام السياسية، التي يمكن أن تمهد الطريق لتحقيق الاستقرار وبناء السلام والحفاظ عليه.

رابعا، نعتقد أنه ينبغي لبعثات حفظ السلام أن تشارك بقدر أكبر في منع نشوب النزاعات وحلها من خلال العمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتمشيا مع أهداف مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ينبغي أن تكون عملياتنا لحفظ السلام على مستوى المهمة المنوطة بها وقادرة على التصدي للتهديدات الأمنية الناشئة. ومن الضروري حل النزاعات من خلال الحوار السياسي واتخاذ تدابير بناء الثقة حسب الطلب والحالة التي تتفق عليها جميع الأطراف. فمن شأن ذلك أن يعزز التعاون بشأن المسائل الشاملة ويكفل التصدي للتحديات المتعددة بطريقة متكاملة وكلية. ونشجع المجلس على مواصلة دعم التعاون بين بعثات حفظ السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

خامسا، تولي جنوب أفريقيا أهمية كبيرة للإسهامات الكبيرة للزيارات الميدانية بوصفها أداة لتقصي الحقائق لمساعدة المجلس على الاستجابة بفعالية لحالات النزاع. وينبغي التخطيط بدقة لتوقيت زيارات مجلس الأمن إلى مناطق النزاع لكي تكون تدخلاته في الوقت المناسب ولكي تسهم في تهيئة الظروف المؤاتية للتوصل إلى تسويات سياسية. ونشجع مجلس الأمن في هذا السياق على مواصلة القيام بزيارات تقصي حقائق إلى مناطق النزاع، والتي ينبغي أن يستخدمها أيضا لرصد فعالية الحوارات السياسية وتدابير بناء الثقة.

سادسا، ونعتقد بنفس القدر من الأهمية أن إنشاء نظم للإنذار المبكر واستخدامه استخداما فعالا أمران حيويان لمنع نشوب النزاعات، ولا سيما في تجنب تصعيد التوترات. والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية في أفضل وضع لتبادل أفضل الممارسات مع الأمم المتحدة والمناطق الأخرى بشأن نظم الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات نظرا لما لديها من نظم راسخة للإنذار المبكر على المستويين القاري ودون الإقليمي.

وختاما، لا يزال يتعين القيام بالمزيد لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تسوية المنازعات بالطرق السلمية. وفي هذا الصدد، تعتقد جنوب أفريقيا أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لآليات منع نشوب النزاعات في التصدي للنزاعات الناشئة والجارية.

وتود جنوب أفريقيا أن تؤكد أهمية تعيين مبعوثين أفارقة عند معالجة حالات النزاع في القارة الأفريقية. فنحن نعتقد أن لديهم الخبرة المطلوبة وأنهم، نظرا لاطلاعهم على حالات النزاع في مناطقهم دون الإقليمية، قادرون على الإسهام في حل هذه النزاعات.

المرفق 51

بيان الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، باسكال بايرسويل

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تشكر سويسرا فييت نام لتنظيمها مناقشة اليوم. كما تشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الأخرى.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي ”أفضل خيار لنا للحد من التوترات في أوروبا واستعادة الثقة“. هكذا يصف وزير خارجيتنا أكبر منظمة أمنية إقليمية في العالم. فللمنظمات الإقليمية دور هام تؤديه في منع نشوب النزاعات وحلها. وتشهد على ذلك عدة سياقات على جدول أعمال مجلس الأمن. ولأستخدم مصطلح الأمين العام، من الضروري وجود ”تعددية أطراف شبكية“ لاستباق المخاطر ومنعها وصياغة استجابات ملائمة.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث أولويات للعمل على تعميق التعاون بين مجلس الأمن والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغية تمكين التدابير الوقائية وتدابير بناء الثقة من تحقيق كامل إمكاناتها.

أولا، يجب تعزيز التكامل بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. فيمكن للممارسات الجيدة التي وضعت على الصعيد الإقليمي أن تكون مصدر إلهام للتعاون الدولي وأن تكمله. إنني أفكر هنا في النهج الشامل والتعاوني الذي تتبعه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي يقيم صلة واضحة بين الأمن واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. ولدى المنظمات الإقليمية أدوات مصممة لتلائم سياقات محددة لمنع تفاقم التوترات والتخفيف من أسبابها الجذرية.

وتستضيف سويسرا مناقشات جنيف الدولية، التي تشارك في رئاستها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والتي تساعد العملية السياسية المتعلقة بالنزاع الذي وقع في جورجيا عام 2008. يسهم هذا التنسيق الفعال في نزع فتيل التوترات وتلبية الاحتياجات الإنسانية. وترحب سويسرا، بوصفها شريكا في الحوار القطاعي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بتعزيز التعاون بشأن تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية المنصوص عليه في خطة عمل الرابطة والأمم المتحدة (2021-2025). إن إلحاح الأزمة الحالية في ميانمار يتطلب من الرابطة عمل قيادي للانخراط في حوار وتيسير العودة إلى الديمقراطية من جهة، والتزام متواصل من قبل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة من جهة أخرى.

ثانيا، إننا بحاجة إلى تكثيف تدفق المعلومات بين الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فالعمل المنسق في الدبلوماسية الوقائية والتعاونية يبدأ بتبادل المعلومات والتحليل المشترك. ومن هذا المنطلق، ترحب سويسرا بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي يوفر الأساس السياسي لتعاون أكثر انتظاما، والاجتماع التشاوري السنوي بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والزيارات الميدانية المشتركة. وقد دعمت سويسرا، منذ عام 2015، الحلقة الدراسية السنوية الرفيعة المستوى المعنية بالسلام والأمن التي تجمع بين الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأصبحت منبرا متميزا للتبادلات لتعزيز تنسيق أفضل. وترحب سويسرا كذلك باللجوء إلى عقد اجتماعات رسمية لمجلس الأمن بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية لمناقشة مجموعة متنوعة من المناطق، كما فعل

لأول مرة في عام 2020 بحضـــور الأمينين العامين لرابطة أمم جنوب شـــرق آســـيا والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. فهذه الاجتماعات توفر تحليلات مستنيرة بالوجود الميداني القوي للمنظمات الإقليمية وتفاعلاتها مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني.

ثالثا، يجب على مجلس الأمن أن يســـتخدم ولايته والأدوات المتاحة له لدعم جهود الوقاية على الصـــعيد الإقليمي. وبالحديث بصـــوت واحد، يمكن للمجلس أن يؤدي دورا هاما عندما يتعلق الأمر بتعزيز الإرادة السـياسـية للاسـتجابة للإنذارات المبكرة. ويجب على المجلس أيضـا أن يدعم آليات تسـوية النزاعات ومراقبتها، مثل فريق الاتصـال الثلاثي وبعثة الرصـد الخاصـة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا. وتسـهم ولاية مجلس الأمن لعملية ألثيا أيضـا، في جملة أمور، في تنفيذ اتفاق دايتون، ومن خلاله، في الدور المحدد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسـنة والهرسـك، بما في ذلك في تحديد الأسـلحة وإصلاح قطاع الأمن في البلد.

وفي الختام، من المهم التأكيد على أن التكامل بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ينبغي ألا يعني أن يتخلى المرء عن مســـؤولياته عندما يواجه الآخر أزمة. بل على العكس من ذلك، فلدى المجلس أدوات هامة في متناوله لتهيئة المجال للجهود الإقليمية، ومســاعدتها وتعزيز فعاليتها. وسـويسـرا، بوصـفها مرشـحة لعضـوية مجلس الأمن، سـتظل ملتزمة بالوقاية والتآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل عالم أكثر استقرارا وأمنا.

المرفق 52

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تعرب أوكرانيا عن تقديرها البالغ لمبادرة الرئاسة الفييتنامية لمجلس الأمن بعقد مناقشة اليوم الهامة، وتعرب عن امتنانها لجميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

ونحن نعتبر التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة إسهاما أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين. وكما أشير بحق في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة المفتوحة،

> "إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تكون على دراية بالاتجاهات والسياقات الحالية لمناطقها وتكون مستعدة بشكل أفضل للكشف عن علامات وأسباب الأوضاع المتفاقمة والتخفيف من حدتها" (S/2021/297، المرفق، الفقرة 5).

والواقع أن القرب الجغرافي والخبرة والمعرفة المتعمقة بالديناميات المحلية هي مزاياها النسبية.

وتؤيد أوكرانيا مجلس الأمن تأييدا كاملا في جهوده الرامية إلى زيادة تعزيز التفاعل مع المنظمات الإقليمية لضمان كفاءة الإجراءات الموجهة لمنع نشوب النزاعات وحلها. ويمثل التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا مثالا قيما في هذا الصدد.

وإزاء خلفية العدوان الروسي المسلح على أوكرانيا، من الضروري ضمان الاستخدام الفعال لمجموعة أدوات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي أكبر منظمة أمنية إقليمية في العالم. والنهج الشامل الذي تتبعه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إزاء الأمن، استنادا إلى الالتزامات المشتركة التي تم التعهد بها في وثيقة هلسنكي الختامية لعام 1975، لا يزال وثيق الصلة بالموضوع كما كان دائما.

قبل سبع سنوات، أساء الاتحاد الروسي فعلا استخدام ميثاق الأمم المتحدة وجميع المبادئ العشرة الواردة في وثيقة هلسنكي الختامية بانتهاك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، واحتلال شبه جزيرة القرم وأجزاء من دونباس في أوكرانيا بصورة غير قانونية، والتحريض على صراع دموي في وسط أوروبا. وكما أقرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن العدوان المستمر من جانب الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا وعواقبه الوخيمة لا يزالان من بين أهم التهديدات للأمن الأوروبي. ولذلك، من المهم أن يحدد نزع فتيل التوترات وتيسير حل النزاعات كأولويات لكل رئاسة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام 2014.

إن إعادة الاحترام الكامل لمبادئ هلسنكي هو السبيل الوحيد لاستعادة النظام الأمني القائم على عملية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية. وفي هذا السياق، وخلال سنوات العدوان الروسي على أوكرانيا، وضعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عددا من الصكوك، بما في ذلك بعثة الرصد الخاصة التابعة لها إلى أوكرانيا ودورها كوسيط في فريق الاتصال الثلاثي، مع أوكرانيا وروسيا بوصفهما طرفين في النزاع. بيد أننا يجب أن نتفق مع التقييم الوارد في المذكرة المفاهيمية، وهو أن تنفيذ عدد كبير من تدابير بناء الثقة المتخذة في إطار المنظمات الإقليمية "لا يرقى إلى مستوى التوقعات" (المرجع نفسه، الفقرة 9).

وللأسف، فإن هذا هو الحال بالضبط مع النزاع المسلح الروسي الأوكراني، حيث كان هناك اتجاه مقلق للغاية للتصعيد في الأسابيع الأخيرة. وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها أوكرانيا لضمان إحراز تقدم ملموس في عملية التفاوض على تسوية سلمية، تواصل روسيا عرقلة التقدم سواء في فريق الاتصال الثلاثي أو في شكل نورماندي. وكما لو أن هذا لم يكن كافيا، فإن الكرملين يتبع استراتيجية تصعيد خطيرة، ويحشد قواته على طول حدوده مع أوكرانيا، وفي الأجزاء المحتلة مؤقتا من منطقتي دونيتسك ولوهانسك وفي شبه جزيرة القرم.

وردا على هذا الحشد العسكري الواسع النطاق، قامت أوكرانيا بتفعيل وثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا، وفي 7 نيسان/أبريل، أرسلت طلبا رسميا إلى الجانب الروسي لتقديم تفسير لنشاطه العسكري غير العادي. وللأسف، رفضت روسيا تقديم معلومات جوهرية. كما تم تجاهل محاولات أخرى من جانب أوكرانيا لإشراك روسيا في مشاورات تهدف إلى الحد من التوترات. وعلى نحو مماثل، قوضت روسيا محاولات أخرى لتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن. وقاطعت على وجه الخصوص اجتماعا عقد بناء على طلب أوكرانيا وشاركت فيه دول أخرى من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن أجل إخفاء انتهاكاته العديدة، يواصل الجانب الروسي تقييد حرية حركة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة النزاع. ووفقا لتقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فرضت في عام 2020 حوالي 96 في المائة من هذه القيود في الأراضي المحتلة مؤقتا في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. واستمر نفس الاتجاه في عام 2021.

وفي الآونة الأخيرة، وسعت موسكو تصعيدها إلى البحر، معلنة أنه ابتداء من الأسبوع المقبل وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2021، سيتم إغلاق جزء من البحر الأسود في اتجاه مضيق كيرتش أمام السفن الحربية وسفن الدولة التابعة لدول أخرى بحجة التدريب العسكري. وتشكل هذه الإجراءات التي يقوم بها الاتحاد الروسي محاولة أخرى لاغتصاب حقوق أوكرانيا السيادية كدولة ساحلية انتهاكا لقواعد ومبادئ القانون الدولي. ومن الحقائق أن أوكرانيا تملك الحق في تنظيم الملاحة في هذه المناطق البحرية من البحر الأسود. كما تشكل هذه الأعمال انتهاكا جسيما لحرية الملاحة، التي تضمنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وعلى خلفية الحشد العسكري المستمر على طول حدود الدولة مع أوكرانيا، تقوم روسيا بنقل سفن حربية من بحر قزوين لتعزيز قدراتها العسكرية في منطقة آزوف – البحر الأسود. وهذا السلوك يدل بوضوح على عدم رغبة روسيا في وقف استخدامها للأساليب العسكرية والهجينة في عدوانها على أوكرانيا.

وعلاوة على ذلك، عندما يصدر هذا النوع من السلوك عن عضو دائم في مجلس الأمن، يصبح عائقا رئيسيا أمام صون السلم والأمن الدوليين عموما وتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بصفة خاصة. ومن شأن قرار مستدام أن يشمل عودة روسيا إلى مبادئ القانون الدولي، وعكس احتلالها غير القانوني لشبه جزيرة القرم وأجزاء من شرق أوكرانيا، ووقف تصعيدها الحالي والوفاء الكامل بالتزاماتها القانونية.

المرفق 53

بيان الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة، بختيور إبراهيموف

بداية، أود أن أشــيد بالبعثة الدائمة لفييت نام لعقدها المناقشـــة المفتوحة اليوم لمجلس الأمن اليوم بشـــأن موضـــوع هام كهذا. وأود بداية أن أشــكر جميع المتكلمين اليوم على عروضـــهم الشـــاملة والزاخرة بالمعلومات. واليوم أود أن أشـاطركم خبرة دول آسـيا الوسـطى في تعزيز بناء الثقة والحوار فيما بينها بهدف صون السلام والاستقرار في منطقتنا.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضـية يمكن للمرء أن يلاحظ التغيرات الكبيرة التي حدثت في منطقة وسـط آسـيا. وتمكنا بفضـل الإرادة السـياسـية لقادة بلدان وسـط آسـيا من تهيئة جو من حسـن الجوار والثقة والصداقة والاحترام المتبادل فيما بيننا.

واليوم أصبح التحول في وسط آسيا واضحا. فعلى سبيل المثال، ازداد عدد الاجتماعات بين رؤساء الدول زيادة كبيرة وازداد حجم التجارة بشـكل ملحوظ ويجري تنفيذ مشـاريع مشـتركة كبيرة. وحققنا الكثير من هذه النتائج العملية الإيجابية في جميع مجالات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين دول وســـط آســـيا. وبعبارة أخرى، حققنا إنجازات هائلة في جميع المجالات. وأسـهمت العوامل التالية في تحقيق تحولات إيجابية في منطقتنا.

أولا، لا توجد مســائل لا يمكن حلها لأن ما يحتاج إليه المرء هو الإرادة الســياســية اللازمة لحلها. وفي عام 2016 أوضح رئيس أوزبكستان، السيد شوكت ميرضيائيف أن مبدأ ”عدم التهرب من حل المسائل المعقدة والسعي عوضـا عن ذلك إلى تسويتها بطريقة معقولة“ سيكون في صميم السياسة الإقليمية لطشقند. ونتيجة لذلك، تمكنت دول وســط آســيا من معالجة مســائل حســاســة للغاية مثل تعليم الحدود ومشــاكل المياه والطاقة.

ثانيا، توصــلنا تدريجيا إلى فهم القواسـم المشـتركة لمصــالحنا وبدأنا نتحدث أكثر عن الأمور التي توحدنا. وأصــبحت الاجتماعات الاسـتشـارية لرؤسـاء دول وسـط آسـيا رمزا لهذا النهج العملي. وتعمل دول المنطقة حاليا على إعداد وثيقة مشتركة بشأن الصداقة وحسن الجوار والتعاون في منطقتنا في القرن الحادي والعشرين. وينبغي للمرء أن يلاحظ أن هذه المعاهدات تبرم حتى الآن على أساس ثنائي فقط.

ثالثا، أصـــبحت المنطقة الأكثر اســـتقرارا وتماســـكا وقابلية للتنبؤ أكثر جاذبية من حيث الفرص الاقتصـادية والاسـتثمارية للشركاء الأجانب. فعلى سبيل المثال، خلال السـنوات الثلاث من عام 2016 إلى عام 2019 فقط زاد تدفق الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر إلى المنطقة بنســـبة 40 في المائة ليصـــل إلى ما مجموعه 37,6 بليون دولار.

رابعا، لقد كان التحسـن العام في العلاقات بين دول المنطقة مواتيا لزيادة التبادلات بين الشـعوب. فعلى ســبيل المثال، بسّــطت أوزبكســتان نظم التأشــيرات وفتحت عشــرات نقاط التفتيش على حدودها مع الدول المجاورة.

خامســا، أيدت الجهات الفاعلة الخارجية التقارب الإقليمي وأوضــحنا منذ البداية أن عملية التقارب في وسـط آسـيا لا تسـتهدف مصــالح أي دولة أخرى. ونتيجة لذلك، لاحظنا مؤخرا اهتماما متزايدا من جانب الشركاء الرئيسيين بتعزيز التعاون مع منطقتنا.

وفي حزيران/يونيه 2019 اعتمد الاتحاد الأوروبي اســـتراتيجية جديدة بشـــأن وســـط آســـيا. وفي شباط/فبراير 2020 وضـعت الولايات المتحدة استراتيجية منفصـلة تجاه المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020 أعلن عن بيان صـــادر عن وزراء خارجية بلدان وســـط آســـيا والاتحاد الروســـي بشـــأن الاتجاهات الاستراتيجية للتعاون. وفي تموز/يوليه 2020 عُقد الاجتماع الوزاري بين وسط آسيا والصين.

ختاما، أود أن أكرر ثناءنا على التحول الحالي الذي مكن دول وســط آســيا من تحســين الوضــع السياسي العام في المنطقة بشكل كبير. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه يمكن أن تكون خبرة دول المنطقة مثالا جيدا في بناء الثقة للبلدان الأخرى.